

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للبنات
قسم التاريخ

طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤ – ١٩٦٨م)

رسالة تقدم بها

جمال صبحي طالب

إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة تكريت
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف
الأستاذ المساعد
الدكتور إسماعيل نوري حميدي الدوري

١٤٣٦هـ   ٢٠١٥م

نطاق البحث

الحمد لله رب العالمين، رافع السموات وباسط الأرضيين ومنعم العقل إلى يوم الدين، فله الحمد والشكر أولاً وأخيراً... والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد (ﷺ) الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعد دراسة الشخصيات التاريخية حلقة أساسية في سلسلة الجهود المبذولة لكتابة التاريخ وكثيرة هي الأحداث، وشخصياتها التي أدت دوراً على الساحة العراقية.

إذ تناولت أقلام الدارسين كثيراً من تلك الأحداث وشخصياتها بمختلف الاتجاهات، وفي إطار دراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وجدت من الضرورة الاهتمام بكتابة الشخصيات التي أسهمت بشكل فاعل في تكوين دولة العراق المعاصر، وأدت دوراً بارزاً في الأحداث السياسية التي شهدها العراق.

بقيت عدد من الشخصيات العراقية السياسية والعسكرية البارزة مطمورة تاريخياً، لم تنل النصيب الكافي من الدراسة، والاهتمام من لدن الباحثين، الأمر الذي لا نعتقد به إهمالاً لكثرة الشخصيات، وذلك ما يتصف به تاريخ العراق المعاصر، وسعة أحداثه وتشابكها لا ينضب لمثل تلك الشخصيات بغض النظر عن انتماءاتها الفكرية ومبادئها وانجازاتها.

تعد دراسة الشخصيات الفكرية والسياسية والعسكرية من الدراسات المهمة التي تعطي للفرد دوره في صناعة التاريخ، إذ شهد تاريخ العراق المعاصر ظهور عدد من تلك الشخصيات التي كان لها دوراً في أحداثه، ومن هنا جاء اختيار شخصية طاهر يحيى، كونه أحد الشخصيات السياسية والعسكرية التي كان لها دور واضح ليس في تاريخ العراق فحسب، بل في الأحداث السياسية والعسكرية العربية.

تمكن طاهر يحيى أَن يسجل اسمه في ذاكرة الانجاز الوطني، فقد كانت مسألة قضية العراق المحور في كفاحه طوال حياته، إذ تقلد العديد من المناصب العسكرية قبل ثورة ١٩٥٨م، وبعدها وأهمها رئاسته لأركان الجيش العراقي ١٩٦٣م، فضلاً عن تسلمه رئاسة أربع وزارات في عهد الحكم العارفي للعراق التي امتدت بين الأَعوام (١٩٦٣– ١٩٦٤م) و(١٩٦٥– ١٩٦٨م) لما له من كفاءة وخبرة عالية.

شملت الدراسة مرحلة مهمة من تاريخ العراق المعاصر، إذ تناولت شخصية طاهر يحيى الذي أدى دوراً في الأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية.

توزعت الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ومجموعة ملاحق، تناول الفصل الأول طاهر يحيى نشأته وسيرته العسكرية ونشاطه السياسي ١٩١٤-١٩٦٣م، أي تاريخ ولادته حتى عام ١٩٦٣م، وهو التاريخ الذي ارتبط بالانقلاب، ومن ثم دوره في حركة ١٨ تشرين الثاني الذي تضمن عن مسيرة حياته الخاصة ودوره العسكري، ولاسيما مشاركته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، وانتماءه إلى الضباط الأحرار، وكذلك دوره في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ضد الحكم الملكي الذي احتوى على خلافات بين قادة الانقلاب على الزعامة والدور المميز الذي قام به لاحتواء تلك الخلافات.

وأما الفصل الثاني فقد أهتم بدراسة وزارتا طاهر يحيى الأولى والثانية ١٩٦٣-١٩٦٤م، وركز على منهاج الوزارة وأبرز انجازاتها وموقفه من الأكراد، ودوره في ترسيخ العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣-١٩٦٤، وأبرز التحولات الاقتصادية في عهد وزارته الثانية، ودوره السياسي مع الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٤م.

وعالج الفصل الثالث وزارة طاهر يحيى الثالثة ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م – ٥ أيلول ١٩٦٥م، ودوره في إعادة الحياة الدستورية، وإصدار عدد من القوانين المهمة، وتأسيس شركة النفط الوطنية، ودوره في اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٦٧م، وتناول الفصل الرابع وزارته الرابعة ١٠ تموز ١٩٦٧ – ١٧ تموز ١٩٦٨م، وأهم أعماله بشأن اتفاقيات النفط والعلاقات العراقية والعربية والعالمية، وتطورات الأوضاع السياسية والداخلية منها مشكلة الأكراد في العراق.

تحليل المصادر

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة، إذ تأتي الوثائق غير المنشورة والمنشورة في مقدمتها التي تم الحصول عليها من الأشخاص المقربين من طاهر يحيى في تدوين سيرة حياته الأولى، لقلة المصادر والمعلومات، ولاسيّما ولده جمال طاهر يحيى الذي زودنا بعدد من الوثائق المحفوظة لديه، وتمكنا من العثور على سجل المدرسة الابتدائية التي درس فيها.

أما المقابلات الشخصية فلم تكن بالشكل المطلوب نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها البلاد، وغياب الكثير من الشخصيات القريبة من تلك الأحداث، أما بسبب الموت أو مغادرتها خارج العراق.

وجاءت الكتب الوثائقية مطبوعات الحكومة لتعزز الدراسة بعدد من المراسيم الوزارية التي وثقت تسلم الوزارة وتاريخها بدقة، وكتاب المنحرفون من الحرس القومي الذي يعدَّ من الكتب النادرة، وكتاب المنهاج الوزاري لوزارة طاهر يحيى الأولى، وعدد من الكتب الوثائقية الأخرى.

أما المذكرات الشخصية فكان لها نصيبها في الدراسة، ولاسيّما مذكرات الشخصيات السياسية والعسكرية من الذين أسهموا في صنع الأحداث أو عاشوا جانباً منها، وعلى الرغم من أهمية تلك المذكرات الشخصية واحتوائها مادة تاريخية مثلت في الغالب وجهات نظر أصحابها إلاّ أنها لا تخلو من المبالغة في بعض الأحيان، فالمذكرات المنشورة شغلت حيزاً واسعاً في الدراسة كان أبرزها مذكرات صبحي عبد الحميد، العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠– ١٩٦٨م، ومذكرات عبد الكريم فرحان، حصاد الثورة تجربة السلطة في العراق، ومذكرات فؤاد عارف لمؤلفه فؤاد عارف التي تتصف بالحياد والموضوعية نوعاً ما، ومذكرات أمين هويدي كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣–١٩٦٥م والذي كان صاحبها قريباً من تلك الأحداث السياسية.

أما الرسائل والأطاريح فكان لها حصتها في الدراسة، ولاسيّما دراسة علي حمزة سلمان الحسناوي، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨م، إذ تم الإفادة منها في الفصل الثالث لما تحويه من معلومات قيّمة ودقيقة ورصينة تتعلق بأحداث موضوع الدراسة، ولاسيّما الدستور المؤقت والمجلس الاستشاري، فضلاً عن دراسة حميد فجر ذياب الدليمي الموسومة التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨م، إذ كانت لها أهمية ولاسيّما القضايا الاقتصادية، وكذلك دراسة غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨– ١٩٦٨م، ودراسة أمجد خضير رحيم محمد الدوري، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨– ١٩٧٩م دراسة تاريخية، ودراسة زينب عبد الحسن محمود الزهيري، الموسومة عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة ١٩١٦–

٢٠٠٧م دراسة تاريخية، إذ تم الاعتماد عليها في الفصل الرابع، لما تحويه من معلومات مهمة، ولاسيّما في المدة التي كان فيها طاهر يحيى رئيساً للوزراء أثناء الوزارة الرابعة.

تعددت الكتب التي تم اعتمادها في الدراسة، وكان أبرزها كتاب العراق الجمهوري لمجيد خدوري الذي بحث في أوضاع العراق السياسية وما رافقها من أحداث مهمة في تلك الحقبة، وكتاب الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨م، المتكونة من عشرة أجزاء، إذ تم الإفادة من أجزاءه الخمسة الأولى التي ألفها نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، والخمسة الثانية التي ألفها جعفر عباس حميدي كونها تناولت الأحداث السياسية التي كان طاهر يحيى جزءً منها، واعتماد الكتاب على الوثائق والمقابلات الشخصية والصحف المحلية والعربية والدراسات الأكاديمية ولأهميته فقد غطى فصول الدراسة، وكتاب الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق الذي ألفه سيف الدين الدوري، والذي دوّن فيه قسماً يسيراً من سيرة طاهر يحيى وعدد من أعماله، وكتاب أشخاص كما عرفتهم لأحمد الحبوبي وهو خير شاهد على تلك المدة، إذ كان يشغل منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية الذي كان قريباً من شخصية طاهر يحيى، وكتاب علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري الذي بحث أهم الشخصيات في العهد الجمهوري ومنها طاهر يحيى، وكتاب العهد العارفي في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨م، للدكتورة علياء محمد حسين الزبيدي الذي أفاد الدراسة كثيراً كونه درس مرحلة مهمة من تاريخ العراق، إذ كانت تصب في صلب موضوع الدراسة، وكتاب سياسة العراق النفطية ١٩٦٣–١٩٦٨م لأحمد ساجر الدليمي، الذي أعطى تفاصيل مهمة عن تلك الحقبة، ولاسيّما ما يخص السياسة النفطية لوزارات الفريق طاهر يحيى.

كانت الصحف العراقية والعربية حاضرة في تناول الأحداث السياسية المتعلقة بمفردات الدراسة ومنها جريدة الوقائع العراقية، وجريدة الجمهورية، وجريدة العرب، وجريدة الوطن، وجريدة الأهرام القاهرية.

وإذا كان لنا أن نذكر الصعوبات التي اعترضت مسيرة كتابة الدراسة فهي كثيرة ومتنوعة ويعجز اللسان عن ذكرها، وفي مقدمتها صعوبة جمع المادة التاريخية، ولاسيّما بقاء أغلب مصادر الدراسة في تكريت إذ صعب الوصول إليها بسبب الأحداث المؤلمة التي نعيشها، ولصعوبة التنقل المحفوفة بالمخاطر تعذر الوصول إلى دار الكتب والوثائق في بغداد، إذ كانت معاناة في الحصول عليها، أما مسألة النزوح فهي الأخرى كانت قد أثرت في مسألة الكتابة لصعوبة التنقل من مكان إلى آخر وفي ظروف خطرة للغاية، وفضلاً عن ذلك، فإن شخصية طاهر يحيى ظلت مهملة لم يكتب عنها كما كتب عن غيرها في تلك المرحلة الحساسة من تاريخ العراق، غير أننا قد بذلنا جهداً في سبيل إعطاء هذه الشخصية المهمة حقها في تاريخ العراق، إذ تبقى هذه الدراسة جهداً لا تخلو من الهفوات والثغرات، أضعها بين أيدي أساتذتي الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمون لتقويهما حتى تزداد رصانتها العلمية، وتكون أحد المصادر في تاريخ العراق المعاصر في المكتبات العراقية والعربية.

فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن الشيطان

ومن الله التوفيق.

جمال

أولاً: ولادته وأَسرته ونسبه:-

ولد طاهر يحيى محمد عكيلي بن سبتي بن سلطان بن وهيب بن عمر في مدينة تكريت عام ١٩١٤م(١)، في محلة القلعة(٢)، في دار مشيدة من الطين ومسقفة بالخشب، وكان في الدار سرداب أسوة بأغلب أهالي المدينة ويستعملوه في الظهيرة من شدة الحر، وفي داخل الدار ديوان لاستقبال الضيوف، وكان الديوان بمثابة منتدى أدبي وثقافي، كان يحضره عدد من أهالي المنطقة المعروفين، منهم المعلم كمال الدين علاء الدين الآلوسي(٣)، وكانت هناك كتب أَدبية وشعرية عديدة كان يتم تدريسها في ذلك الديوان(٤).

تعود أصول طاهر يحيى إلى عشيرة الشيايشة(٥) من بطن الدهامشة، ويقطن

(١) ينظر الملحق رقم (١). م.ت.ع، الملفة الشخصية لطاهر يحيى، تسلسل (١٩٢٣٠/١١)؛ والملحق رقم (٢). دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى، محفوظات جمال طاهر يحيى.

(٢) القلعة: بنيت في الألف الثالث على الجرف الصخري في موقع محصن بماء النهر، ولقد نشأت المدينة لأغراض عسكرية، وصارت ملجأ للسكان بعد أن ازداد عددهم في المناطق الزراعية، وكان اسم القلعة باللغة الأكدية قد ورد باسم (برتو) أو (برتل)، وتعد قلعة تكريت من أقوى القلاع وأقدمها وأشهرها في التاريخ العسكري. علاء الدين عبد الكريم وإبراهيم فاضل الناصري، تكريت الخالدة عبر العصور، مكتبة النقاء، بغداد، ١٩٨٦م، ص١٢.

(٣) كمال الدين علاء الدين الألوسي: (١٩٠٦-١٩٩٣م) ولد في تكريت، ويعد من المعلمين المشهورين فيها، والذي كان له دور كبير في تدريس نخبة كبيرة من طلاب المدينة ومن ضمنهم طاهر يحيى، وهو من أعيان المدينة المعروفين قديماً. نعمان عبد الغني، مذكرات (غير منشورة) يحتفظ بها ولده الدكتور محمد نعمان عبد الغني.

(٤) مقابلة شخصية مع نقيب المحامين في صلاح الدين، معاذ أحمد حميد في ٩ كانون الأول ٢٠١٤م، وهو أحد أقرباء طاهر يحيى.

(٥) الشيايشة: إحدى العشائر العراقية التي استقرت في منطقة وادي شيشين وتقيم البعض من عوائل الشيايشة في تكريت والعلم والدبسة والشرقاط وبغداد والانبار، ويرأسهم (ماهر مصطفى الحاج حسن). ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، مكتبة الصفا والمروة، لندن، د.ت، ص٢٩٦.

الشيايشة جنوب تكريت في وادي شيشين، ومرجعهم الأَصلي قبيلة عنزة(١)، أما والده يحيى فقد كان تاجر حبوب معروف في تلك الحقبة في المناطق الشمالية من العراق وبخاصةٍ في كويسنجق وطقطق ودوكان، وكان يطلق عليه الملا يحيى، لتقواه وورعه وحفظه للقرآن الكريم(٢).

تزوج والده يحيى من حليمة مهيدي العمراني وهي من أهالي تكريت من عائلة تعمل في الزراعة والتجارة، وقد انجبت له خمسة أولاد هم كل من إسماعيل الذي كان يعمل مزارعاً وسلوم وداود ثم توفيق وأخيراً طاهر(٣).

تزوج طاهر من أمينة رشيد نعمان من عائلة تسكن منطقة الكرخ تنحدر أصولها من تكريت، وكان والدها من كبار المزارعين وتجار الحبوب المعروفين(٤).

تكونت أسرة طاهر يحيى من منال (مواليد ١٩٤٦م)، ونوال (مواليد ١٩٤٧م)، وزهير (مواليد ١٩٥٠م) وهو حاصل على بكالوريوس هندسة، وغسان (مواليد ١٩٥١م) حاصل على بكالوريوس علوم عسكرية من القاهرة، ثم أكمل الماجستير في الاقتصاد، وابتهال (مواليد ١٩٥٣م)، وجمال (مواليد ١٩٥٨م) حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيك، وغزوة (مواليد ١٩٥٩م)(٥).

ثانياً: دراسته وبواكير عمله السياسي:-

كان تأسيس أول مدرسة في تكريت أواخر العهد العثماني في عام ١٩١٦م، سميت مدرسة تكريت الأولية في دار سلمان العطا الله في محلة الحارة، دخلها

---

(١) عنزة: من قبائل العرب الكبرى، ومنتشرة في العراق، وسورية، ونجد والحجاز ومنهم ملوك آل سعود، وكذا آل صباح، وآل خليفة وما زال أمراؤها محافظين على سيادتهم. بهجت عبد الواحد وآخرون، موسوعة قبائل العرب، دار اليوسف، بيروت، ٢٠٠٦م، ج١، ص٢١٢.

(٢) مقابلة شخصية مع نقيب المحامين في صلاح الدين معاذ أحمد حميد في ١٩ كانون الأول ٢٠١٤م.

(٣) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٥.

(٥) مكالمة هاتفية مع جمال طاهر يحيى في ٥ كانون الأول ٢٠١٤م.

مجموعة قليلة من التلاميذ في بداياتها، ثم أزداد عددهم في العالم الثالث من افتتاح المدرسة ليصل عددهم (١٦) تلميذاً، وفي العام الرابع صار العدد (١٨) تلميذاً، وجرى نقلهم إلى بيت گاطع في المحلة نفسها بين عامي ١٩٢٠-١٩٢١م، إذ دخلها في ذلك العام (٢٢) تلميذاً كان طاهر يحيى واحداً منهم، ثم انتقلت في العام الدراسي ١٩٢١-١٩٢٢م إلى بيت محمود الثويني[١].

دخل طاهر يحيى مدرسة تكريت الابتدائية الأولى في تكريت عام ١٩٢٠م[٢]، ثم انتقل عام ١٩٢٥م إلى سامراء لانتقال شقيقه للتدريس فيها، ولينهي فيها دراسته الابتدائية عام ١٩٢٦[٣]، بعدها انتقل إلى بغداد ليكمل فيها دراسته المتوسطة، وكان يقيم في دار شقيقه داود[٤]، الواقع في محلة جامع عطا في جانب الكرخ[٥].

وبعد إنهائه الدراسة المتوسطة للعام الدراسي ١٩٢٨- ١٩٢٩م دخل دار المعلمين الابتدائية الذي انضم عدد من معلميه وطلبته إلى جمعية الجوال[٦]، ومنهم

---

(١) أسامة عبد الرحمن الدوري، الإدارة البريطانية لتكريت، موسوعة مدينة تكريت، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٧، ص١١٧.

(٢) نسخة من صورة القيد العام للمرحلة الابتدائية، صفحة طاهر يحيى ينظر الملحق رقم (٣). سجل القيد العام لمدرسة تكريت الابتدائية الأولى لعام ١٩٢٠م.

(٣) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٥.

(٤) داود يحيى: (١٩٠٢ - ١٩٩١م)، ولد في تكريت، وهو أخ طاهر يحيى، أكمل دار المعلمين الابتدائية في بغداد، وعمل معلماً ثم موظفاً في ديوان الرقابة المالية. عصام شريف التكريتي، الأثر الوطني لمدينة تكريت ١٩٣٢-١٩٤٥م، موسوعة مدينة تكريت، بغداد، ١٩٩٧م، ج٤، ص١٥١.

(٥) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٥.

(٦) جمعية الجوّال: ظهرت هذه الجمعية في عام ١٩٢٩م، وبداية ١٩٣٣-١٩٣٤، أسسها عدد من الأساتذة الذين يؤمنون بالفكرة القومية في دار المعلمين الابتدائية والاعدادية المركزية في بغداد، انضم إليها عدد كبير من ضباط الجيش وصاروا أعضاء بارزين فيها منهم طاهر يحيى وناجي طالب ورجب عبد الحميد. عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨ دراسة تاريخية، مكتب رضا التميمي، بغداد، سلسلة ٦، ٢٠٠٠م، ص٨٤.

طاهر يحيى، وبعد تخرجه فيها صار معلماً في مدرسة المأمونية الابتدائية في بغداد من تشرين الأول ١٩٣٢م إلى كانون الأول ١٩٣٣م، انتقل بعدها إلى مدرسة الأعظمية الابتدائية، بقى فيها من كانون الأول ١٩٣٣م إلى أيلول ١٩٣٤م[١]، وفي العام نفسه صدر قرار سمح بقبول المعلمين بالمدرسة العسكرية[٢]، فالتحق طاهر يحيى بها، وعلى ضوء ذلك صدر قرار بعزله من سلك التعليم بحسب الأمر الإداري المرقم (٢٥٨٧) في ١٥ تشرين الأول ١٩٣٤م[٣]، وبعدها دخل المدرسة العسكرية الملكية بتاريخ ١٥ أَيلول ١٩٣٥م (أي بعد عام واحد)، تخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩٣٦م، وبعدها تدرج في المناصب العسكرية ليتم فيها تعيينه آمر رعيل لصنف الدروع في الجيش، إذ كان من الضباط البارزين في الكتيبة الثالثة في لواء الديوانية[٤]، نقل بعدها إلى منصب آمر الفصيل الثاني في سرية المدرعات الرشاش في الكتيبة نفسها عام ١٩٣٧م، وظل يشغل ذلك المنصب حتى ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٨م، وتم نقله إلى منصب معلم في مدرسة الخيالة للمدة من ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٨م ولغاية ٥ حزيران ١٩٣٩م، ومن بعدها رُفِّع لرتبة ملازم أول بالأمر المرقم (٢٤١) والصادر من لدن الإرادة الملكية بتاريخ ٧ أيار ١٩٣٩م، وقد صار مساعداً لقائد الفرقة الأولى محمد أمين العمري[٥]، واستمر في منصبه ذلك لغاية ٢٨ شباط

(١) دفتر الخدمة العسكرية لطاهر يحيى، ص٤.

(٢) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٥.

(٣) كانت وزارة المعارف في بادئ الأَمر قد رفضت طلبات المعلمين الراغبين بالالتحاق بالمدرسة العسكرية، لسبب وجيه كونهم كانوا معلمين في المدارس الريفية ذات المعلم الواحد لكن جهود العين مولود مخلص قد أثمرت في إقناع وزير المعارف ورئيس الوزراء ياسين الهاشمي للموافقة على إعفاء المعلمين المتعهدين بالعمل لمدة ستة أعوام. عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام، (د.م)، لندن، ١٩٩١م، ص٣٩٥.

(٤) إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث ذكريات، ط٢، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٨م، ص٣٢١.

(٥) محمد أمين العمري: (١٨٨٩– ١٩٤٦م) وهو من أهالي الموصل، أسهم مع العثمانيين في الحرب ضد البريطانيين، أَنضم للجيش العربي وتدرج في المناصب إلى رتبة لواء ركن، =

١٩٤٠م، ومن بعدها نقل إلى منصب آمر رعيل في الكتيبة الثالثة بتاريخ ٢٩ شباط ١٩٤٠م، ثم صار الآمر وكالة للكتيبة نفسها في ٢٨ تموز ١٩٤٠م، ولغاية ٢١ كانون الثاني ١٩٤١م، ومن ثم نقل إلى منصب آمر سرية المقر الفوج الأول الكتيبة (١٤) من ٢٢ كانون الثاني ١٩٤١م ولغاية ١١ حزيران ١٩٤١م، ثم نقل إلى كتيبة الهاشمي ١٢ حزيران ١٩٤١م، واحتفظ بموقعه حتى ٩ شباط ١٩٤٢م، ومن بعدها نقل إلى منصب ضابط ركنٍ ثانٍ في مقر لواء الخيالة، ترفع بعدها لرتبة رئيس أول (رائد) في ٧ أيار ١٩٤٢م، وفي ٢ حزيران ١٩٤٤م نقل إلى منصب مساعد في كتيبة المنصور الثانية من المدة ٣ حزيران وحتى ٩ آب ١٩٤٤م، ومن ثم نقل إلى منصب مساعد في كتيبة خالد الثالثة، وقد استمر بها حتى ٣٠ آب ١٩٤٦م، وتم تثبيته بمنصب آمر سرية في الكتيبة نفسها حتى عام ١٩٤٧م[١]، وجاء في التقرير السري السنوي لتقويم الضباط والمرفوع إلى وزارة الدفاع بأن طاهر يحيى يمتلك جميع مؤهلات القيادة وانه ذو كفاءة وشخصية ممتازة[٢].

ونلحظ هنا أَن انضمام طاهر يحيى إلى جمعية الجوال والاتجاه نحو الحياة العسكرية، كان لما يتمتع به من حس وطني وقومي، فوجد فيها ما يحقق طموحاته تلك، ولاسيّما أنه كان قد دخل المدرسة الابتدائية في العام الذي حدثت فيه ثورة العشرين في العراق في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م ضد الاحتلال البريطاني للعراق الذي بقى مترسخاً في أفكاره، وتأثره بالمنهاج الدراسي في تلك المدة، وكذلك كان أغلب المعلمين الذين أشرفوا على تلك المدارس يحملون أفكاراً قومية، مما اضطرهُ إلى

=وعمل آمراً لكلية الأركان وآمراً لصنف المدفعية ومعاوناً لرئيس أركان الجيش، وآمراً للفرقة الأولى في بغداد. وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة، مطابع الحكومة، بغداد، ١٩٨٦، ج٣، ص١٥٠- ١٥٥.

(١) للمزيد من التفاصيل يُنظر: دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى، الملحق رقم (٤). محفوظات جمال طاهر يحيى.

(٢) التقرير السري المرفوع إلى وزارة الدفاع بتاريخ ٦ أيار ١٩٤٦م، تقييم عسكري للرئيس الأول (رائد) طاهر يحيى، الاضبارة الشخصية، التقارير السرية السنوية للضابط طاهر يحيى للعام ١٩٤٦م.

تحويل نظره إلى السلك العسكري، الذي شغل مرحلة مهمة من حياته.

ثالثاً: مشاركته في حرب فلسطين ١٩٤٨م:-

حينما حصلت نكبة ١٩٤٨م كان طاهر يحيى يحمل رتبة رئيس أول (رائد) في الجيش العراقي، الذي شارك في حرب فلسطين[١]، فقاد سريته العسكرية لإختراق منطقة حصينة (قلعة كيشر)[٢]، الواقعة في المثلث العربي الذي يمثل اللد والرملة والزرقا[٣].

وأظهر طاهر يحيى في أثناء مشاركته في الحرب شجاعة وبطولة شهد له بذلك العديد من الضباط، ولاسيَّما حين اقتحامه مع رفاقه الضباط الحصن والتقدم نحو (كوكب الهوى)[٤]، إذ وصف أحد الضباط الصهاينة تقدم المدرعات التي قادها

الرئيس الأول طاهر يحيى في كتابه (مذكرات عن وادي الأُردن) قائلاً:"**تقدمت المدرعات في نظام حربي دقيق على الحصن، وكانت في زحفها تشبه تنقل الأحجار على رقعة الشطرنج**"[٥].

---

(١) صلاح الدين عبد القادر محمد فائز، عشرون عام من حربنا مع (إسرائيل) ١٩٤٨-١٩٦٧، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٧٠م، ص٥٩؛ طالب الحسن، اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف وإشكالية الكتابة في تاريخيه السياسي، دار أور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤م، ص١٠٨.

(٢) قلعة كيشر: وهي حصن منيع بناه البريطانيون في الحرب العالمية الأولى الذي يعد جزءًا من خط آيدن الذي شيد لصد الزحف الألماني، وكانت منطقة كيشر الدفاعية تتألف من حصن كبير مربع تقريباً طول ضلعه نحو (٢٠٠) متر. محمد فيصل عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨، ص٦٢٢.

(٣) سامي سامي، النقيب طاهر يحيى ينقذ جندياً جريحاً في فلسطين عام ١٩٤٨م، نداء الوطن، بغداد، العدد (٢٩) ٢٩ تموز ١٩٦٧م، ص٢؛ مخطط يبين موقف الجيش العراقي ١٩ تموز ١٩٤٨م. الملحق رقم (٥). د.ك.و، السجلات الخاصة بالخرائط العسكرية لمعارك الجيش العراقي ١٩٤٨م، مخطط رقم (٩).

(٤) كوكب الهوى: وهي قرية عربية في فلسطين كان الصهاينة قد استولوا عليها. صلاح الدين عبد القادر محمد فائز، المصدر السابق، ص٥٩.

(٥) طالب الحسن، المصدر السابق، ص١٠٨.

نتيجة لما أَبداه من بطولة فقد كرمته الحكومة العراقية آنذاك بمنحه وسام الرافدين من الدرجة الرابعة ومن النوع العسكري تقديراً لخدماته بمقتضى الإرادة الملكية المرقمة (٣٥٣) بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٤٨م بصدور مراسيم بذلك[١].

وبعد حرب فلسطين عاد طاهر يحيى إلى كتيبة خالد نفسها واستمر بها حتى أيار ١٩٥١م، ليتم ترفيعه إلى رتبة مقدم بالأمر المرقم (٤١٢) والمؤرخ في ١٤ تموز ١٩٥١م، وبعدها نقل إلى منصب مدير تجنيد كركوك في ٢ آذار ١٩٥٢م إلى ٢١ تموز ١٩٥٢م، ليتم نقله إلى منصب آمر كتيبة مدرعات المنصور في ٢٢ تموز ١٩٥٢م إلى ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٤م، وقد نصب بعدها بمنصب آمر كتيبة خالد بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤م، وفي ٢ أيار ١٩٥٥م رفع إلى رتبة عقيد بموجب الإرادة الملكية المرقمة (٣٢٦)[٢].

رابعاً: انتمائه إلى تنظيم الضباط الأحرار:-

نتيجة لما تعرض له الجيش العراقي من نكبات في انتفاضة مايس عام ١٩٤١م، وخسارة الجيوش العربية لمعركة المصير في فلسطين عام ١٩٤٨م، وجد الضباط الوطنين أنفسهم أمام مسؤولية كبيرة للدفاع عن حقوق الشعب العراقي فبدأوا يتشاورون فيما بينهم لإنشاء تنظيم يأخذ على عاتقه مهمة التخلص من الحكم الملكي[٣]، إذ وجدت خلايا الضباط الفرصة المناسبة للمناقشة والاجتماع في الخنادق

---

(١) نظام وسام الرافدين رقم (٤) لسنة ١٩٢٨، يعلق الوسام من الدرجة الرابعة بشريط من الحرير الأحمر المتماوج ذي ثلاثة خطوط سوداء متوازية يحوي في أسفله وردة بشكل دائرة ويحمل في الجبهة اليسرى من الصدر. أحمد غازي السامرائي، تاريخ الأوسمة والأنواط العراقية، دار الجوهري، بغداد، ٢٠١٢م، ص٦٩-٧٠؛ عبد الرحمن الخوجة، الاستيلاء على مشروع (نونبرغ) مجلة الوادي، العدد (١٦)، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٤٨م، ص٢٢؛ جريدة الوطن، بغداد، العدد (٩٢)، ١٨ تشرين الأول، ٢٠٠٧؛ علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، دار الحوراء للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥م، ص٥٤؛ دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى، ص٢٦.

(٢) دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى، ص٧.

(٣) جعفر الحسيني، ثورة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ نقد تجربة الدولة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠٠٨م، ص٩٤.

ومراكز القيادة في فلسطين المحتلة[١]، فاتفق الضباط ذوي الميول الوطنية والقومية على ضرورة العمل لأجل إعادة ذلك التنظيم[٢]، والاعتماد على الشباب على وجه الخصوص لبناء تنظيم وخلايا سرية تأخذ على عاتقها مهمة التغيير[٣].

ونتيجة للأوضاع السيئة للجيوش العربية في فلسطين التي حاربت الكيان الصهيوني صار طاهر يحيى أَحد المنضمين إلى أَول خلية في فلسطين المحتلة[٤]، وهو أحد أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار بمعية جماعته رفعت الحاج سري[٥]، وعبد الكريم قاسم[٦] الذي تم ترشيحه من لدن محمد عبد السلام عارف، إذ تكونت اللجنة من خمسة عشر عضواً[٧].

---

(١) إبراهيم علوان، مراحل مجهولة من حياة الرئيس، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٩٧٠م، ص٢٩.

(٢) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً، مؤسسة الخليج، الدوحة، ١٩٨٨م، ص١٩٤.

(٣) عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية والداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط، دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٨م، ص٣٨؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٤) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٧.

(٥) رفعت الحاج سري (١٩١٧ – ١٩٥٩م) من مواليد بغداد، شارك في حرب فلسطين، واطلع على خيانة الساسة العرب وتآمرهم مع البريطانيين والأَمريكان في تأسيس الكيان الصهيوني. صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٨٣م، ص٢٧.

(٦) عبد الكريم قاسم (١٩١٤- ١٩٦٣م) من مواليد بغداد، كان عضواً في تنظيم الضباط الأَحرار ورئيساً للجنة العليا للتنظيم عام ١٩٥٧م، وأَول رئيس للوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع بعد نهاية الحكم الملكي في العراق. عبد الله اللامي، بصمات عراقية، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٢م، ص١١.

(٧) وهم كلاً من: الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، العقيد الركن محي الدين عبد الحميد، العقيد الركن ناجي طالب، العقيد الركن عبد السلام عارف، العقيد الركن محسن حسين الحبيب، العقيد الركن عبد الوهاب الأمين، العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، العقيد الركن صبيح علي غالب، العقيد المهندس رجب عبد المجيد، العقيد طاهر يحيى، العقيد عبد الرحمن =

عمل الضباط الأحرار عن طريق خلاياهم السرية واتفقوا على عدم الإدلاء بأي معلومات كي لا ينكشف أمر تنظيمهم، وحينما شعرت السلطات الملكية بوجود حركة كان نوري السعيد(١)، والوصي عبد الإله(٢)، قد تسألا عن وجود مثل تلك الأمور من عدمها، فكان الضباط يجيبون بالنفي، وذلك ما فعله رئيس الأركان الفريق الركن محمد رفيق عارف(٣)، الذي أنكر عن وجود حركة انقلابية، وطلب من نوري السعيد

=عارف، المقدم الركن عبد الكريم فرحان، المقدم وصفي طاهر، المقدم رفعت الحاج سري، الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣م، ص٣٢٨-٣٢٩.

(١) نوري السعيد (١٨٨٨- ١٩٥٨م) من مواليد بغداد، وهو من طليعة مؤسسي جمعية العهد السرية، تولى وزارة الدفاع ست مرات، ثم رئاسة الوزارة عام ١٩٣٠م لأول مرة، وشغل منصب رئيس الوزراء أربع عشرة مرة حتى عام ١٩٥٨م على مراحل مختلفة، وهو من أهم رجالات النخبة السياسية العراقية. عبد الرزاق النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٧م؛ أحمد فوزي، شخصيات وتواقيع، الدار العربية، بغداد، ١٩٩٠م، ص٩٧.

(٢) عبد الإله (١٩١٣- ١٩٥٨م) من مواليد الطائف، صار وصياً على عرش العراق بعد مقتل الملك غازي عام ١٩٣٩م، من الموالين لبريطانيا، إذ وقف إلى جانبها في حربها مع الجيش العراقي ١٩٤١م. طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩- ١٩٥٨) حياته ودوره السياسي، المكتبة العالمية، بغداد، د.ت، ج١، ٢.

(٣) محمد رفيق عارف: (١٩٠٧- ١٩٩٢م) ولد في بابل، وبعد إكمال دراسته الابتدائية والثانوية التحق في أول دورة في المدرسة العسكرية العراقية ١٩٢٤م، ثم التحق بالمدرسة العسكرية البريطانية سندهرست عام ١٩٢٧م، والتحق بمدرسة المدفعية البريطانية لاركهيل وتخرج فيها عام ١٩٣٠م، وقاد القوات العراقية في الأردن عام ١٩٤٠م، وصار رئيساً لأركان الجيش عام ١٩٥٣م، ورئيساً لأركان الجيش العربي عند قيام دولة الاتحاد العربي الهاشمي، وتدرج في المناصب إلى أن وصل رتبة فريق ركن، وفي أول يوم من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م جرد من مناصبه وأحيل على التقاعد. هيثم حمود صالح جلو الطائي، النخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٣ دراسة في جذورها الاجتماعية وأثرها في الحياة =

عدم الاهتمام بمثل تلك الشائعات أو المعلومات المغلوطة، ولكن عبد الإله ونوري السعيد طلبا من رئيس الأركان اتخاذ إجراءات ضد عدد من الضباط[١] أمثال: طاهر يحيى وعبد العزيز العقيلي[٢].

وعلى الرغم من تلك الإجراءات إلا أَنَّ نشاط الضباط الأحرار قد ازداد مما دفع قيادة الخلايا إلى تشكيل (لجنة عليا)[٣] لتنظيم تلك المجاميع من العسكريين

=السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٣م، ص١٧٤؛ شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠/١١/٢٠١٤، http://ar.wikipedia.arglw/indexphp.

(١) عبد الجبار العمر، الكبار الثلاثة ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ص٥٦؛ للمزيد يُنظر: رسالة آمر كتيبة المدرعات طاهر يحيى تبين موقفه من رئيس الأَركان محمد رفيق عارف. خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م، ج٦، ص٢٣٧-٢٤٠؛ صلاح خلف مشاي الغريري، دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤م، ص٤١.

(٢) عبد العزيز العقيلي (١٩١٩-١٩٨١م) من مواليد الموصل عمل في الحرس الملكي، انضم إلى حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٦م، وشارك في حركة الشواف عام ١٩٥٩م، وبعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م اعتقل وحكم عليه بالإعدام ثم استبدل بالسجن المؤبد، توفي في معتقله. ستار نوري العبودي، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩١٩-١٩٨١، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩م؛ محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨م وصبيحتها، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م، ص٦٢.

(٣) ضمت اللجنة: الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد، العقيد الركن ناجي طالب، العقيد الركن عبد الوهاب أمين، العقيد الركن محسن حسين الحبيب، العقيد طاهر يحيى، المقدم المهندس رجب عبد الحميد، المقدم الركن عبد الكريم فرحان، المقدم وصفي طاهر، الرئيس أول الركن صبيح علي غالب، الرئيس أول الجوي محمد سبع. حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرَّزاز، دار القبس، الكويت، د.ت، ج٣، ص٨٥.

المنضوين ضمن تكتله متفقين في رأي واحد هو الأفكار الوطنية والنقمة على الاحتلال الأجنبي(١).

اشترك طاهر يحيى في أول محاولة للقضاء على النظام الملكي، وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٦م، إذ تم الاتفاق مع بقية زملائه من الضباط الأحرار لوضع خطة كانت تقضي بتحرك كتيبة دبابات خالد التي كانت بقيادته نحو بغداد للسيطرة عليها، غير أن تلك العملية تم تأجيلها ووصلت إلى مسامع السلطات بعض الأخبار حول العملية وتم نقل اللواء إلى منطقة إيج ثري (H3) الواقعة في لواء الرمادي بحجة نقل القطاعات العسكرية(٢).

خامساً: دوره في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م:-

حينما قررت لجنة الضباط الأحرار ومن ضمنهم طاهر يحيى القيام بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، انتاب الأجهزة الأمنية الملكية شكوك حولها، لذلك ارتأت اللجنة إنهاء الاجتماع الذي كان منعقداً في دار الزعيم عبد الكريم قاسم في يوم السبت الموافق ٤ تموز ١٩٥٨م حتى لا ينكشف أمرهم(٣)، وقررت اغتنام مرور اللواء العشرين في بغداد للقيام بتنفيذ الخطة المرسومة للقضاء على النظام الملكي، وجاء مرور اللواء تنفيذاً لقرار رئاسة الأركان العامة إرسال قوات عسكرية إلى الأردن لأجل دعم الاتحاد الهاشمي الذي قام بين العراق والأردن(٤)، وإذا لم يتم استغلال تلك الفرصة فإن الثورة

---

(١) نزار علوان عبد الله، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، ٢٠٠٦م، ص٧٥.

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م، ص١٨١.

(٣) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، القاهرة، دار الحياة، ٢٠١٢، ص١٧١؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٤) الاتحاد الهاشمي: بعد أن أعلنت الوحدة بين سوريا ومصر في ٤ شباط ١٩٥٨م، فكان الرد على تلك الوحدة أن اتفق العراق والأردن على قيام الوحدة بينهما سمي بالاتحاد الهاشمي، وأعلن عنه رسمياً في ١٤ شباط ١٩٥٨م، فكان نوري سعيد أول رئيس وزراء للاتحاد، وكذلك يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وملك الأردن نائبه ومن دوافعه توحيد السياسة =

لن تنجح، وسيكون من الضروري إعادة ترتب تنظيم اللجنة العليا، وقد تم الاتفاق على ذلك من دون معارضة أحد أعضاء اللجنة الحاضرين(١).

عقدت اللجنة العليا اجتماعاً ثانٍ في أواخر شهر حزيران ١٩٥٨م، وتم الاتفاق في نهاية الأمر على أن تكون لجنة من طاهر يحيى ومحمد سبع(٢)، كانت المعلومات آنذاك تصل إلى البلاط الملكي بأن معسكر أبو غريب غدا مقراً لاجتماع الضباط أمثال رفعت الحاج سري وطاهر يحيى(٣)، وفي تلك الحقبة دعت الحكومة قائد قوة المنصور اللواء الركن نجيب الربيعي، وآمر كتيبة مدرعات خالد العقيد طاهر يحيى إلى بغداد للتشاور معهما تمهيداً لإرسالهما إلى باكستان لاشتراكهما في مناورات الجيش الباكستاني ظاهرياً والتخلص منهما خشية صحة ما كان يشاع عن

=الخارجية والتمثيل الدبلوماسي وتكوين جيش باسم الجيش العربي. إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٠م، ص١٨٩؛ محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٣٨.

(١) وهم كلاً من: طاهر يحيى وناجي طالب ومحيي الدين عبد الحميد وعبد الوهاب الأمين وعبد الوهاب الشواف ومحمد سبع وعبد الكريم قاسم، إذ كان الاجتماع في دار الأخير. حيدر حنون العتابي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠١٢م، ص١٢١.

(٢) محمد سبع: ولد في بغداد عام ١٩١٦، وأكمل دراسته الابتدائية والإعدادية فيها، ثم دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٦م، وتخرج بصنف الخيالة، وشارك في حركة ١٩٣٧م في الموصل التي قادها اللواء محمد آمين العمري، لاسيما انه كان آمر سرية واشتركت سريته دون أن يكون له رأي فيها، دخل مدرسة الطيران عام ١٩٣٩م، وتخرج فيها عام ١٩٤٣م، وكان الأول على دورته، شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، وعين ملحقاً عسكرياً وقائماً بأعمال الملحق الجوي بالسفارة العراقية في لندن عام ١٩٤٩م، عاد إلى بغداد عام ١٩٥١م، وعين ضابط ركن في القوة الجوية في معسكر الرشيد وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٦م. محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٤٨ – ٣٥٠.

(٣) ندوة الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م، ص٥٧؛ فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٨م، ص٨٠.

نشاطهما المعادي للحكومة[١]، وبعد عودته أحيل طاهر يحيى إلى المحاكم العسكرية بعد رفض رئيس أركان الجيش محمد رفيق عارف[٢] إحالته للمحاكم كونه يعدّه من الضباط الجيدين، وأراد تقديمه خارج نطاق المحاكم العسكرية، وبعدها أحيل إلى التقاعد بموجب الكتاب المرقم (٦٣٨٦٢) في ١٩ أيلول ١٩٥٧م بتهمة الانتماء إلى تنظيم سري، حاول قلب نظام الحكم الملكي[٣].

سادساً: موقفه من مقتل العائلة المالكة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨م:-

صدر قرار بتعيين العقيد المتقاعد طاهر يحيى مديراً عاماً للشرطة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م في يوم الثورة نفسها[٤]، وتم منحه قدم لمدة أربعة أشهر ونوط شجاعة[٥]، وكان للعقيد طاهر يحيى مواقف شجاعة وانسانية ، صحيح انه شارك في الثورة، إلا أَنه كان ضد مقتل العائلة الهاشمية المالكة[٦]، وأكد ذلك في أكثر من مرة

(١) خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ج٦، ص١٧٥.

(٢) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٩-١٠.

(٣) جعفر الحسيني، المصدر السابق، ص٩٩؛ دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى، ص٨.

(٤) دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى، ص٨؛ صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٨٨.

(٥) دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى، ص٢٦.

(٦) ذكرت السيدة وفاء عبد السلام محمد عارف عما تتذكره من أحداث ثورة ١٤ تموز فقالت:" أنها تتذكر دخول والدها للمرة الأولى إلى منزلهم الذي انتقلوا إليه بعد أيام من قيام الثورة ومخاطبةً والدتها له قبل السؤال عن حاله بقولها، ما تخافون الله ليش قتلتوا هذا الطفل وتقصد الملك فيصل الثاني فقال في الحال:" **كنت أريد أن أتعامل مع العائلة المالكة على طريقة جمال عبد الناصر في توديع الملك فاروق وإطلاق المدافع والقاء التحية لكن تلك الحية لازم تنسحك من رأسها**" علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية العليا، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م، ص٨٥؛ وروي أن العقيد طاهر يحيى في أثناء غيبوبته التي أدت إلى وفاته عام ١٩٨٦م كان يردد لا شعورياً **(ليش سلام... ليش كريم ألم نتفق على عدم قتل الملك)**. محمد نعمان عبد الغني التكريتي، دور

أثناء جلساته، أسفه على ما حصل من مجزرة العائلة في قصر الرحاب[١]، إذ كان أول من شغل منصب مدير الشرطة العام آنذاك، وحاول بحكم موقعه الاهتمام بحماية ما تبقى من الأسرة المالكة في داره[٢]، غير أن ما تبقى من الأسرة قد احتمى بالسفارة السعودية في منطقة الوزيرية ببغداد[٣]، وبعد تلك الأحداث عمل طاهر يحيى على تسهيل الإجراءات لحمايتهم في المطار لأجل تسفيرهم إلى مصر، وقد كلف بذلك عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي[٤] الذي رافقهم حتى تم تأمين وصولهم إلى القاهرة[٥].

سابعاً: موقفه من الخلاف بين عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم قاسم ١٤ تموز ١٩٥٨م:-

حدث خلاف بين الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام محمد عارف في طريقة إدارة الدولة، وكلاهما اتهم الآخر بسوء إدارة الدولة، والحكم، حتى وصل الأمر إلى التحريض على إحداث تغييرات في مواقع القادة العسكريين، وتشكيل تنظيم آخر مناوئ لتنظيم مجلس قيادة الثورة[٦].

= أهالي تكريت الوطني والقومي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٢م، ص١٩؛ مكالمة هاتفية مع السيد جمال طاهر يحيى في ١٩ حزيران ٢٠١٣م.

(١) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص١١.

(٢) فالح حنظل، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٣) فائق الشيخ علي، مذكرات وريثة العروش، ط٥، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١م، ص٣٢٠.

(٤) عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي (١٩٣٢- ....) من مواليد تكريت، التحق في كلية الشرطة وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ، شغل منصب مدير النجدة ومعاون مدير الشرطة العامة، وكذلك مدير تجنيد شرطة كركوك، حاصل على بكالوريوس من كلية الآداب فرع الاقتصاد السياسي وماجستير جامعة القاهرة، أُحيل على التقاعد عام ١٩٦٩م برتبة عقيد شرطة. مكالمة هاتفية مع السيد عبد الموجود الصميدعي في ١ كانون الثاني ٢٠١٥م.

(٥) المكالمة الهاتفية.

(٦) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م، ج١، ص٣٣٨-٣٣٩.

تعود جذور ذلك الخلاف إلى يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م، وذلك حين أراد كل منهما أن يرشح أحد أصدقائه لمنصب ممثل العراق في هيأة الأمم المتحدة، وقد تعالى الصياح بينهما، وترك عبد السلام محمد عارف أحد الاجتماعات التي كان يحضرها[١].

ذكر نجم الدين السهروردي وفقاً لما رواه له العقيد طاهر يحيى فإن عبد السلام كان يقول:"**هذا أنا ولا أستطيع أَن أكون غير ذلك... أنا مخبل وإِذا ما تريدوني أستقيل... نحن سوينا الثورة وتخلينا عن القيادات القومية فهل نسلمها للشيوعيين**"[٢].

وعند ذلك تدخل كل من طاهر يحيى وفؤاد عارف[٣] لإصلاح الأمر وتسوية الخلاف الذي نشب بينهما، ونتيجة لتدخل الوسطاء تم التوصل إلى حل تمكنوا بوساطته من درء الفتنة، فأصدرت الحكومة في ١١ أيلول ١٩٥٨م أمراً بتعيين عبد السلام محمد عارف سفيراً في ألمانيا على الرغم من عدم قناعته بالمنصب، وكان عبد السلام محمد عارف قد طلب أن يكون عبد الكريم قاسم في وداعه في المطار حتى لا يشير عدم حضور الأخير للتوديع شيء يدل إلى كراهية بينهما أمام الناس، وكان طاهر يحيى قد اقنع عبد الكريم قاسم بالفكرة فاستجاب لذلك، وذلك دَلَّ على تقدير واحترام عبد الكريم قاسم للعقيد طاهر يحيى[٤].

---

(١) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق، ص٩٢.

(٢) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٣) فؤاد عارف (١٩١٣ – ٢٠١٠م)، ولد في مدينة العمارة من أبوين كرديين، درس على يد الكتاتيب، أكمل باقي دراسته في كركوك وبغداد، ثم دخل الكلية العسكرية عام ١٩٢٨م، وتخرج فيها عام ١٩٣٤م، عين مرافقاً للملك غازي عام ١٩٣٦م، وأمر كلية الاحتياط عام ١٩٥٦م، وآمر اللواء التاسع عام ١٩٥٨م، وعين متصرفاً للواء كربلاء بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وصار وزيراً للدولة ووزيراً للزراعة وكالة عام ١٩٥٩م، ووزيراً للأوقاف عام ١٩٦٣م، ثم صار نائباً لرئيس الوزراء في حكومة طاهر يحيى. فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، ط٢، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١، ص١٤٩ـ ١٥٢.

(٤) هادي حسن عليوي، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م، ص١٤ ـ ١٦.

ذكر فؤاد عارف أن طاهر يحيى فعل ما في وسعه، لأجل إنهاء الخلاف الذي كان دائراً بين الطرفين، إذ كان صادقاً أراد أن يحافظ على الثورة، إذ قال له:"**أُريدك يا أبو فرهاد أن تأتي معي إلى بغداد كي نتعاون على إنهاء هذا الخلاف وفعلاً ذهبت معه إلى دار عبد السلام**"، إذ أخذ طاهر يتحدث معه وطلب منه الحفاظ على الأُخوة بينه وبين عبد الكريم قاسم فتمكنا من إقناعه في النهاية(١).

لكن عبد السلام محمد عارف لم يكن على قناعة تامة بوظيفته خارج العراق فعاد دون علم عبد الكريم قاسم، مما أَغضب الأَخير فطلب من طاهر يحيى إحضار عبد السلام محمد عارف إلى مكتبه ودار حديث بين الطرفين، تضمن أن عبد الكريم قاسم ذكر إن سبب إبعاد عبد السلام محمد عارف كان بسبب الظرف الذي مر به العراق آنذاك، وهي الأسباب نفسها ما زالت موجودة، وذلك استدعى من عبد السلام محمد عارف اختيار أي مكان خارج العراق، لكنه رفض فكان بداية الخلاف الحاد الذي أدى إلى تقديمه للمحكمة في ٢٧ كانون الأول ١٩٥٨م(٢).

ثامناً: شهادته في محكمة المهداوي في قضية عبد السلام محمد عارف:-

كانت المحكمة قد طلبت من العقيد طاهر يحيى أن يكون شاهداً على ما حدث بين الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام محمد عارف وقد أدلى بشهادته، إذ ذكر أنه حينما أُحضر إلى المحكمة العسكرية الخاصة للإدلاء بشهادته حول التهمة الموجهة إلى المتهم عبد السلام محمد عارف قال:"**أجبت على تلك الأسئلة على النحو الآتي: أتذكر يوم ١٠- ١١ تشرين الأول صباحاً جاءني الزعيم فؤاد عارف إلى مديرية الشرطة العامة، وكان قبل ذلك اليوم قد أمرنا الزعيم عبد الكريم أن نذهب أنا والزعيم فؤاد عارف إلى العقيد عبد السلام في داره، فذهبنا صباحاً واجتمعنا بالعقيد عبد السلام في داره، وجلسنا في الدار مدة قليلة، وبعد ذلك**

(١) فؤاد عارف، المصدر السابق، ص١٤٩ – ١٥٢.

(٢) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١١١؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص١٣٦.

استصحبناه إلى سيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم إلى وزارة الدفاع"[١]، وبعد الانتهاء من الإجابة عن الأسئلة الموجهة للعقيد طاهر يحيى، دافع المتهم عبد السلام عن نفسه حسب ما ذكره طاهر يحيى في شهادته أمام المحكمة، إنه سمع المتهم عبد السلام عارف يقول لرئيس المحكمة إنهُ ضابط عسكري وليس له صلة بأي حزب قبل الثورة وان ما جاء بشأن اتصاله بجماعات معادية للحكومة لا صحة له، وقد اثبت ذلك شهادتي أنا طاهر يحيى والزعيم فؤاد عارف ولم يثبت عليه أي اتصال مع أي جهة كانت[٢].

تاسعاً: موقفه من الحركة التي قادها رشيد عالي الكيلاني ضد حكومة عبد الكريم قاسم:-

بعد عودة رشيد عالي الكيلاني[٣] إلى العراق التي غادرها مرغماً، كانت من منفاه الذي قضى فيه مدة سبعة عشر عاماً حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في

---

(١) للمزيد من التفاصيل يُنظر: وزارة الدفاع العراقية، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، مطبعة وزارة الدفاع، بغداد، ١٩٥٩، ج٥، ص٣٥٦.

(٢) أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف سيرته محاكمته مصرعه، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٩م، ص١٠٨.

(٣) رشيد عالي الكيلاني: (١٨٩٢ – ١٩٦٥م) ولد في بعقوبة، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم تلقى علومه الدينية في الأزهر بمصر، صار وزيراً للعدل في وزارة ياسين الهاشمي الأولى عام ١٩٢٤م، ووزيراً للداخلية في عهد الوزارة السعدونية الثانية، ثم عضواً في حزب الإخاء الوطني، وفي أواخر عام ١٩٣٢م صار رئيساً للوزراء، وفي عام ١٩٣٥م صار وزيراً للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي أسقطها انقلاب بكر صدقي، فلجأ رشيد عالي الكيلاني إلى سوريا، وفي عام ١٩٣٨م عاد إلى العراق ليتولى وزارته الثانية بين عامي ١٩٤٠ – ١٩٤١م، التي وقفت بوجه البريطانيين في انتفاضة مايس عام ١٩٤١م، ولجأ بعد فشل الانتفاضة إلى إيران وتركيا وألمانيا، واستقر أخيراً في المملكة العربية السعودية ثم القاهرة ليعود إلى العراق عام ١٩٥٨م، بعد سقوط النظام الملكي. نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص١– ٣؛ موسوعة بيت الحكمة لأعلام العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ج١، ص١٨٣؛ قيس جواد علي الغديري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٩٩٢-١٩٦٥، بغداد، (ب.ت)، ص٢٠٠.

العراق، والقضاء على الحكم الملكي في العراق، إذ كانت عودة رشيد عالي الكيلاني للعراق بضغوط داخلية وخارجية مارستها قوى محلية وأخرى عربية، وفي أثناء وصوله في ٢ أيلول ١٩٥٨م مباشرة إلى العراق التفَ حوله بعض الأحزاب والضباط أَمثال طاهر يحيى وعبد اللطيف الدراجي ورفعت الحاج سري وغيرهم[١]، وفي أثناء ذلك قام طاهر يحيى بتوفير الحماية له كونه كان يشغل منصب مدير الشرطة العام آنذاك، إذ لم يكن يتمكن أحد من الدخول إلى دار رشيد عالي الكيلاني، إلا بموافقة الأخير والتعريف بنفسه[٢]، وكان من جملة زواره شيوخ القبائل المعروفين في منطقة الفرات الأوسط وفي مقدمتهم عبد الرضا الحاج سكر، ورئيس جماعة الإخوان المسلمين الشيخ محمد محمود الصواف[٣].

---

(١) جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق ١٩٥٢– ١٩٦٣، الدار العربية، بغداد، ١٩٩٠م، ص١١٨؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٥م، ص٢٧٩.

(٢) خليل إبراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩م، ج٥، ص٣٩.

(٣) محمد محمود الصواف: (١٩١٥ – ١٩٩٢م) ولد في الموصل، دخل المدرسة الإسلامية في الجامع الكبير، ثم واصل تعليمه في المدرسة الفيصلية عام ١٩٣٠م، وبعد إكمال دراسته تم تعيينه وكيل معلم على ملاك الابتدائية، أرسلت مديرية الأوقاف العامة بعثة طلابية إلى جامع الأزهر عام ١٩٣٩م، وكان هو من بينهم، وبعد عودته إلى العراق عين مدرساً في كلية الشريعة عام ١٩٤٨م، وفي الخمسينيات شغل منصب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، أسهم في تأسيس جمعية إنقاذ فلسطين، تولى أمانة سرها، وبعد حركة الشواف ١٩٥٩م ترك العراق ذاهباً إلى السعودية بعد أن تعرض إلى مضايقات من قبل الشيوعيين، وتوفي في تركيا ونقل جثمانه ليدفن في السعودية. جاسم محمد عبد الله نجم اللهيبي، محمد محمود الصواف (١٩١٥ – ١٩٩٢) دراسة في سيرته ودوره الديني والسياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م، ص١٣٣– ١٣٧؛ حامد مصطفى مقصود، ثورة ١٤ تموز إمدادات الإخوة الأعداء الخلفيات، الوقائع، النهايات، وسيرة ذاتية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٢م، ص٢٥٥.

أدلى رشيد عالي الكيلاني بآرائه في تلك الجلسات مع زواره ومن الطبيعي أن يتناولوا في حديثهم مواضيع الأحداث التي مرَ بها البلاد، كالصراع القائم بين الشيوعيين والوحدويين على الرغم من تنبيه طاهر يحيى له بأن يكون حذراً في الحديث مع الزائرين، لأن السلطات كانت تتابع المناوئين لها في تلك المدة[١]، غير أن رشيد عالي لم يبال لتحذيرات طاهر يحيى، ولاسيَّما أنه قد كثف من الاتصالات ببعض الضباط والشيوخ، وذلك للتحضير لانقلاب عسكري ضد حكومة عبد الكريم قاسم[٢]، وعلى إثر تلك الاجتماعات والزيارات تعرض الضباط القوميين للاعتقال والإبعاد خارج العراق غير أن ذلك لم يجد نفعاً ولم يوقف نشاطات المعارضين كما كان متوقعاً بل ازداد نشاطها تدريجياً[٣].

حاول الشيوعيون استمالة مدير الشرطة العام طاهر يحيى إلى جانبهم، وذلك عن طريق الاتصال به من لدن عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز شريف لكنهم لم يوفقوا بذلك[٤].

استمرت الخطط والاتصالات المتوالية من أنصار رشيد عالي وشيوخ العشائر، الذين أيدَّوا الفكرة، وكان عدد من كبار الضباط ومنهم طاهر يحيى ورفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف الذين كانوا على معرفة بما يقوم به رشيد عالي الكيلاني، وأنه على اتصال مع سفارة الجمهورية العربية المتحدة[٥]، إذ تم وضع الخطط للقيام بالانقلاب، وقد حدد موعد لانتفاض القبائل التي سوف تقوم بالمهمة الموكلة بها وجرى الاتفاق على تأمين الأسلحة والمعدات في جهة قريبة من

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٤١؛ جرجيس فتح الله، رجال ووقائع في الميزان حوار أجراه مؤيد طيب سعيد يحيى، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١م، ص٢٤٣.

(٢) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦م، ص٢١٦.

(٣) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦م، ص٩٩.

(٤) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ج١، ص١٣١.

(٥) عبد الفتاح البوتاني، المصدر السابق، ص١٩٩-٢٠٠.

الحدود العراقية في قرية صوص السورية قرب الحدود العراقية مباشرة، وتم الاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة لتسلم الأسلحة والمعدات والتجهيزات اللازمة التي يحتاجها المنتفضون حتى لو تم إلقائها عن طريق الطائرات[١].

وصل إلى مسامع الحكومة أن انقلاباً كان يعده رشيد عالي الكيلاني والضباط، وبعض شيوخ العشائر، إذ كانت الاستخبارات العسكرية نشطة إلى درجة عالية في تلك المدة، ولاسيَّما أنَّ مديرها كان المقدم الركن طه الشيخ أحمد وهو من المقربين من عبد الكريم قاسم[٢].

وضعت مديرية الاستخبارات العسكرية في ٨ كانون الأول ١٩٥٨م عدد من الأشخاص لمتابعة جماعة رشيد عالي الكيلاني والضباط الذين كان لهم اتصال معهم، وتم اختراق الجماعة بإدخال عدد من الضباط التابعين للشيوعيين عن طريق الاتصال بشخص مقرب من رشيد عالي الكيلاني المدعو عبد الرحيم الراوي، إذ أبدى الضباط المدفوعين من لدن السلطات أنهم كانوا يريدون العمل لأجل التخلص من عبد الكريم قاسم وقتله وأنهم ليس الوحيدين في ذلك، أنما يوجد معهم ضباط جاهزين للتنفيذ في ساعة الصفر، وطلبوا أن يكون زعيمهم في تلك الحركة رشيد عالي الكيلاني إذ كانوا يشكلون تنظيم قوي اسمه جمعية الآخاء العربي[٣]، وأخذ عبد الرحيم الراوي ينشط في الاتصالات ويوضح لهؤلاء انه على اتصال بعدد من الضباط، وكان ذلك يتم تسجيله عبر جهاز، وقد ورد في تقرير طويل مقدم إلى الاستخبارات العسكرية ما كان يدور في تلك الاجتماعات، وتم ذكر أسماء ضباط وشخصيات لها صلة في تلك الاجتماعات، وكان اسم مدير الشرطة العام طاهر يحيى ضمن تلك الأسماء وأنهم مرشحون لتسلم حقائب وزارية في الوزارة التي سوف يعلنها رشيد عالي

(١) اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة: جرجس فتح الله، اراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٢م، ص١٧٢-١٧٣.

(٢) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ج١، ص٤٣٢ - ٤٣٣.

(٣) جمعية الآخاء العربي: جمعية وهمية شكلها مجموعة من الضباط الشيوعيين وكان على رأسهم المقدم الركن طه الشيخ أحمد. نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٣٩٧.

الكيلاني بعد الانتهاء من حكومة عبد الكريم قاسم[١].

أَعلن الشيوعيون يوم ٥ كانون الأول ١٩٥٨م عن إحباط المحاولة الانقلابية المتوقع القيام بها من لدن القوميين وعدد من القبائل، وكان ذلك في بيان رسمي[٢]، وبعد ذلك الإعلان قامت السلطات بحملة اعتقالات واسعة ليلة ٧-٨ كانون الأول ١٩٥٨م، تم على إثرها عزل عدد كبير من الضباط من الجيش والشرطة، إذ بلغ عدد الموقوفين ما يقارب (٥٠٠٠) موقوفاً، وكان العقيد طاهر يحيى من ضمنهم[٣]، إذ كان من ضمن الأسئلة التي وجهها رئيس المحكمة فاضل عباس المهداوي[٤] لرشيد عالي الكيلاني"**ألم يزرك طاهر يحيى وبعض الضباط**"، فكان جواب الأول"**انهم كانوا يزوروني**"[٥]، وعلى إثر تلك المحكمة تم تنحية مدير الشرطة العام طاهر يحيى عن منصبه في يوم ٢٣ كانون الأول عام ١٩٥٨م، واتهامه بعدم ولائه لعبد الكريم قاسم، وعلاقته الطيبة مع رشيد عالي الكيلاني[٦].

في حين ذكر نجم الدين السهروردي الذي كان المساعد الأيمن لرشيد عالي وسكرتيره الخاص وزوج إحدى بناته أن عملية اعتقال رشيد عالي وجماعته دبرها

(١) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ج١، ص٤٣٣-٤٣٤.

(٢) جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص١١٨.

(٣) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٢٩؛ اوريل دان، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٤) فاضل عباس المهداوي: (١٩١٥-١٩٦٣م)، ولد في بغداد، أكمل دراسته ودخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨م، وتخرج عام ١٩٣٩م، أنضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، شارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، عين بمنصب رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٢٠ تموز ١٩٥٨م، وهو ابن خالة الزعيم عبد الكريم قاسم، واشتهرت المحكمة باسمه (محكمة المهداوي)، وجرى إعدامه على أثر قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣م. سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر ١٩٦٨-١٩٧٩، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٤، ص٤٠.

(٥) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٣٩٦.

(٦) محمد نعمان عبد الغني التكريتي، المصدر السابق، ص٣٣.

الشيوعيون، إذ أَنه التقى بأحد العناصر الشيوعية في تشرين الأول ١٩٥٨م في المعتقل في سجون الحكومة الملكية آنذاك، وقد أَسهم في إطلاق سراحه من المعتقل، فسأله عن موقفهم في حال توليتم الحكم في العراق، فكان جوابه مازحاً بأنه سوف يقوم بالتخلص من رشيد عالي الكيلاني وعبد السلام عارف وطاهر يحيى، أما موقفه من نجم الدين السهروردي فذكر أنه سيكتفي بسجنه عشرون عاماً لمواقفه الطيبة سابقاً معه أثناء السجن[١].

عاشراً: دوره في حركة الشواف عام ١٩٥٩م:-

بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وانتهاء النظام الملكي في العراق حصلت خلافات وسوء فهم وأطماع بين قادة الثورة، ولاسيَّما بعد محاولة البعض منهم التفرد في إدارة أمور البلاد، مما أدى إلى توسع الهوة بينهم، فأخذت بعض قيادات الثورة تسعى إلى تشكيل نظام جديد اختلف عن النظام السائد آنذاك، والقيام بإزاحة عبد الكريم قاسم وأعوانه عن السلطة، فبدأت الاتصالات بين القيادات العسكرية ذوي الاتجاهات القومية، وكان من ضمن هؤلاء الضباط العقيد طاهر يحيى فكانت أول حركة ضد عبد الكريم قاسم هي حركة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف في الموصل[٢].

تم الاتفاق على وضع خطة للإطاحة بالحكومة وذلك عن طريق الزيارة التي قام بها المقدم خضر محمد المنسوب إلى مقر اللواء الخامس إلى بغداد، فواجهه العقيد طاهر يحيى، إذ تم اللقاء في دار الأخير في الصالحية، بَيَّنَ العقيد طاهر أنَّ كل شيء جاهز في بغداد للقيام بالحركة، وأنهم يحتاجون إلى من يشعل شرارتها الأولى، إذ أكد المقدم خضر استعدادهم لذلك فكان جواب العقيد طاهر يحيى"**الله يبارك فيكم**" على انه مستعد أيضاً للقيام بذلك[٣].

---

(١) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٣٩٦.

(٢) خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ج٤، ص١٣٤.

(٣) حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل، ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩م القصة الكاملة للثورة ذكريات وخواطر، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧م، ص٥٣- ٥٤.

أَن تكتل ضباط حركة الشواف كانوا قد عرضوا على العقيد طاهر يحيى أَن يكون هو قائد الحركة كونه متواجد بصورة دائمة في بغداد وعلى إطلاع بما كان يجري، إذ بَيَّنَ العقيد طاهر يحيى فضلاً عن العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين لأحد الضباط المشاركين بالحركة وهو خضر محمد بأن لديهم ضابط ثوري هو العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، إذ بالإمكان الاعتماد عليه بإنجاح الحركة، وعلى الرغم من تلك التحضيرات والاستعدادات كلها وُجه انتقاداً لقادة الحركة، وإهمالهم لبعض القادة العسكريين أمثال العميد الركن عبد العزيز العقيلي، إذ علّل العقيد طاهر يحيى ذلك هو إن العميد الركن عبد العزيز العقيلي غير متعاون وعليهم الاعتماد على ضباط آخرين(١).

وعلى إثر تلك الاستعدادات للحركة حضر المدعو على عبد السلام"**الملقب أبو السوس**" بتاريخ ٤ آذار ١٩٥٩م، من الموصل إلى بغداد وقد التقى بالعقيد طاهر يحيى، وقد أعرب الأخير عن استعداده للعمل وانه ليس له علم بموضوع تأجيل الحركة، وانه مستعد للقيام بأي تحرك يطلب منه في بغداد(٢).

اتصل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف مع بعض رجال الحكومة السورية التي كانت متفقة مع مصر بعد قيام الوحدة بينهما على ضرورة إرسال معدات وأسلحة وتقنيات إلى الحركة، وعليه وقبل القيام بالحركة كان العقيد الركن عبد الوهاب الشواف الذي ترأس الحركة قد أرسل رسالة إلى العقيد طاهر يحيى وإلى العميد ناظم الطبقجلي وإلى الجمهورية العربية المتحدة أعلن فيها ساعة الحركة، وعلى هؤلاء الاستعداد لاتخاذ التدابير جميعها(٣).

---

(١) خليل إبراهيم حسين، الصراعات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين ورفعت الحاج سري والقوميين والموقف في بغداد عند إعلان الثورة، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ج٢، ص٢٤٨، ٢٥٩.

(٢) حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٣) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧م، ص١١٥ – ١١٦.

أما على النطاق الداخلي كان العقيد الركن عبد الوهاب الشواف وضباط حركته قد أوكلوا مهمة القيام بالحركة إلى بعض أفراد أُسر آل الجليلي وكشمولة والجومرد والمفتي، وكان معظم تلك الأُسر من طبقة الملاكين[١]، وكذلك قسماً من شيوخ عشائر شمر التي كانت مرتبطة بالأحزاب القومية العربية[٢].

إلا إن تلك الحركة لم يكتب لها النجاح وذلك لأسباب عديدة، أولها إن العقيد الركن عبد الوهاب الشواف لم يتخذ أبسط الإجراءات وهي السيطرة على أجهزة المواصلات السلكية واللاسلكية، مما سهل لحكومة بغداد الاتصال بأتباعها للقضاء على الحركة، وكذلك إن العقيد الركن عبد الوهاب الشواف لم يفكر إطلاقاً بحماية مقر العمليات الخاص بالحركة من الغارات الجوية التي سوف تقوم بها الحكومة حال سماعها بالحركة، وتلكأ قسم من قادة الحركة في أداء المهام الموكلة لهم، وعدم وصول الإمدادات العسكرية التي كان من المقرر وصولها من الجمهورية العربية المتحدة لدعم الحركة[٣].

كانت نتيجة ذلك اعتقال ومطاردة الضباط المشاركين فيها ومن مختلف الرتب العسكرية منهم طاهر يحيى وناجي طالب وغيرهم، وللعلاقة القوية التي كانت تربط عبد الكريم قاسم بناجي طالب أمر الزعيم بإطلاق سراح ناجي طالب من السجن وإطلاق سراح طاهر يحيى وفرض إقامة جبرية عليه في منزله، إذ رفض عبد الكريم قاسم إنزال عقوبات قوية بقسم من زملائه من الضباط، وعَدَّ ما جرى مجرد خطأ ارتكبه هؤلاء لأسباب عديدة، منها تأثرهم ببعض الضباط وعدم إدراكهم العواقب الوخيمة تجاه مواقفهم تلك[٤].

---

(١) حامد مصطفى مقصود، المصدر السابق، ص٢٦٢ – ٢٦٣.

(٢) هالة فتاح وفرانك كاسو، موجز تاريخ العراق ١٩١٤ – ٢٠٠٨، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، دار المرتضى، بغداد، د.ت، ص٦٨.

(٣) محمود الدرة، المصدر السابق، ص٣٦٠ – ٣٦٤.

(٤) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ج٢، ص١٥٩– ١٦٠.

ذكر المحامي جاسم مخلص في مذكراته (مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي) أن العقيد طاهر يحيى، ولاسيَّما بعد فشل حركة الشواف والإعلان عن بدء محاكمة المتهمين من الضباط المشاركين في الحركة قد دعا إلى جمع عدد من المحامين للدفاع عن رفاقه المعتقلين، إذ أعرب طاهر يحيى أنه مستعد لذلك وسيبذل جميع المساعي من أجل إطلاق سراحهم(١).

غير إن تلك المساعي لم تجدِ نفعاً، إذ تمت إحالة باقي الضباط إلى المحاكم العسكرية ولاسيَّما ناظم الطبقجلي ورفاقه، وقد أصدرت المحكمة بحقهم أحكام الإعدام في ١٦ أيلول ١٩٥٩م، فتم تنفيذه فجر ٢٠ من أيلول ١٩٥٩م في ساحة أم الطبول في بغداد(٢).

من مطالعتنا لأحداث الحركة تبين أنها كانت بتوجيه وبدعم من قوى عربية، مثل الجمهورية العربية المتحدة، وعلى الرغم من تلك الاستعدادات فإن الحركة فشلت لأسباب عديدة بعد تمكن قيادات السلطة في بغداد من القضاء عليها وبسرعة، وأَن الطائرات التي اسُتعملت لضرب المواقع المهمة لم تحقق أهدافها، فضلاً عن أن الحركة قد قامت قبل موعدها المحدد بسبب استعجال العقيد الركن عبد الوهاب الشواف بالقرار، وكذلك عدم وجود قرار موحد من قادة الحركة لعدم وجود خطة منظمة، وتردد بعض قادة الحركة في التحرك مما أربك المشاركين فيها من عسكريين ومدنيين، وكانت النتيجة فشل الحركة واعتقال أغلب قادتها وتقديمهم للمحاكم العسكرية، وصدور أحكام الإعدام بقسم منهم، وطرد القسم منهم من مناصبهم العسكرية، مما أدى إلى اشتداد النقمة من التسلط الشيوعي الذي كان سبباً في تدهور الأمور في البلاد.

---

(١) جاسم مخلص المحامي، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٩م، ص٢٦.

(٢) أحمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩٣٥ – ١٩٥٩، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢م، ص١٣٢– ١٣٦.

أَحد عشر: دوره في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م:-

نتيجة انحراف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عن خطها المتفق عليه، وسيطرة العناصر الشيوعية عليها، دفع العقيد طاهر يحيى إلى المشاركة الفعالة في الانقلاب الذي حدث ضد حكومة عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣م، إذ تمكن عن طريق القوة العسكرية التي كان يقودها من السيطرة على معسكر الرشيد(١)، وكانت تلك المساهمة نتيجة لإلحاح القيادة القومية لحزب البعث بضرورة الإسراع في تنفيذ الخطط المتبعة، ولاسيَّما بعد فشل حركة الشواف والانفصال بين مصر وسوريا في ٢٨ أَيلول ١٩٦١م، إذ تم التوجه إلى العناصر العسكرية المؤثرة للقيام بالانقلاب(٢)، والمعروف أَنَّ إحالة عدد من الضباط على التقاعد كانت فرصة للضباط المحسوبين على التيار القومي للقيام بالاتصالات بعدد منهم، ولاسيما المناوئين للزعيم عبد الكريم قاسم ومنهم طاهر يحيى وأنور عبد القادر الحديثي ورشيد مصلح(٣) وغيرهم، وكان في مقدمتهم الضباط العقيد أحمد حسن البكر(٤)، الذي تمكن من إقناع أُولئك الضباط

---

(١) محمد نعمان عبد الغني التكريتي، المصدر السابق، ص٣٩.

(٢) صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م، ص١١٨؛ جعفر عباس حميدي وآخرون، دور أبناء تكريت في تفجير ثورة ١٤ رمضان – ٨ شباط ١٩٦٣م، موسوعة مدينة تكريت، بغداد، ١٩٩٧م، ج٤، ص١٩١.

(٣) رشيد مصلح: (١٩١٧- ١٩٧٠م) ولد في تكريت، أكمل دراسته الابتدائية فيها ثم أكمل الثانوية في بغداد، دخل الكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثانٍ ١٩٣٨م، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م صار حاكماً عسكرياً، وبعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م صار وزيراً للداخلية، وفي عام ١٩٦٥م صار وزيراً للمواصلات، تم اعتقاله من لدن سلطة البعث في عام ١٩٦٩م، وتم تنفيذ حكم الإعدام به شنقاً عام ١٩٧٠م، ولم تشفع له وساطة نخبة من وجهاء مدينة تكريت لإطلاق سراحه. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأَدبية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٣٩٤؛ حامد البياتي، الانقلاب الدامي، ط٢، لندن، ٢٠٠٠م، ص١٨٢.

(٤) أحمد حسن البكر: (١٩١٢-١٩٨٢م) ولد في تكريت، وأَكمل دراستيه الابتدائية والثانوية فيها عام ١٩٢٩م، وبعد تخرجه في دار المعلمين ١٩٣٢م، التحق بالكلية العسكرية عام =

للاشتراك بانقلاب ١٩٦٣م[١]، ولم يتم إشراك الجنود ونواب الضباط خوفاً من تعاطفهم مع عبد الكريم قاسم في أثناء حدوث الانقلاب[٢].

كانت الخطة التي وضعها الضباط المكلفون لقيادة الانقلاب تحرك عدد من الضباط نحو معسكر أبي غريب، إذ تحرك في تمام الساعة السابعة والنصف صباح يوم الجمعة ٨ شباط ١٩٦٣م، لأنه يحوي على مقر كتيبة الدبابات الرابعة لتتم السيطرة على المعسكر بمساندة قسمٍ من ضباط الكتيبة الرابعة، وتم تحريكها على أهدافها على شكل أَرتال، رتل إلى بناية مرسلات الإذاعة، وآخر إلى دار الإذاعة في منطقة الصالحية، وآخر إلى وزارة الدفاع، وآخر مكون من ثلاث دبابات بقيادة العقيد المتقاعد طاهر يحيى للسيطرة على معسكر الرشيد[٣] الذي يعدَّ من المراكز المهمة في العاصمة بغداد لما يحويه من مراكز قيادة، إذ يوجد فيه مقر الفرقة الخامسة واللواء التاسع عشر، فضلاً عن السجن رقم واحد الذي كان يضم العديد من السجناء

= ١٩٣٨م وتخرج فيها عام ١٩٣٩م برتبة ملازم ثانٍ، وفي عام ١٩٤٢ رقي إلى رتبة ملازم أول، وتدرج بالرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد في عام ١٩٥٧م، وهو أحد الضباط الأَحرار، عين بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عضواً في المجلس العرفي العسكري الأَول، اعتقل وأُحيل إلى التقاعد في ١٩ نيسان ١٩٥٩م بسبب موقفه المعادي لعبد الكريم قاسم، قاد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م مع رفاقه، وعين رئيساً للوزراء، وبعد انقلاب حزب البعث عام ١٩٦٨م صار رئيساً للجمهورية لغاية عام ١٩٧٩. منير عبد الكريم، أحمد حسن البكر ودوره في السياسة العراقية ١٩١٢-١٩٦٤م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢م، ص٧-١٥؛ عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤م، ص٣٠.

(١) علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص٥٤؛ حازم جواد، مذكرات الرجل الذي قاد البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٣، د.م، د.ت، ص٥٩.

(٢) شامل عبد القادر، الاغتيال بالدبابة أسرار يومي ٨-٩ شباط ١٩٦٣ في حياة الزعيم عبد الكريم قاسم، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١١م، ص١٠٥.

(٣) صبحي عبد الحميد، المذكرات، العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠-١٩٦٨م، دار بابل للدراسات والإعلام، بغداد، ٢٠٠٩م، ص٢٦.

السياسيين[١]، وكانت الدبابات التي قادها طاهر يحيى هي تابعة إلى كتيبة الدبابات الرابعة والفوج الآلي الثاني والذي كان يعد عماد القوة العسكرية البرية لإنجاح انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م[٢].

ذكر هاني الفكيكي[٣] في مذكراته أَن أَحد تلك الأرتال، ولاسيَّما الرتل الذي كان متوجها إلى أَحد مخازن العتاد، والذي لا يبعد عن الكتيبة الرابعة إلا مسافة قليلة قد ضل الطريق الصحيح بقيادة أحمد حسن البكر وطاهر يحيى[٤]، مما جعل طاهر يحيى يقول للبكر "**المجنون الذي يتبعك في ثورة**"[٥]، ولكن لحسن حظهما أَنهما اكتشفا الطريق، وأَخذت الدبابات في المسير إلى تلك المخازن القريبة من بغداد، وفي أثناء سير تلك الدبابات في طريقها إلى مخازن العتاد الثقيل، واجهت فوجاً آلياً مدرعاً في طريقه إلى شمالي العراق لمواجهة الأَكراد، وقد انضمت تلك الدبابات الخالية من العتاد إلى ذلك الفوج بعد أن انضم قائد الفوج داود مجيد إلى قادة الانقلاب، على إثر سماعه خطاب الانقلاب من إذاعة بغداد، وكان ذلك الفوج عاملاً إضافياً في نجاح

---

(١) اوريل دان، المصدر السابق، ص٤٧٣.

(٢) علي كريم سعيد، العراق البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣، ط٢، دار البراق، لندن، د.ت، ص ١٠٤.

(٣) هاني الفكيكي: (١٩٣٦- ١٩٩٧م) ولد في بغداد، أنضم إلى حزب البعث عام ١٩٥٤م حين كان عمره ثمانية عشرة عاماً، وأسهم في ذلك السن المبكر بمسؤوليات حزبية ورسمية كبيرة بعد ذلك، شارك في انقلاب ١٩٦٣م، وصار عضو قيادة لحزب البعث في العراق ومجلس قيادة الثورة، أطيح به في تشرين الثاني ١٩٦٣م في أثناء حضوره اجتماع قطري لحزب البعث في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، فصل نهائياً من حزب البعث عام ١٩٦٤م، وبعدها أكمل دراسة الصيدلة عام ١٩٦٩م، ثم اعتقل بعدها لمرات عديدة حتى مغادرته العراق نهائياً عام ١٩٧٩م إلى لندن، وتوفي فيها ونقل جثمانه إلى دمشق ليتم دفنه فيها. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي، مؤسسة المنارة، لندن، ١٩٩٣، ص١٥-٤٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٤٢.

(٥) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط، ص٦٩.

الانقلاب[١]، وبعد وصول تلك الدبابات، اندفع قسماً منها تجاه معسكر الرشيد للسيطرة عليه التي كان يقودها الرائد عبد القادر الحديثي والعقيد طاهر يحيى والعميد رشيد مصلح وأحمد علي التميمي[٢].

ذكر محمد علي سباهي وهو أحد الضباط القوميين أَنه اتصل بطاهر يحيى وأخبره عن سيطرة الموالين للزعيم عبد الكريم قاسم على الباب الرئيس لمعسكر الرشيد وقال له:"**إذا أردتم دخول المعسكر فتعالوا من أحد الابواب التي واجهتها على بغداد الجديدة**"[٣].

تحدث الملازم حامد مصطفى مقصود وهو شيوعي أَنه شاهد العقيد المتقاعد طاهر يحيى على ظهر الدبابة قرب معسكر الرشيد، إذ حذر شخص كان يرافقه أن لا يرفع رأسه لأَن العقيد المتقاعد طاهر يحيى يعرفه شخصياً، وسوف يتسبب في قتلهما، وكان العقيد المتقاعد طاهر يحيى وجماعته في موقف قوي لعدم وجود قوة تقف ضدهم، وحينها اتصل بوزارة الدفاع وأخبرهم عن فشل وصولهم إلى اللواء التاسع عشر لطلب المساعدة بسبب وجود دبابة كان فوقها العقيد المتقاعد طاهر يحيى، الأمر الذي استغربه عبد الكريم قاسم، وهو يتحدث مع الحاكم العسكري العام أحمد صالح العبدي عن انتماء طاهر يحيى إلى الانقلابين[٤].

تم فرض السيطرة على اللواء التاسع عشر بالكامل، والتحق عدد من الضباط والجنود بمعسكر الرشيد، وقد وصل عددهم ما يقارب ألف شخص، بينهم عدد من المتقاعدين، واتخذ العقيد طاهر يحيى من مقر اللواء التاسع عشر مقراً له[٥]، وعلى إثر ذلك أَمر عبد الكريم قاسم بتحريك كتيبة دبابات خالد بن الوليد، التي كانت في

---

(١) هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٢) علي خيون، دبابات رمضان قصة ثورة ١٤ رمضان ١٩٦٣ في العراق، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م، ص١٠٧.

(٣) علي كريم سعيد، العراق البيريَّة المسلحة، ص١٠٠.

(٤) حامد مصطفى مقصود، المصدر السابق، ص٣٢٣-٤٢٤.

(٥) حازم جواد، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧.

ساحة سباق الفروسية في بغداد لتتوجه إلى وزارة الدفاع لفك الحصار عنها، ولاسيَّما بعد الاتصال بمقر اللواء التاسع عشر، فوجد العقيد طاهر يحيى قد استولى عليه(١).

روى طالب حسين شبيب(٢) بأن طاهر يحيى أَخبره بأنه وصل إلى داخل معسكر الرشيد وتمت السيطرة عليه، وأنه اتصل بهم وأَبلغهم نجاحه، وقد أَخبرهم أيضاً أَن عبد الكريم قاسم كان قد اتصل به وأراد معرفة مطالب الانقلابين، وقد أَخبره طاهر يحيى أنه يريد معاملته كما عاملت سوريا عبد الكريم النحلاوي(٣)، وبحسب ما ذكر طالب حسين شبيب أَن طاهر يحيى كلَّم عبد الكريم قاسم بقسوة شديدة(٤)، أَما ما ذُكِرَ عن الصحفي يونس الطائي وهو أَحد أَصدقاء عبد الكريم قاسم كان على

---

(١) أحمد فوزي، أين الحقيقة في مصرع عبد الكريم قاسم، الدار العربية، بغداد، ١٩٩٠م، ص١٠٤.

(٢) طالب حسين شبيب (١٩٣٤ – ١٩٩٨م)، ولد في بغداد، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ، انتمى في بداية الخمسينات إلى الحزب الشيوعي العراقي، ثم انتمى لحزب البعث العربي الاشتراكي، وصار عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث عام ١٩٥٩م، ثم صار أمينا لسر قطر العراق، ونتيجة لنشاطه السياسي سرح من الخدمة العسكرية وغادر العراق عام ١٩٦٠م إلى بيروت، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م عاد إلى العراق وصار عضواً في القيادة القومية لحزب البعث، ومن ثم وزيراً للخارجية، عزل من منصبه بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م التي قادها الرئيس عبد السلام محمد عارف، غادر العراق مرة أخرى عام ١٩٧٣م، وفي عام ١٩٧٦م صار سفيراً للعراق في المكسيك، انتقل بين بلدان عديدة كان آخرها لندن. جهاد كريم، بعثيون من العراق كما عرفتهم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٠ – ٣٤.

(٣) عبد الكريم النحلاوي : (١٩٢٦م– ...) عسكري سوري، ولد في دمشق، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٥٠م، عمل نائباً لمدير إدارة شؤون الضباط في الجيش الأول عام ١٩٥٥م، خطط وقاد انقلاباً عسكريًّاً في عام ١٩٦١م، أدى إلى انفصال سوريا عن مصر، وقد قام يوم ٢٨ آذار ١٩٦٢م بانقلاب عسكري آخر، وقام بحل البرلمان وإقالة حكومة معروف الدواليبي، وقد وقع انقلاب عسكري ضده في آذار ١٩٦٣م أسفر عن إخراجه من البلاد. شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠١٤/١٢/١٦.
http://ar.wikipedia.arglw/indexphp.

(٤) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص٨٢– ٨٣.

عكس ما ذكر طالب حسين شبيب، أَن العقيد المتقاعد طاهر يحيى كان يحترم الأُصول العسكرية ولا يمكن أَن يتصرف بمثل هكذا تصرف، ولاسيَّما أَنه قضى الدراسة العسكرية تحت إمرة عبد الكريم قاسم وقضى بقية حياته المهنية صديقاً له وعضواً في منظمة الضباط الأَحرار[١]، إذ كان جواب طاهر يحيى له عن طريق الهاتف انه على استعداد لمساعدته على شرط أن يجلب معه رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي، الذي سبق وأن تم إعدامهم، وكان طلباً تعجيزياً، وعلى إثرها أغلق طاهر يحيى سماعة الهاتف[٢].

ذكر اللواء الركن المتقاعد فاضل عباس حلمي، أَن عبد الكريم قاسم اتصل هاتفياً بالعقيد طاهر يحيى، وأنه كان شاهداً على ذلك، إذ طلب عبد الكريم قاسم من طاهر يحيى مساعدته بالسفر إلى خارج البلد، فما كان من الأَخير إلا أَن رفض التوسط قائلاً:"**إن الأمر خارج صلاحيتي**"[٣].

وبعد كل تلك الأحداث التي رافقت الانقلاب قرر عبد الكريم قاسم الاستسلام، لقناعته بعدم جدوى المقاومة، ولاسيَّما أَن أَغلب وحدات الجيش التابعة له قد انسحبت من مواقعها، فأضطر إلى تسليم نفسه في الساعة ١٢:٣٠ من ظهر يوم السبت ٩ شباط ١٩٦٣م[٤]، واجتمع بعد ذلك الانقلابيون وقرروا بالإجماع إعدام عبد الكريم قاسم وعدد من أَركان حكومته داخل أستوديو الإذاعة[٥]، وفي ليلة ٨-٩ شباط صدر مرسوم بتعيين العقيد المتقاعد طاهر يحيى رئيساً لأركان الجيش وكالة لأنه لم يحصل على شهادة الأركان ورقي إلى رتبة لواء[٦] بحسب المرسوم المرقم (٤)

---

(١) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص٩٦.

(٢) محمد نعمان عبد الغني التكريتي، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٣) للمزيد يُنظر: خليل إبراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم، ج٥، ص٣٨٢.

(٤) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص٣٠؛ للمزيد عن حديث الفريق طاهر يحيى عن انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ يُنظر: خليل إبراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم، ج٥، ص٣٤٧-٣٤٩.

(٥) أحمد فوزي، أين الحقيقة في مصرع عبد الكريم قاسم، ص١٩٦.

(٦) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص٢٩؛ للمزيد ينظر: رسالة رئيس أركان الجيش العراقي اللواء طاهر يحيى إلى رجال الجيش. يونس بحري، ثورة ١٤ رمضان المبارك، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٣م، ص١٢٢.

بتاريخ١٣ شباط ١٩٦٣م(١).

وإذا ما سلطنا الضوء على انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م وما سبقه من أحداث، ولاسيَّما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، نجد حصول خلافات فكرية بين الضباط الأَحرار المشاركين بالثورة، ونتيجة لتلك المواقف فقد حصلت العديد من الحركات المناوئة لعبد الكريم قاسم، ومنها حركة الشواف عام ١٩٥٩م والتي اشترك بها عدد من الضباط ومن ضمنهم العقيد طاهر يحيى، وبعد فشل تلك الحركة أُحيل الأَخير مع عدد آخر من العسكريين إلى التقاعد، التي لم تكن الأخيرة بل تبعتها حركات مناهضة لعبد الكريم قاسم كان آخرها انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م، والذي أطاح بحكومة عبد الكريم قاسم، إذ أدى العقيد المتقاعد طاهر يحيى دوراً في ذلك الانقلاب، ولاسيَّما وأنه ضابط عسكري له باع طويل في الحروب، أما عن علاقة العقيد المتقاعد طاهر يحيى بعبد الكريم قاسم فكانت علاقة طيبة حتى عام ١٩٥٩م، ولاسيَّما وأن الأثنين من تنظيم الضباط الأحرار، وكذلك أن العقيد المتقاعد طاهر يحيى كان قد أسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، التي أنهت النظام الملكي في العراق، غير أن تلك الخلافات قد ظهرت بعد الإحساس من لدن الضباط الأحرار بأن عبد الكريم قاسم قد ابتعد عن مسيرتهم الثورية لأسباب عديدة منها تسلط عدد من الشيوعيين المحسوبين على عبد الكريم قاسم، وارتكاب المجازر، وإعدام قسماً من الضباط المعارضين لسياستهم، وإبعاد القسم الآخر منهم، مما دفعهم إلى البحث عن وسيلة للتخلص من حكومة عبد الكريم قاسم حتى جاءت الفرصة المناسبة للقيام بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م.

اثنا عشر: دوره في حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م:-

أدت عوامل عديدة إلى قيام حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، ومنها الصراع حول اتخاذ القرارات المتعلقة بالضباط المحالين على التقاعد، الذين سُمِحَ لهم بالعودة

---

(١) ينظر الملحق رقم (٦). م.ت.ع، كتاب رئاسة أركان الجيش إلى مديرية الحسابات العسكرية العامة، المرقم (١٠ش/٢/٤٨٠)، بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٣م؛ عدت المدة الواقعة بين إحالته على التقاعد بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٥٩م وإعادته إلى الجيش بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٣م خدمة لأغراض قانونية. دفتر الخدمة العسكرية لطاهر يحيى، ص١٠.

إلى الخدمة على أَن يتعهدوا بخدمة حزب البعث العربي الاشتراكي وتأييد سياسته[١]، إذ كان حزب البعث منقسماً على نفسه، وتوزع قادته إلى ثلاث فئات، جناح اليمين الذي تزعمه وزير الخارجية طالب حسين شبيب وقد نادت تلك الجماعة بالتعاون مع الفئات القومية، ولاسيَّما ضباط الجيش والاعتماد عليهم، أما الجناح اليساري الذي تألف من نائب رئيس الوزراء علي صالح السعدي الذي كان أَكثر تشدداً الذي دعا إلى عدم الاعتماد على ضباط الجيش القوميين، أما المجموعة الثالثة المعتدلة والمهمة فقد ضمت أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش، وطاهر يحيى التي حاولت تقريب الأفكار بين المجموعتين وتسوية الخلافات بما فيه مصلحة العراق[٢].

يبدو أَن طاهر يحيى لم يكن يؤمن بعقيدة وطروحات حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك بقدر ما أَراد الوصول إلى الهدف الذي سعى إليه، وهو القضاء على حكم عبد الكريم قاسم، إذ سرعان ما تخلى عنه، وأعلن إيمانه بقومية عربية وبوحدة عربية تختلف عما كان يطرحه ويفهمه البعث، ولم ينكر طاهر يحيى أنه آمن بالقومية وبالوحدة العربية ولكنه لا ينتمي إلى أي حزب أو حركة أو تنظيم[٣].

ذكر طاهر يحيى بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م أن الأسباب التي دفعتهم للقيام بحركة ١٨ تشرين الثاني، هي لأجل وضع حد للتصرفات التي قام بها الحرس القومي[٤]، وهي تصرفات سيئة كان على الحكومة أَن تقوم بما تقتضيه المصلحة

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٨٦.

(٢) طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق، جعفر العاصي للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢١٩-٢٢٠؛ عارف محمد خلف الدليمي، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي ١٩٧٠-١٩٨٨م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية، بغداد، ١٩٨٨م، ص٦.

(٣) أحمد الحبوبي، أشخاص كما عرفتهم، ط٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥م، ص١٤٢؛ أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٢٤؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٤) الحرس القومي: وهي منظمة بعثية شبه عسكرية، كان لها قيادة مستقلة وهي قوات شعبية مدربة على حمل السلاح قوامها التطوع الشعبي ووظائفها معاونة القوات المسلحة في الدفاع

العامة للبلد، وإعادة كرامة الجيش حينما تحول الحرس القومي وقيادته لمصالح ذاتية دخلت فيه عناصر غير منضبطة، وكان لابد من التحرك للقيام بحركة تطيح بالحرس القومي وتصحيح الأَوضاع داخل البلد[١]، إذ كانت إدارة الحرس القومي تُشرِع باعتقال الأَبرياء لأسباب شخصية، ولاسيَّما من المعادين للنظام[٢].

فقدت الحكومة سيطرتها على القوات المسلحة، وكانت السمة البارزة هي غياب القانون والنظام في العاصمة، وعهد بالمهمة إلى الحرس القومي، الذي عد المنظمة الشعبية المسلحة التي سيطرت عليها جماعة علي صالح السعدي المتشددة[٣]، وصار كل فرد من أَبناء الشعب معرضاً للإهانة والتحقيق والاعتقال، وقد زج بالعديد في السجون وغيرها من الأَعمال التعسفية[٤]، وبعد تلك الأَوضاع المتدهورة في العاصمة العراقية، أَفادت السفارة البريطانية في بغداد بأن هناك تحركاً عسكرياً أَعد له رئيس أركان الجيش طاهر يحيى[٥]، ففي يوم ١٦ تشرين الثاني قام رئيس أركان الجيش اللواء طاهر يحيى بزيارة الرئيس عبد السلام عارف، وتحدث معه مؤكداً له

= المدني في البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي. جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (٨٠٩)، ٢ حزيران ١٩٦٣م.

(١) جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٧٥)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣م؛ جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٨٧)، ٦ كانون الأول ١٩٦٣م.

(٢) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، دار مصر للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٧٦-٧٧.

(٣) أديث وائي ايف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥-١٩٧٥)، ترجمة: عبد المجيد حبيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩م، ج٢، ص٢٤.

(٤) المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي، منشورات الدليل الدولي للجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٤م، العدد ١، ص٢٢؛ سالم الأطرقجي، أَوراق من مشوار الصمت مذكرات وأحداث ١٩٥٨- ١٩٩٠م، العراق- تركيا- إيران، مكتبة بساتين المعرفة، بغداد، ٢٠١٣م، ص٢٣.

(٥) طارق مجيد تقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٢٤.

بأنه لا بد من تدخل الجيش لإعادة السيطرة على المراكز الحساسة في بغداد، التي استولى عليها الحرس القومي، وأن الجميع متفقون على وضع خطة لتغيير الأَوضاع والتخلص من الفوضى داخل العاصمة بغداد[١].

ذكر مدير الحركات العسكرية المقدم صبحي عبد الحميد[٢] بأن رئيس أَركان الجيش اللواء طاهر يحيى اتصل به هاتفياً، وطلب منه الحضور إلى مقر رئاسة الأركان، وحين وصوله إلى المقر أوضح له طاهر يحيى بأن البلد في فوضى ولا بد من تدخل الجيش لإعادة السيطرة على المراكز الحساسة في بغداد التي استولى عليها الحرس القومي، وأن الجميع متفقون على التغيير[٣].

بدأت العملية في الساعة الثانية عشرة بعد الظهر يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، وكانت أولى الخطوات هو مهاجمة السجون، وإطلاق سراح عدد من السياسيين المسجونين وتم نقلهم إلى وزارة الدفاع، إذ قام بمقابلتهم رئيس أَركان الجيش اللواء طاهر يحيى والذي أخذ يشتم البعثيين والحرس القومي[٤].

---

(١) بديع نافع داود السعدي، الحزب الشيوعي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأَساسية، ٢٠١٠م، ص٦٣.

(٢) صبحي عبد الحميد: (١٩٢٤-٢٠١٠م) ولد في بغداد، أتم دراسته الابتدائية والثانوية فيها، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٤٥م، وتخرج فيها عام ١٩٤٨م، انتمى إلى تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٢م، دخل كلية الأركان عام ١٩٥٣م، ثم كلية الأركان البريطانية في كامبرلي عام ١٩٥٧م، عمل استاذاً في كلية الأركان العراقية، أسهم في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م، وعين مدير الحركات العسكرية، ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٦٣م، ووزيراً للداخلية عام ١٩٦٤م، وانتخب اميناً عاماً للحركة الاشتراكية العربية عام ١٩٦٥م. علي كريم عباس العبيدي، صبحي عبد الحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٦م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢م، ص٩.

(٣) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨م، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م، ج٧، ص٨.

(٤) أمير الحلو، مذكرات نقاط الحبر الأَخيرة، دار ميز وبوتاميا، بغداد، ٢٠١٣م، ص٥٠.

أَما مجموعة حازم جواد[١] فقد عدَّت خطة أيدهم فيها الرئيس عبد السلام محمد عارف ورئيس أركان الجيش اللواء طاهر يحيى لاعتقال علي صالح السعدي وجماعته بالقوة في أثناء اجتماع المؤتمر القطري وتسفيرهم خارج العراق[٢].

تمكنت قوة مسلحة من ضمنها عدد من الضباط[٣] اقتحام قاعة الاجتماع الخاصة بالمجلس الوطني، وقامت تلك القوة بتصويب أسلحتها في وجوه معارضيها، وفي تلك الأثناء كان هاني الفكيكي يعتلي المنصة لإلقاء كلمة له، إذ طلب العسكريون منه النزول من المنصة، وطلبوا من رئيس أركان الجيش اللواء طاهر يحيى أَن يعتلي المنصة، وفي أثناء إلقاء كلمته حاول تهدئة الأَوضاع داخل قاعة الاجتماع، وتحدث عن الأُخوة لمعالجة الأمور ثم أَعطى الكلام للملحق العسكري في دمشق المقدم محمد حسين المهداوي، وحينها ارتفعت الأَصوات وأراد المؤتمرون المغادرة، وتم منعهم من لدن حراس المؤتمر، وتم إغلاق أَبواب القاعة[٤]، وتقرر إبعاد علي صالح السعدي، وهاني الفكيكي، ومحسن الشيخ راضي، ونائب قائد الحرس القومي أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، وحمدي عبد المجيد، بقوة السلاح

---

(١) حازم جواد: (١٩٣٦-....) ولد في الناصرية ودرس فيها، ثم انتقل إلى بغداد ودرس في دار المعلمين، أَحد الأَعضاء البارزين في حزب البعث، اعتقل عام ١٩٥٨م وتمكن من الهرب إلى سوريا عام ١٩٥٩م، وهو ابن أُخت فؤاد الركابي أحد مؤسسي الحزب، من المفكرين لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م، عين بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بعد نجاح الحركة، تم نفيه إلى خارج العراق بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م. هيثم حمود صالح جلو الطائي، المصدر السابق، ص١١٣؛ جواد حازم، المذكرات، ص٣- ٤.

(٢) اديث وائي ايف بينروز، المصدر السابق، ص٢٦.

(٣) الضباط الذين اقتحموا قاعة المؤتمر هم: حميد عبل، علي عريم، صلاح الطبقجلي، محيي محمود. أحمد أمين، مذكرات الفير أحمد أمين، العراق بين إعصارين، تقديم وتعليق: كمال مظهر أحمد، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٢م، ص٧٠.

(٤) هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص٣٤٨؛ علي كريم سعيد، العراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص٣٢٨-٣٢٩.

تم تسفيرهم إلى اسبانيا لوضع حد للصراع الدائر بين جماعة علي صالح السعدي وحازم جواد[١].

وبعد تلك الأَحداث حشد الرئيس عبد السلام محمد عارف ورئيس أركان الجيش اللواء طاهر يحيى العسكريين حولهما، وتم وضع القيادتين القومية والقطرية لسلطة البعث رهن الاعتقال والسيطرة على مقاليد الحكم[٢]، وبعد ذلك كلف الرئيس عبد السلام عارف في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣م رئيس أَركان الجيش اللواء طاهر يحيى بتشكيل الوزارة الجديدة معتمداً في ذلك على مساعدة ودعم الائتلاف العسكري الذي ضمَّ الضباط القوميين المناصرين له، والضباط البعثيين المعتدلين الذين انقلبوا على سلطة البعث[٣].

(١) حنا بطاطو، المصدر السابق، ج٣، ص٣٣٧.

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٨٦.

(٣) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق، ص ١٠٨.

أولاً: تشكيل وزارته الأُولى ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣م إلى ١٧ حزيران ١٩٦٤م:-

دعا الرئيس عبد السلام محمد عارف رئيس أركان الجيش اللواء طاهر يحيى لتشكيل وزارته الأولى[١]، وعلى إثرِ ذلك تسنَّم طاهر يحيى رئاسة الوزراء بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (١٠٩٤) في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣م، وضمت وزارته (٢١) وزيراً[٢]، وكانت الوزارة ائتلافية، تكونت من البعثيين المعتدلين ومن ذوي الميول القومية[٣] مع ثمانية وزراء من ضباط الجيش[٤] من مؤيدي سياسة الرئيس جمال عبد الناصر[٥].

جاء في تقارير السفارة البريطانية في بغداد أن الوزارة التي شكلها اللواء طاهر يحيى جاءت بالقول أن رئيس الوزراء الجديد طاهر يحيى كان ذو ميول ناصرية،

(١) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص٩٩-١٠٠.

(٢) يُنظر الملحق رقم (٧) نص المرسوم الجمهوري المتعلق بالفريق طاهر يحيى. م.ت.ع، الملفة الشخصية لطاهر يحيى، تسلسل (١١/٠١٩٢٣).

(٣) جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٢م، ص٢٢١.

(٤) أحمد ساجر جاسم الدليمي، سياسة العراق النفطية ١٩٦٣-١٩٦٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص٧٧.

(٥) جمال عبد الناصر: (١٩١٨-١٩٧٠م) ولد في الإسكندرية، نشأ وتعلم في القاهرة، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٧م، ورُقي ضابطاً عام ١٩٣٨م، وعين بصنف المشاة بأسيوط ثم انتقل إلى الإسكندرية، وعين مدرساً في الكلية الحربية والتحق بعدها دارساً بكلية الأركان وعين مدرساً بها، ثم اشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨م، وكان من مخططي ثورة عام ١٩٥٢م عين رئيساً للوزراء ورئيساً للجمهورية المصرية. بثينة عبد الرحمن ياسين، جمال عبد الناصر، دراسة تاريخية في نشأة وتطور الفكر الناصري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٨م؛ عدنان الباجه جي، في عين الاعصار، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٩٣.

وقد استغل منصبه في رئاسة أَركان الجيش لقيادة انقلاب على سلطة البعث[١] وصارت السلطة بيد العسكريين بعدها واختفت الأحزاب عن الساحة السياسية[٢].

عرف عن الفريق طاهر يحيى الجرأة والحزم في اتخاذ القرارات الصعبة مما سهل مهمة عمل الوزارة، ولاسيّما أنه لم يكن يخضع لتأثير أَحد في إدارة أُمور الوزارة، إذ أَحسن اختيار العناصر ذات الكفاية وأصحاب الخبرة التي مهدت وسهلت عمل الوزارة[٣]، ومن أسباب تكليف طاهر يحيى بتشكيل الوزارة بعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م هو أَنه كان شخصاً مقرباً من فكر الرئيس عبد السلام عارف، إذ استطاع الأول كسب ثقة الرئيس عبد السلام محمد عارف كونهما ضابطين عسكريين وتوجهاتهما واحدة في تنظيم الضباط الأحرار، وكان طاهر يحيى على قدر عالٍ في تحمل المسؤولية لإدارة شؤون البلاد[٤].

تمكن طاهر يحيى من تشكيل وزارة على مستوى عالٍ من المسؤولية، ولاسيّما أنه استعان بأصحاب الخبرة والمشورة في إنجاح عمل الوزارة، كونه كان رجلاً عسكرياً ولم يفرض نفسه على أنه يملك الخبرة دون غيره[٥].

كان طاهر يحيى أحد الضباط القوميين الذين كانت لديهم الخبرة السياسية والعسكرية، وكان مؤهلاً لتولي منصب الوزارة[٦]، وبعد يوم واحد من تشكيل الوزارة الأُولى أوضح إن ما قامت به مجاميع الحرس القومي من إساءة إلى البلاد، كان لابد من التحرك لوضع حد لتلك التصرفات، إذ بَيَّنَ إن تلك الحركة لم تكن تقصد كتلة معينة، وبحسب ما أورده انه لابد من الحفاظ على الشعب وكرامته[٧]، ومن أجل

(١) طارق مجيد تقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(٣) علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٤) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٥) المصدر نفسه، ص١٤٢.

(٦) عبد الله اللامي، المصدر السابق، ص١٢١.

(٧) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٢٧ .

إنجاح عمل الوزارة كان طاهر يحيى يجري بعض التعديلات على منهاج الوزارة محاولاً المحافظة على روح الانسجام بين أعضائها[١].

ثانياً: منهاج الوزارة وأهم انجازاتها:-

جاء المنهاج الوزاري لوزارة طاهر يحيى الذي أكد على أَهم الأَسباب التي أدت إلى قيام حركة ١٨ تشرين الثاني، وما يجب القيام به في الحفاظ على أَرواح وممتلكات المواطنين، وأنها تسعى لإصلاح وتصحيح الأَوضاع العامة في البلاد، وتحقيق العدالة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والتربية والتعليم[٢]، وقد أَكد على ضرورة تحقيق العدالة وسيادة القانون ودعم القضاء وخدمة الشعب من دون التمييز بين طبقاته[٣]، وبناء جبهة وطنية يسهم فيها الجميع، لتحقيق رفاهية الشعب وما جاء في البرنامج الوزاري هو إقرار دستور مؤقت بَيَّن فيه تركيبة الحكومة[٤].

وفي مجال السياسة النفطية أكدت الوزارة بأنها ستعمل على تحقيق مشروع شركة النفط الوطنية، وقيام صناعة وطنية واستثمار المناطق التي أُعيدت حقوقها إلى الدولة بموجب القانون رقم (٨٠)[٥] لعام ١٩٦١م، وعملت الوزارة على تطوير صناعة النفط الإنتاجية، وقانون استثمار النفط العام، وعمل العراق ضمن منظمة

---

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(٢) المنهاج الوزاري لوزارة طاهر يحيى، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٣م، ص١.

(٣) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، المنتظم في تاريخ العراق، ك٣، ص١٣٤.

(٤) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(٥) قانون رقم (٨٠): وهو القانون الذي صدر في عهد عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١م، الذي حددت بموجبه الحكومة العراقية مناطق الاستثمار من شركات النفط الأجنبية، وبهذا القانون انتزعت الحكومة العراقية مساحات واسعة من الأراضي النفطية من الشركات النفطية الأجنبية التي كانت تعمل في العراق وحررتها من سيطرتها واحتكاراتها، وصار بإمكان الحكومة استغلالها وتطويرها، إذ صارت قاعدة للقطاع النفطي الوطني. حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م، ص٢٠٩.

البلدان المصدرة للنفط (أوبك)[(١)].

أما في مجال السياسة العسكرية، إذ أولى طاهر يحيى اهتماماً كبيراً للقوات المسلحة وأصدر أوامر لمحو الأمية بين أَفراد الجيش، وإبعاد القوات المسلحة عن الحزبية والسياسة، ورفع المستوى المعاشي لمنتسبي القوات المسلحة جميعهم، وتأمين أحدث الأسلحة والمعدات للقوات المسلحة[(٢)]، وفي مجال الصحة خصصت وزارة طاهر يحيى مبلغ (١٣٠) ألف دينار لتشييد ست ردهات في مستشفى البصرة، وتم تخصيص مبلغاً اضافياً قدرهُ (٦) آلاف دينار لشراء أجهزة ومعدات متطورة وحديثة لمستشفيات الموصل، وخصص مبلغ (٥) آلاف دينار لشراء أجهزة فنية وطبية[(٣)]، وقد صرح بذلك رئيس الوزراء طاهر يحيى بقوله: "**إن هدفنا من ذلك هو تقليل الفوارق بين الطبقات وتقليص الفجوات الاجتماعية والمعاشية فيما بينهما في حدود العدل والقانون، ولاسيّما الميدان الصحي الذي خطونا فيه خطوات حاسمة لتأمين الدواء والشفاء والإسعاف والنقاهة لكل مواطن وتمكين أبناء الشعب من مسائل العلاج والوقاية والإرشاد الصحي**"[(٤)].

ومن ذلك نستنتج ان الجهود التي بذلتها حكومة طاهر يحيى للاهتمام بالقوات المسلحة العراقية، ورفع المستوى المعاشي لمنتسبيها من دون تمييز بين أحد والاهتمام بالمجال الصحي في جميع أنحاء العراق، من بناء مستشفيات وإدخال

---

(١) أوبك: أسست في ١٤ أيلول ١٩٦٠م في بغداد، وكانت تضم كلاً من العراق والسعودية والكويت وإيران وفنزويلا، وقد جاء تأسيسها بمثابة رد فعل مباشر تجاه تلاعب الشركات الاحتكارية بأسعار النفط الخام، وهدفها وضع استراتيجية نفطية دولية لمجابهة ما كان قائماً وقتها من استراتيجية غربية، كما إن الدول المؤسسة لها كانت تملك (٦٧%) من احتياطي العام، وتزود (٩٠%) من التجارة العالمية. سيروب استيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، دار الثورة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص١٣.

(٢) المنهاج الوزاري لوزارة طاهر يحيى، المصدر السابق، ص١٥.

(٣) جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (١٨٠)، ٢٤ حزيران ١٩٦٤م.

(٤) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٤٦.

الأجهزة الحديثة لمكافحة الأمراض وللمواطنين كافة.

أما في مجال الإصلاح الزراعي فقد عملت الحكومة جادة في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وأنجزت متطلبات الاستيلاء والتوزيع لثلاث سنوات، وقامت الحكومة بإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ومكننة الزراعة عن طريق توسيع شبكة المحطات، فضلاً عن التوسع في سياسة الإقراض الزراعي، وعملت الحكومة على الاهتمام بمشاريع البزل والعناية بالثروة الحيوانية وإنشاء قرى حديثة بالمرافق العامة[١]، ومن انجازات حكومة طاهر يحيى في هذا المجال توزيعه سندات تمليك على (١١٤٢) عائلة فلاحية في مدينة الدجيل لرفع مستوى الإنتاج الزراعي[٢]، فضلاً عن حفر (١٣٠٠) بئراً ارتوازياً في قسماً من النواحي والاقضية، وافتتح طاهر يحيى مشروع الدجيل الزراعي الذي بلغت مساحته (٣٤٠) ألف دونم، والذي غطّى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية[٣].

أما في مجال التعليم فقد عملت وزارته على محو الأمية عند عدد من شرائح المجتمع العراقي، وجعلت التعليم إلزامياً، إذ قامت بتوسيع فرص التعليمين الابتدائي والثانوي، ورفع مُستوى المعلمين العلمي والمعاشي، أما في مجال التعليم الجامعي فقد رفعت الحكومة من مستوى الدراسة في الكليات والمعاهد واهتمت بالبحوث وشجعتها، واهتمت أيضاً بتشريع قانون خاص للخدمة الجامعية[٤].

عملت وزارة طاهر يحيى على الاهتمام في توسيع التربية والتعليم، إذ أوعزت إلى وزارة التربية لإنشاء جامعة البصرة والتوسع في إيصال التعليم إلى مناطق جنوبي العراق، فضلاً عن تخصيص مبلغ مليون دينار لإنشاء مدارس جديدة في بعض

---

(١) المنهاج الوزاري لوزارة طاهر يحيى، المصدر السابق، ص١٣-١٤.

(٢) المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث، عرض زمني لأبرز الوقائع والأحداث في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، مجموعة العدالة للطباعة، بغداد، ٢٠٠٩م، ج٢، ص١٩٢.

(٣) للمزيد يُنظر: سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٧٤.

(٤) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٧، ص٢٦.

مراكز المحافظات، وفي إطار ذلك وجّه طاهر يحيى بياناً إلى رجال المال وأصحاب المصارف للمساهمة في التبرع لإنشاء الأبنية المدرسية في العراق، إذ تم تخصيص مبلغ إضافي (٤٤٠) ألف دينار لبناء العديد من المدارس[١]، وأوعز إلى إنشاء وبناء مدارس في منطقة الفضيلية وباقي المناطق الأخرى لأجل رفع مستوى التعليم في تلك المناطق[٢].

وفي مجال السياسة الاقتصادية قامت الحكومة بإعداد خطة للتنمية الاقتصادية وحرصاً من رئيس الوزراء طاهر يحيى على توفير المواد الاستهلاكية الضرورية للمواطنين، ووافقت وزارته على استيراد (٢٨٦) ألف طن من الحنطة الأَجنبية وتم إعفائها من الرسوم الكمركية، وقامت حكومته بالتعاقد مع إحدى الشركات الأمريكية لشراء ألف طن من أصل (١٠٠) ألف طن[٣]، وتخفيض أسعار المواد المعيشية الضرورية، ودعمت الحكومة مشروع الإعاشة لزيادة الكميات الموزعة من الخبز والطحين، وانتهجت الوزارة كذلك سياسة تعزيز التجارة مع بعض الدول من دون تمييز بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية، ولاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية، وعملت على تخفيف قيود استيراد المواد الغذائية الاستهلاكية، لأجل توفيرها بأسعار مخفضة على النحو الذي ورد في نص المنهاج الوزاري لوزارة طاهر يحيى[٤].

أما في مجال الخدمات العامة، فقد عملت وزارة طاهر يحيى على زيادة قدرة الطاقة الكهربائية، إذ تم التوقيع مع شركات إيطالية وأمريكية، وأجرت كذلك اتصالات ومشاورات، وافق عن طريقها بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية

(١) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٤٧–٤٨.

(٢) جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (١٨٠)، ٤ حزيران ١٩٦٤م.

(٣) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٤٧.

(٤) سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام عارف، شباط ١٩٦٣– نيسان ١٩٦٦م، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩م، ص٢٣١–٢٣٢.

على منح العراق قرضاً قدره خمسة ملايين ونصف المليون دولار لشراء معدات الطاقة الكهربائية في العراق[١]، وقام رئيس الوزراء بوضع حجر الأساس لمشروع محطة كهرباء الدورة في ٢٠ تموز ١٩٦٤م، إذ بلغت كلفة إنشاء تلك المحطة نحو (٨,٥) مليون دينار، وتتألف من أربع وحدات بخارية سعة كل منها (٤٠) ألف كيلو واط[٢]؛ وكذلك وضع رئيس الوزراء حجر الأساس لجسر تكريت الذي يصل بين القضاء وقراه الكائنة شرق دجلة[٣].

أما في مجال السياسة الخارجية، أكد المنهاج الوزاري على توطيد العلاقات بالدول العربية، إذ جاء فيه أن العراق جزءاً من الوطن العربي وأن الشعب العراقي هو جزء من الأمة العربية، وأن الحكومة ستعمل جاهدة مع الدول العربية لتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني، وكانت الحكومة تعد جامعة الدول العربية وسيلة للجهود المخلصة للدفاع عن قضايا الدول العربية جميعها[٤].

صرحت الحكومة في منهاجها على ترسيخ علاقاتها بالشعوب الآسيوية والأفريقية على نهج ميثاق باندونغ[٥]، وأكدت حرصها على تمسكها بسياسة الحياد

---

(١) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص٤٨.

(٢) وزارة الثقافة والإرشاد، الذكرى السادسة لثورة تموز، مجموعة القوانين التي شرعت والخطب التي أُلقيت والمشاريع التي أُنجزت، مطابع الحكومة، بغداد، ١٩٦٤م، ص٧٤-٧٦.

(٣) منذر كلاك، تكريت ذاكرة ومدينة، مطبعة تموزة، دمشق، ٢٠١١م، ص٥٩.

(٤) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، الوزارات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الاحتلال الأمريكي ١٩٢١-٢٠٠٣م، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ٢٠١٠م، ج٣، ص٦٦.

(٥) ميثاق باندونغ: عُقِدَ في مدينة باندونغ الاندونيسية عام ١٩٥٥م، شاركت فيه ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية، واستمر لمدة ستة أيام، وكان النواة الأُولى لنشأة حركة عدم الانحياز، وكان أبرز الشخصيات التي شاركت فيه الرئيس جمال عبد الناصر، ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو ورئيس يوغسلافيا جوزيف تيتو، والرئيس السوداني إسماعيل الأزهري، وتبنّى المؤتمر العديد من القرارات لصالح القضايا العربية وضد السيطرة الأجنبية، واحترام حقوق الإنسان، ومبادئ الأمم المتحدة، واحترام سيادة الدول وسلامتها القومية ومساواة الشعوب =

الايجابي، وعدم الانحياز منددةً بالتمييز العنصري، والعمل مع بقية الدول في سبيل نزع السلاح ونبذ الحروب، وبذل الجهود لمكافحة السيطرة الأَجنبية والعمل على تحقيق الاستقلال للشعوب المضطهدة، وأكد على تمسك الحكومة بمبادئ الأمم المتحدة[١].

ثالثاً: موقفه من أكراد في العراق:-

كان طاهر يحيى قد اتصل بالأكراد وأعلمهم بانقلاب ١٩٦٣م عن طريق سكرتير الحزب البارتي إبراهيم أحمد، وكان الوسيط كريم قرني[٢]، ليخبره بموعد تنفيذ الانقلاب، وتم التنسيق مع القيادة الكردية، ونقل طاهر يحيى استعداد جماعة الانقلاب لحل القضية الكردية سلمياً على أَساس الاعتراف بحقوق الشعب الكردي ومنحه حكماً ذاتياً، وأَعلنت القيادة على وجوب الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي، وفي مقابل ذلك أَعلن الأَكراد المشاركة في أية مباحثات وحدوية بين العراق والدول العربية، وأبدوا استعدادهم للمشاركة في الحكومة الجديدة، بعد الإطاحة بالزعيم عبد الكريم قاسم[٣]، وكانت قيادة الحزب البارتي قد أرسلت رسالة إلى طاهر يحيى

= والأمم وعدم التدخل في شؤون الدول الخارجية. محمد بوذينة، أحداث العالم في القرن العشرين ١٩٥٠ - ١٩٥٩م، تونس، ٢٠٠١م، ج٦، ص٢٧١.

(١) ثامر برد مهدي الحديثي، الأوضاع الداخلية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٣ وموقفا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٥م، ص١٠٦؛ ماريون وبيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، مراجعة وتقديم: أحمد رائق، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٥٩.

(٢) كريم قرني: ضابط كردي في الجيش العراقي من أهالي السليمانية، كان له ارتباط مع الضباط الأحرار، ولاسيّما طاهر يحيى، لأنه كان مرافقاً خاصاً له لأعوام عديدة، حينما كان مديراً للشرطة. دانا آدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار آراس، أربيل، ٢٠١٢م، ص ٨٤.

(٣) سيف الدين الدوري، علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث الأُولى في العراق ١٩٦٣م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٠م، ص٣١٧.

في ١٨ نيسان ١٩٦٢م، أكدت فيها استعدادها للتعاون مع الضباط الأحرار شرط تحقيق مطلبين أساسين هما إقامة نظام حكم ديمقراطي في العراق، وإصدار قرار يمنح الأكراد حكماً ذاتياً في كردستان، ومما يجدر ذكره أن الرسالة تضمنت الاعتراف بحقوق الشعب الكردي(١)، فضلاً عما ورد في متن الرسالة، إذ أشار مقترح الحزب البارتي تولّي الملا مصطفى البارزاني(٢) حكم رئاسة منطقة الحكم الذاتي، ومنحه الصلاحيات التي تخوله اتخاذ القرارات التي تخص المنطقة الكردية، وتلك الشروط كانت الأساس الذي بموجبه تبدأ المفاوضات حول بقية المسائل الأُخرى مع الحكومة المرتقبة بعد الانقلاب(٣).

أرسل طاهر يحيى جواباً وافق فيه على شروط الحزب البارتي وكانت في ما تضمنته الرسالة عبارة " **لقد تقرر التاريخ**"، وكانت تلك العبارة ذات معنى سري، وقد طلب من القيادة الكردية أن يسموا ست شخصيات من الكرد للمشاركة في حكومة

---

(١) دانا آدمز شمدت، المصدر السابق، ص٢٨٤-٢٨٥.

(٢) الملا مصطفى البارزاني: (١٩٠٤-١٩٧٩م) ولد في قرية برزان، وتلقى في قريته ومن ثم في السليمانية تعليماً دينياً بالدرجة الأولى حتى حصل على لقب الملا عام ١٩٤٣م وهو لقب ديني، وفي العام نفسه أعلن عن حركته المسلحة من قرية بارزان، وبدأ من ذلك التاريخ يتعرض للمطاردات والنفي، وبعد أن أعلن القاضي محمد من وجهاء مدينة مهاباد عن قيام الجمهورية الكردية عام ١٩٤٥م، انضم الملا مصطفى وأتباعه إلى تلك الجمهورية، وعين كأحد جنرالاتها الأربعة، وبعد سقوط جمهورية مهاباد عام ١٩٤٧م نفي إلى روسيا ومعه (٤٠٠) رجل من أتباعه، عاد إلى العراق بعد عام ١٩٥٨م، وبعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٦٤م انتخب رئيساً للحزب، إلا أنه دخل في صراع مستمر ومواجهات عسكرية مع الحكومات المتعاقبة في العراق حتى توفي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد مرض عضال، ودفن في مدينة أشنويه الحدودية مع إيران لتعذر دفنه في قريته آنذاك. لطيف حسن الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٣) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١م، دار الفرات، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٩٩.

الانقلاب المقرر تسميتها بعد نهاية حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم[١].

أَرسل الحزب الديمقراطي برقية في اليوم الثاني أيد فيها الانقلابين وأَعلن ارتباطهم بالانقلاب، وكان الملا مصطفى قد أوقف هجوماً مخططاً له في شمالي العراق، إذ تم إيقاف القتال في الجبهات كلها في اليوم الذي حدث فيه الانقلاب[٢].

على إثر ذلك توجه وفداً برئاسة طاهر يحيى يوم ٥ آذار ١٩٦٣م لزيارة مقر الملا مصطفى في منطقة كاني ماران، وقد بين الأخير في أثناء جولة المفاوضات التي استمرت ما يقرب ثلاث ساعات، ضرورة تطبيق الحكومة ما اتفق عليه قبل الانقلاب، وتضمين الدستور الذي كان سيصدر مستقبلاً، اعتراف الحكومة العراقية بالحكم الذاتي[٣] للأكراد وجعل اللغة الكردية لغة التعليم في مدارس كردستان، فضلاً عن اختيار شخصية كردية لتولي منصب نائب رئيس الجمهورية، وأن تكون هناك نسبة متوازنة مع عدد سكان الأكراد في تشكيلات الجيش العراقي[٤].

لكن على الرغم من تلك الجهود كلها لم تنجح المفاوضات في تحقيق مطاليب الأكراد، إذ أطلقت تصريحات لبعض القادة العراقيين من ذوي الاتجاهات القومية والوحدوية والتي نددت بالمفاوضات ومطاليب الأكراد، فوصلت إلى طريق مسدود، ولاسيمّا فيما يتعلق بتبعية كركوك[٥].

عادت الاتصالات بعد شهر شباط ١٩٦٤م بين الحكومة العراقية الجديدة برئاسة طاهر يحيى والملا مصطفى البارزاني، وذلك عن طريق الزيارة التي قام بها طاهر يحيى على رأس وفد حكومي رفيع المستوى إلى منطقة جوارتة في السليمانية

---

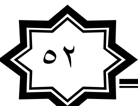
(١) ميفان عارف عبد الرحمن، الأحزاب السياسية العراقية والقضية الكردية ١٩٤٦–١٩٧٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٧م، ص١٦٨.

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٥٦.

(٣) سيف الدين الدوري، علي صالح السعدي، ص٣١٧–٣١٨.

(٤) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠م، ص٣٤٠.

(٥) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٥٦.



وتمَّ أثناءها مناقشة النقاط الواردة في بيان رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف[١].

ولإظهار جدية العمل بما ورد في البيان المذكور أعلاه فقد قدمت حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى (١٠) ملايين دينار لأعمار مناطق شمالي العراق، دعا الجميع للعمل والتعاون وتوحيد الصفوف لأجل خدمة البلاد[٢]، وعلى الرغم من المعوقات التي كانت تعترض سير المفاوضات، فإن حكومة طاهر يحيى بذلت الجهود لاستمرار تلك المفاوضات لإيجاد الحلول للمشاكل العالقة بين الوفدين، وقد أثمرت تلك الجهود عن نتائج مهمة منها: وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع الحصار عن المنطقة الشمالية ودفع تعويضات إلى المتضررين من الأحداث[٣].

عملت حكومة طاهر يحيى على ضمان حقوق الشعب الكردي في التعديل الذي كانت سوف تجريه حكومته في الدستور المؤقت، غير أن رئيس الوزراء واجه معارضة عدد من القوميين المتشددين[٤] وعلى الرغم من ذلك، صرح رئيس الوزراء قائلاً: "**إن ما نسعى إليه من قراراتنا هذه هي العمل على تحقيق الاستقرار وفي إصدار الدستور الذي مهمته حماية حريات المواطنين وضمان حقوقهم المشروعة**"[٥].

---

(١) للاطلاع على بيان الرئيس عبد السلام محمد عارف: راجع صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص٢٥٣–٢٥٤؛ هادي خماس، رجل من زمن الثائرين، مذكرات العقيد الركن هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية الأسبق، دار الفراهيدي، بغداد، ٢٠١١م، ص١٥٠-١٥٢.

(٢) المركز العراقي للمعلومات والدراسات، المصدر السابق، ج٢، ص١٨٥.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٦٠-٣٦١؛ للمزيد من التفاصيل ينظر:
F.O.B. 371/175753. EQ/1019/26, Report, No.18, Confidential, sir, R. Allen, British Embassy, Baghdad, to Mr. R. A. Butler, F.O.B, London, 22 April 1964, summery, section, 1, Iraqi Kurdistan : The present problem.

(٤) كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة، دار آراس، أربيل، ٢٠١٣م، ج٧، ص٢٢٤.

(٥) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص٦٠.

رابعاً: دوره في ترسيخ العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣– ١٩٦٤م:-

رحب الاتحاد السوفيتي ببرنامج حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى الذي أعلنه يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣م ووصفوه بأنه أكثر البرامج الحكومية وضوحاً منذ ثورة عام ١٩٥٨م، ولاسيّما (قرارها حل الحرس القومي)، إذ شكل ذلك مؤشراً على ارتياح موسكو عن الانقلاب[(١)].

وعلى إثر ذلك شهدت العلاقات العراقية السوفيتية تطوراً واسعاً، وقد أرسل طاهر يحيى برقية تهنئة إلى رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الكسي كوسجين (Alxi Cosigen) لمناسبة تسلمه رئاسة الوزراء[(٢)]، واستمر مؤشر العلاقات السوفيتية بالتطور، فقد أرسل رئيس الاتحاد السوفيتي رسالة شكر إلى رئيس الوزراء طاهر يحيى بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٦٤م، أي بعد يوم من برقية التهنئة التي أرسلها رئيس الوزراء طاهر يحيى[(٣)].

وضمن تطور تلك العلاقات، تم الاتفاق على مد سكة حديد بغداد – البصرة، وعلى إثرِ ذلك الاتفاق تسلمت الحكومة العراقية المعدات الخاصة بالاتفاق لإنجاز ذلك المشروع[(٤)]، وفي احتفال رسمي كبير في ١٠ آذار ١٩٦٤م افتتح رئيس الوزراء طاهر يحيى ذلك المشروع وبحضور العديد من الوزراء العراقيين وحضره من الجانب السوفيتي نائب وزير الأعمار السوفيتي[(٥)].

---

(١) جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(٢) جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٦٠٧)، في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م.

(٣) جريدة الفجر الجديد، بغداد، العدد (١١٤٧)، في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٤م.

(٤) ريسان عامر عبد الله الساعدي، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣–١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، بغداد، ٢٠١٠م، ص١٩٠.

(٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٧، ص٢٥١؛ جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٩٢)، في ١١ آذار ١٩٦٤م.

أما في المجال العسكري قام الاتحاد السوفيتي في مطلع عام ١٩٦٤م بإمداد العراق بالأسلحة لنصب منظومة صواريخ أرض جو، وتسليم العراق ثلاثة أسراب ميغ (٢١)، وكان من ضمن تطور تلك العلاقات إدارة الاتحاد السوفيتي مشاريع أخرى في تلك المدة كانت قيد الإنشاء، وفي الوقت نفسه عقدت حكومة طاهر يحيى اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتي للتنقيب عن الكبريت في العراق، وأوضح المستشار الاقتصادي في سفارة الاتحاد السوفيتي في ١٦ آذار ١٩٦٤م أن ما تم كشفه من فوسفات وكبريت في العراق يعد أكبر احتياطي في العالم[(١)].

وتأكيداً على اهتمام وزارة طاهر يحيى بتوطيد العلاقات بين البلدين، أرسل الأخير برقية تعزية إلى وزير الدفاع السوفيتي (رودبون مالينوفسكي) على إثر سقوط طائرة رئيس أَركان الاتحاد السوفيتي(زاخارف)[(٢)].

ونستنتج ممّا تقدم عن تطور العلاقات العراقية السوفيتية أن السياسة التي كان يتبنّاها رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى في بناء علاقات طيبة مع العديد من دول العالم بما فيها الاتحاد السوفيتي كانت حكيمة، ولاسيمّا الأخيرة لما تمثله من ثقل في الساحة العربية والعالمية، إذ شهدت تلك العلاقات تطوراً على العديد من الأصعدة ولاسيّما الاقتصادية والعسكرية، إذ كان لتلك العلاقات دور مهم في إنشاء مشاريع مهمة بقت آثارها موجودة إلى وقتنا الحاضر.

خامساً: استقالة الوزارة الأولى وتشكيل الوزارة الثانية ١٧-١٨ حزيران ١٩٦٤م:-

حصل خلاف بين المؤيدين والمعارضين للخطوات الاشتراكية التي كانت الحكومة تتخذها، لذلك اتخذ رئيس الحكومة قراراً بإبعاد الوزراء المعارضين لتوجهاته الاشتراكية ولتحقيق هدفهِ قدم استقالة وزارته في ١٧-١٨ حزيران ١٩٦٤م[(٣)]، فأوعز الرئيس عبد السلام محمد عارف إلى تشكيل وزارة جديدة، ولإعادة الوزارة الثانية تم

---

(١) فيبي مار، المصدر السابق، ج١، ص٨٤؛ سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص٤٢.

(٢) جريدة الفجر الجديد، العدد (١٠٣٦)، في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م.

(٣) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص١٤٤.

إبعاد العديد من الوزراء المعارضين لقرارات رئيس الوزراء طاهر يحيى، وكان الأَخير قد اتفق قبل إعلان استقالته على تسمية المرشحين الجدد لمنصب الوزير، وكان ذلك باقتراح من عبد الهادي الراوي، وهو أَحد أَعضاء الهيئة التحضيرية في الوزارة ومن بعض الجهات الحزبية والقومية، وبعد الاتفاق تم الإعلان عن التشكيلة الوزارية في ليلة ١٧-١٨ حزيران ١٩٦٤م(١)، ولم تصدر الوزارة الثانية منهاجاً وزارياً جديداً، وإنما اعتمدت المنهاج الوزاري للوزارة الأولى(٢).

سادساً: التحولات الاقتصادية عام ١٩٦٤م في عهد وزارته الثانية:-

سعى طاهر يحيى بعد ترؤسه وزارته الثانية إلى العمل على تطبيق ما نادى به الرئيس جمال عبد الناصر حينما صرح أن انضمام أي بلد عربي إلى الجمهورية العربية المتحدة عليه أن يتحول إلى دولة ذات نظام اشتراكي(٣).

---

(١) تشكلت الوزارة من: الفريق طاهر يحيى رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع وكالة، المقدم صبحي عبد الحميد وزيراً للخارجية، رشيد مصلح وزيراً للداخلية، عبد المجيد سعيد وزيراً للتربية، عبد الكريم فرحان وزيراً للثقافة والإرشاد، كامل الخطيب وزيراً للعدل، عبد العزيز الوتاري وزيراً للنفط، شامل السامرائي وزيراً للصحة، عبد الكريم هاني وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، عبد الفتاح الألوسي وزيراً للأشغال والإسكان، عبد الصاحب العلوان وزيراً للإصلاح الزراعي، عبد الرزاق محي الدين وزيراً للوحدة، عبد الغني الراوي وزيراً للزراعة، محسن حسين الحبيب وزيراً للمواصلات، عبد الحسن زلزلة وزيراً للصناعة، إسماعيل مصطفى وزيراً للشؤون البلدية والقروية، مسعود محمد وزير الدولة، مصلح النقشبندي وزيراً للأوقاف. جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٧، ص١٦٣-١٦٥. كما غاب عن التشكيلة الوزارية وزير الدفاع حردان عبد الغفار وأسندت الوزارة بالوكالة للفريق طاهر يحيى. يُنظر الملحق رقم (٨). م.ت.ع، الملفة الشخصية لطاهر يحيى، المرسوم الجمهوري المرقم (٢٠)، ٨ تشرين الثاني ١٩٦٤م؛ جريدة العرب، بغداد، العدد (٢٩٧)، ١٨ حزيران ١٩٦٤.

(٢) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، الوزارات العراقية، ج١٤، ص٧٨.

(٣) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر، ج٣، ص١٣٩؛ جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، الدار العربية، بغداد، د.ت، ص٥٨.

كانت أول عملية تقوم بها الحكومة هو البدء بتأميم البنوك على أن تُتخّذ إجراءات وقرارات ذات طابع اشتراكي، وكانت تلك الخطوات منطلقة من نص الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤م على تبني النظام الاشتراكي كنظام سياسي ديمقراطي يحقق العدالة الاجتماعية، ولمّا اطمأنت حكومة طاهر يحيى على إتمام تلك الخطوة استدعت الدكتور خير الدين حسيب(١)، وكلفته رسمياً بإعداد التشريعات اللازمة لتأميم البنوك والشركات(٢).

أفاد رئيس الوزراء طاهر يحيى من تطبيق الاشتراكية في العراق وأن القرارات الاشتراكية التي أَعلنتها الحكومة العراقية ستكون لها نتائج هامة في زيادة الإنتاج وتطبيق مبدأ مشاركة العمال والموظفين في مجالس الإدارة، وهناك علاقة وثيقة بين صدور تلك التشريعات، وعملية التمهيد للوحدة الدستورية مع الجمهورية العربية المتحدة، وذكر قائلاً: "**أن الروح القومية التي أملت هذه التشريعات هي التي حفزّت إلى قيام الاتحاد الاشتراكي العربي**"(٣).

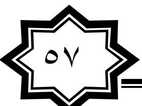
أعلن رئيس الوزراء طاهر يحيى في ١٤ تموز ١٩٦٤م العديد من القرارات منها على سبيل المثال إشراك الطبقة العاملة في الإدارة والأرباح، وإبعاد النشاط الخاص عن العمل في مجال قطاع المصارف، وصارت صناعة الاسمنت تحت سيطرة الحكومة، وتأميم البنوك، ولا علاقة للحكومة بودائع الأفراد، وفي أثناء ذلك

---

(١) خير الدين حسيب: (١٩٢٦ – ....) ولد في مدينة الموصل، أكمل دراسته الابتدائية فيها، والجامعية في بغداد عام ١٩٥٤م، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبردج البريطانية، ثم صار أستاذاً في جامعة بغداد، ومحافظاً للبنك المركزي العراقي للمدة ١٩٦٣– ١٩٦٥م، تقلد بعدها العديد من الوظائف في العراق والدول العربية والأمم المتحدة، كان من مؤسسي الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق، له العديد من الكتب والمؤلفات المنشورة، وحالياً يعمل مديراً لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، بغداد، ١٩٩٦، ج٢، ص٥٧؛ مكالمة عبر الفيسبوك مع سيف الدين الدوري، ٢٢ شباط ٢٠١٥م.

(٢) أمين هويدي، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٣) أخبار اليوم، القاهرة، العدد (١٠٢٨)، ١٨ تموز ١٩٦٤م.



أعلن أن الحكومة لا تنوي إصدار تشريعات اقتصادية أُخرى باستثناء تعديل قانون الدخل وقانون ضريبة التركات، التي قال أنها سوف تصدر في الوقت المناسب، وختم رئيس الوزراء طاهر يحيى بأن الحكومة تريد العمل على تجديد الحياة في البلاد والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الشعب العراقي(١).

ومن مميزات القوانين الاشتراكية، تم تخصيص (٢٥%) من أرباح الشركات المؤممة لتوزع على العاملين بصورة نقدية، وكذلك تقديم خدمات اجتماعية بما فيها منازل سكنية فضلاً عن إعطاء دور للعمال والموظفين في مجالس إدارات المؤسسات المؤممة، حين المراجعة في تلك القرارات وتأثيرها في الاقتصاد العراقي، ويبدو أن نتائج جهود وزارة طاهر يحيى الثانية كانت أفضل مما كان متوقعاً في رفع مستوى الإنتاج على الرغم من المدة القصيرة التي شرعت بها(٢).

وتحدث رئيس الوزراء طاهر يحيى عن تلك القرارات قائلاً: "**إن الهدف من تطبيق تلك القرارات والقوانين هو زيادة الإنتاج ووفرته، وتضييق الفجوات المعاشية والاجتماعية بين المواطنين... وستكون الدولة أكثر قدرة على ممارسة مهمتها في التطبيق الاقتصادي ضمن نطاق الخطة الاقتصادية الشاملة للعلاقة الوثيقة التي تربط المؤسسات المؤممة بمشاريع الخطة الاقتصادية..**"(٣).

أممت العديد من الشركات والمؤسسات(٤)، وبعدها اتفق رئيس الوزراء طاهر

(١) عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، مذكرات تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، دار البراق، ١٩٦٦م، ص١٤٤.

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ٢٠٠٢م، ص١٥٨ – ١٥٩.

(٣) حميد فجر ذياب الدليمي، التطورات الاقتصادية في العراق١٩٦٣-١٩٦٨م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٩٩٩م، ص١٤٤.

(٤) ومن هذه الشركات: السمنت العراقية، سمنت الرافدين، سمنت الفرات، السمنت المتحدة، الصناعات العقارية، المواد البنائية العراقية، صناعات الاسبست، الغزل والنسيج العراقية، فتاح باشا للغزل والنسيج، السجاد العراقية، صناعة الجوت العراقية، استخراج الزيوت النباتية، منتوجات بذور القطن، الرافدين لصناعة المنظفات، معمل صابون ومنظفات كافل

يحيى مع خير الدين حسيب عن إصدار قوانين التأميم على الشكل الآتي[١]:

١. قانون رقم ٩٨- لعام ١٩٦٤م: المتعلق بالمؤسسة الاقتصادية، وارتبط برئيس الوزراء طاهر يحيى.
٢. قانون رقم ٩٩- لعام ١٩٦٤م: الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت.
٣. قانون رقم ١٠٠- لعام ١٩٦٤م: المتعلق بتأميم البنوك والمصارف التجارية.
٤. قانون رقم ١٠١- لعام ١٩٦٤م: الذي شرع لأجل تنظيم وتوزيع الأرباح في الشركات.
٥. قانون رقم١٠٢- لعام ١٩٦٤م: بموجبه تم تشكيل مجالس الإدارة في المنشآت والمشاريع الصناعية.
٦. قانون رقم ١٠٣- لعام ١٩٦٤م: بموجبه تم تنظيم أوضاع بعض الشركات والمؤسسات.

ثم صدرت بعد ذلك تعديلات لهذه القوانين هي:-

١. قانون رقم ٢١٥- لعام ١٩٦٤م: (تعديل قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٩٨-١٩٦٤م).
٢. قانون رقم ٥- لعام ١٩٦٥م: (تعديل تنظيم الأرباح في الشركات رقم ١٠١-١٩٦٤م).
٣. قانون رقم ١٩- لعام ١٩٦٥م: (تعديل قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت رقم ٩٩- لعام ١٩٦٤م).

= حسين، دخان عبود، الدخان الأهلية، صناعة الجلود الوطنية، باتا العراقية، طحن حبوب الشمال، تجارة وطحن الحبوب العراقية، المطاحن الفنية، معامل طحين الدامرجي، الرافدين للطحين والتجارة، الكبريت المتحدة، اتحاد مصانع الورق، المخازن العراقية، الإفريقية العراقية، العراقية للاستيراد والتوزيع (كتانة سابقاً). وزارة الثقافة والإرشاد، المصدر السابق، ص١٠٠-١٠١.

(١) أمين هويدي، المصدر السابق، ص١٩٨؛ للمزيد ينظر: وزارة الثقافة والإرشاد، المصدر السابق، ص٨٩-١٠٧.

٤. قانون رقم ٧- لعام ١٩٦٥م: (بتعديل قانون البنوك والمصارف رقم ١٠٠- ١٩٦٤م).

عُدّت القرارات الاشتراكية من أهم الانجازات، والمكاسب الوطنية التي حققتها وزارة طاهر يحيى، وذلك لما فيها من تحقيق للتجانس بين الاقتصاديين المصري والعراقي[١]، وقد أعلن رئيس الوزراء أن المشاريع الصناعية الكبيرة قد أُمّمت، وتركت المشاريع المتوسطة والصغيرة في قطاع خاص، وكان من الممكن إنشاء شركات خاصة جديدة مستقبلاً لزيادة الإنتاج ورفع مستوى معيشة الجميع للوصول إلى حياة أفضل[٢]، وتحدث محمد حديد[٣] حول قرارات التأميم بالقول: "**انه لم يكن كخطوة فكرية اشتراكية، بل تقليداً لنظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر**"[٤].

شملت إجراءات التأميم القطاع التجاري أيضاً، وتم تأميم ثلاث شركات تجارة كبيرة، هي شركة أورزدي باك (شركة المخازن العراقية)، والشركة الأفريقية العراقية،

---

(١) علياء محمد حسين الزبيدي، العهد العارفي في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص١٩٩.

(٢) جريدة الأهرام، القاهرة، العدد (٦١٤)، ٢٤ أيلول ١٩٦٤م.

(٣) محمد حديد: (١٩٠٧-١٩٩٩م) سياسي عراقي شغل عام ١٩٤٦م منصب وزير التموين، اشترك في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي تزعمه كامل الجادرجي عام ١٩٤٦م، وانتخب نائباً لرئيس الحزب، ونائباً في مجلس النواب عن مدينة الموصل أثناء الأعوام ١٩٣٧م، ١٩٤٨م، ١٩٥٤م، كذلك كان من مؤسسي جريدة الأهالي منذ صدورها عام ١٩٣١م، وعمل في تحريرها في المدن المختلفة التي كانت تصدر فيها، وأصدر جريدة البيان، شغل منصب وزير المالية (١٩٥٨-١٩٦٠م) في الوزارة الأولى لعبد الكريم قاسم. أُسامة أدهم عبد الغفار الحمداني، حردان عبد الغفار التكريتي ودوره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٥-١٩٦٣م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١٢م، ص٥٨.

(٤) محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، تحقيق: فتحي صفوة، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦م، ص٤٨٢.



وشركة كتّانة (الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع)(١).

وعلى صعيد السياسة الخارجية ذكر رئيس الوزراء طاهر يحيى قائلاً: "**بأن تطبيق تلك القرارات قد بيّن الموقف الاشتراكي للحكومة العراقية، وأكد على مبدأ الحياد الايجابي، الذي أخذت به حكومة العراق في ميدان السياسة الخارجية، إذ إنَّ العراق اليوم ليس دولة رأسمالية، وأنه ليس دولة شيوعية، وهذا المنهاج سيجعل العراق قادراً على التعاون مع مختلف دول العالم**"(٢).

وبعد تلك الإجراءات شهد نمو القطاع الصناعي آفاقاً جديدة للتطور، وقد استمر ذلك الوضع والتوسع، ولاسيّما بعد أن تم انجاز اغلب مشاريع الخطة، إذ إنها أخذت بالحسبان التوسع الذي حصل بالقطاع العام نتيجة صدور قرارات التأميم(٣).

غير أن تلك القرارات لم يكتب لها النجاح، ولاسيّما أن الرئيس عبد السلام عارف تنكر لها بعد مرور عام على تطبيقها، إذ عَدَّها سياسية أكثر منها اقتصادية، وقد اتهم الناصريين في الوزارة في تمرير تلك القرارات.

أَما خير الدين حسيب، فقد عَلّلَ أسباب الخلل هو أن المؤسسة الاقتصادية لم تكن تملك السلطة في تطبيق تلك القرارات بصورة صحيحة، وإنّما كان عمل المؤسسة هو الإدارة والمراقبة، وكان الأخير مدافعاً عن تلك التحولات الاشتراكية(٤).

واجهت تلك القرارات انتقاد عدد من علماء الدين، إذ تم معارضتها معارضة قوية بحجة إحكام الحكومة سيطرتها بقراراتها الاشتراكية على المؤسسات والشركات بحجة أنه سيسبب ضرراً على اقتصاد البلاد(٥).

---

(١) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (٩٧٥)، ١٤ تموز ١٩٦٤م.

(٢) أخبار اليوم، القاهرة، العدد (١٠٢٩)، ٢٥ تموز ١٩٦٤م.

(٣) أمجد خضير رحيم محمد الدوري، المصدر السابق، ص١١٨.

(٤) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣١٥؛ أديث وائي، وأيف، بينروز، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٥) حيدر حنون العتابي، المصدر السابق، ص٢٧٥؛ عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص١٤٥.

وعليه يمكن الاستنتاج بأن تلك القرارات لم تطبق بصورة صحيحة، مما عَرَّضَها إلى موجة من الانتقادات اللاذعة، سواء من المعارضين لها أو علماء الدين أو التجار، ومنهم من عدَّها خطراً على العراق من الناحية الاقتصادية، كونها ربطت الاقتصاد العراقي بالاقتصاد المصري، ولاسيّما وجود فرق شاسع بين البلدين، مما أدى إلى إلحاق ضرر بالاقتصاد العراقي، وأنها كانت ستؤدي في نهاية الأمر إلى سحب رؤوس الأَموال إلى خارج العراق، مما تسبب في انخفاض مستوى الإنتاج داخل البلاد، وأن الحكومة لم تأبه لتحذير بعض الوزراء المعارضين لتلك القرارات قبل تشريعها، فكانت نتيجة معارضتهم الإقالة أو الإبعاد عن الحكومة، ولذلك كانت القضية قد أخذت طابعاً سياسياً أكثر مما هو اقتصادي، وكانت تلك القرارات بدافع وضغط القوميين في سبيل تحقيق الوحدة مع مصر، كون الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن يقبل بدخول مصر في وحدة مع العراق، ما لم يطبق الأَخير القرارات الاشتراكية.

سابعاً: دوره في اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٤م:-

صدر بيان رسمي مشترك في كل من إذاعتي بغداد والقاهرة في مساء يوم ٢٠ كانون الأول ١٩٦٤م، بعد الإعلان عن خبر قيام القيادة السياسية الموحدة للجمهورية العربية المتحدة في القاهرة، تضّمن أسماء القيادة السياسية الموحدة بين البلدين من دون ذكر مناصبهم في القيادة الجديدة[١].

---

(١) جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية، عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية العربية ونائب القائد العام للقوات المسلحة، طاهر يحيى رئيس وزراء الجمهورية العراقية، زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، صبحي عبد الحميد وزير داخلية الجمهورية العربية، أنور السادات رئيس مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة، عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، حسن الشافعي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، عبد الستار علي الحسين وزير العدل في الجمهورية العراقية، حسن إبراهيم نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، أديب الجادر وزير الصناعة في الجمهورية العراقية، علي صبري رئيس =

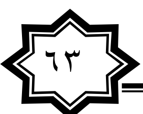
وفـي أول اجتماعـات المجلـس الرئاسـي المشترك فـي القـاهرة وبحضـور الـوزراء المعنيين بين العراق ومصر، تحدّث رئيس الوزراء طاهر يحيى بأنه يجب تطبيق ميثاق القاهرة[١] الموقع في ١٧ نيسان ١٩٦٣م، والذي تم توقيعه بين البلدين، لأجل تحقيق الوحدة، لأن الشعبين المصري والعراقي كانا يسعيان لتحقيق ذلك، وكذلك الأمة العربية، وأضاف رئيس الوزراء أن الدافع لقيام حركة ١٨ تشرين الثاني جاءت لتحقيق الوحدة، وأن الشعب العربي كان قادر على تحقيق ذلك، ولاسيّما أنه قدم التضحيات في سبيل تحقيقها[٢].

= وزراء الجمهورية العربية المتحدة، ناجي طالب وزير خارجية الجمهورية العراقية، نور الدين صراف نائب رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة، عبد الحسين زلزلة وزير التخطيط في الجمهورية العراقية، أحمد عبده الشرباحي وزير التربية في الجمهورية العربية المتحدة، شكري صالح زكي وزير التربية في الجمهورية العراقية، كمال الدين رفعت نائب رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة، محسن حسين الحبيب وزير الدفاع في الجمهورية العراقية، عباس رضوان نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، عبد الرزاق محي الدين وزير الوحدة في الجمهورية العراقية، عبد القادر حاتم نائب رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة. صبحي ناظم توفيق، عبد السلام محمد عارف كما رأيته، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٧م، ص١٩٩–٢٠٠؛

Records of Iraq, ro115, F.O.B, 371-180813, Letter from British Embassy in Baghdad, to foreign office, London, May 25,1965.

(١) ميثاق القاهرة: وهو الميثاق الذي أدى إلى التقارب والتنسيق الوحدوي بين مصر وسوريا والعراق، وإلى متابعة السير في طريق الوحدة؛ لمواجهة التحديات المعادية، إذ تم التوقيع على ذلك الميثاق في القاهرة في ١٧ نيسان ١٩٦٣م، والذي تضّمن إقامة اتحاد فيدرالي من هذه البلدان الثلاثة بعد إجراء استفتاء شعبي عليه، لكن الأمور استجدت وأدت إلى تعطيل العمل بذلك الميثاق. شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)، تاريخ الدخول إلى الموقع encyclopedia.com ٢٠١٤/١٢/٢٢.

(٢) جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (١٢٤)، ١٧ نيسان ١٩٦٤م.



كانت العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة قد أخذت حيزاً كبيراً من سياسة العراق تجاه الدول العربية، وذلك في محاولة إقامة الوحدة بين البلدين(١)، وأخذت تلك العلاقات تتطور بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء طاهر يحيى إلى الجمهورية العربية المتحدة، مع وفد ضمّ عدداً من الوزراء والعسكريين وممثلين عن الاتحاد الاشتراكي في العراق، إذ كانت مطالب الوفود مساندة الجمهورية العربية المتحدة للعراق وفي المجالات كافة(٢).

صرح رئيس الوزراء طاهر يحيى في رسالة موجهة إلى الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً: "**أن الشعب العراقي يطالبنا دائماً وبإلحاح وإصرار بالتقدم نحو هدفه لتحقيق الوحدة مع الأشقاء في الجمهورية العربية المتحدة**"(٣).

ذكر طاهر يحيى قائلاً: "**أن ثورة الشعب المصري قهرت العدوان الثلاثي وطردت القوات المحتلة وكسرت احتكار السلاح، وإقامة الوحدة مع سوريا إذ تجسدت لأول مرة دولة قومية بالوطن العربي، وقد ساندت تلك الثورة في مفهومها الاشتراكي الثورات في العراق واليمن والجزائر وعمان**"(٤).

بعد تلك الزيارات التي قامت بها وفود من الحكومة العراقية، وفي ٤ آذار ١٩٦٤م، زار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة المشير عبد الحكيم عامر(٥)

---

(١) حيدر حنون العتابي، المصدر السابق، ص٢٩٣.

(٢) حنان عبد الكريم خضير الألوسي، العلاقات السياسية العراقية المصرية بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٨م، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٥م، ص١٤٦-١٤٧.

(٣) ينظر الملحق رقم (٩). نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة سنوات الغليان، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨م، ج١، ص٩٥١.

(٤) أخبار اليوم، القاهرة، العدد (١٠٢٩)، ٢٥ تموز ١٩٦٤م.

(٥) عبد الحكيم عامر: (١٩١٩ – ١٩٦٧م) ولد في قرية أسطال بمحافظة المنيا في صعيد مصر، درس بمدرسة المنيا، والتحق في الكلية الحربية في القاهرة وتخرج فيها عام ١٩٣٨م، ثم دخل كلية الأركان وتخرج فيها ١٩٤٨م، اشترك في حرب فلسطين عام =

العراق، وتوجه إلى مدينة الموصل إذ كانت الجماهير قد استقبلته بحفاوة وهي تهتف للوحدة، وبحياة الرئيس جمال عبد الناصر، إذ استمرت تلك الزيارة ثمانية أيام زار في أثنائها وحدات الجيش العراقي، وكان الوفد يضم أعضاء من القيادة السياسية الموحدة(١).

وبعد مغادرته العراق، وفي أثناء وصوله مطار القاهرة توجه مباشرةً لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، وقال له بالحرف الواحد: "**سيادة الرئيس لم أَرَ شعباً متعطشاً للوحدة كشعب العراق، ولابد من اتخاذ خطوات وحدوية جديّة لأني وجدت المسؤولين والشعب يريدون الوحدة معنا**"(٢).

نلاحظ من تصريح المسؤول المصري، أَن النظام السياسي في العراق أراد الوحدة مع مصر، ودليل ذلك الزيارات المتبادلة بين البلدين، ولاسيّما من القوميين في الحكومة العراقية الذين كانوا يطمحون لذلك الهدف.

أفاد أمين هويدي(٣) أن حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى قدمت المساعدة للقاهرة (٥٠) ألف طن من القمح من دون الاتفاق على الأسعار، وقد أشادت القاهرة

= ١٩٤٨م، كان أحد المؤسسين لحركة الضباط الأحرار، صار عضواً في مجلس قيادة ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م، صار قائداً للقوات المسلحة بعد إعلان الجمهورية في حزيران ١٩٥٣م، استقال في ١١ حزيران ١٩٦٧م على اثر هزيمة ١٩٦٧م، مات منتحراً أو مقتولاً في العام نفسه. كريم مساهر حمد صالح العبيدي، عبد الحكيم عامر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٢.

(١) أخبار اليوم، القاهرة، العدد (١٠١٩)، ١٦ أيار ١٩٦٤م.

(٢) هادي خماس، المذكرات، ص١٣١.

(٣) أمين هويدي: (١٩٢١–٢٠٠٩م) ولد في محافظة المنوفية في مصر، تخرج ضابطاً عام ١٩٤٠م في القوات المسلحة المصرية وشغل عدة مناصب مهمة، فكان مديراً لقسم الخطط بالعمليات الحربية ومدرساً بمدرسة المشاة، ثم أستاذاً بالكلية الحربية ثم بكلية أركان حرب، ثم انتقل إلى السلك المدني إذ تقلد أرفع المناصب فكان مستشاراً سياسياً للرئيس جمال عبد الناصر، ثم سفيراً لبلاده في عدة دول أوربية ثم سفيراً في العراق، اختاره جمال عبد الناصر وزيراً للإرشاد القومي عام ١٩٦٥م، ثم وزيراً للدولة ١٩٦٦م، ثم بعد نكسة ١٩٦٧م عين =

بموقف الحكومة العراقية ورئيس وزرائها طاهر يحيى(١).

يتضح مما سبق، أن رئيس الوزراء طاهر يحيى، أدى دوراً مهماً، لأجل إقامة الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، ولاسيّما أنه قام بالعديد من الزيارات إلى القاهرة، فضلاً عن توجيهه الرسائل إلى الرئيس جمال عبد الناصر، والتي كان يدعو فيها إلى التعجيل بالوحدة.

وعلى الرغم من ذلك قدم رئيس الوزراء طاهر يحيى استقالة وزارته الثانية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م، وكانت غايته من الاستقالة تبديل بعض أعضاء الوزارة وإدخال بعض العناصر القومية المتحمسة للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وبعث برسالة إلى رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف لقبول ذلك(٢)، مبرراً سبب تقديم تلك الاستقالة للأوضاع التي شهدتها تلك المرحلة من توقيع اتفاقية القيادة السياسية وإقدام البلاد على خطة اقتصادية كانت تتطلب تغيير وزاري يخدم تحقيق الوحدة(٣).

ونستنتج من ذلك إن طاهر يحيى أراد من تقديم استقالته إبعاد بعض العناصر في التركيبة الوزارية التي كان يتوقع معارضتها لبعض القرارات التي ربما تعرقل تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية، وكذلك أراد إدخال قسماً من العناصر القومية التي كانت تؤيد تحقيق الوحدة.

= وزيراً للحربية ثم رئيساً للمخابرات العامة، بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فضل عدم الاشتراك في أي تشكيل وزاري. أمين هويدي، حروب عبد الناصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص٧– ١٠؛ أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، شهود ثورة يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ج٤، ص٨٥.

(١) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، ص٢٣٩.

(٢) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، الوزارات العراقية، ج٣، ص٧٨.

(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٨، ص٥.

أولاً: تشكيل الوزارة الثالثة وإعادة الحياة الدستورية:-

بعد تشكيل القيادة السياسية الموحدة كلف رئيس الجمهورية عبد السلام عارف رئيس الوزراء طاهر يحيى بتأليف وزارتهُ الجديدة[١]، وقبل قيام رئيس الجمهورية بالمصادقة على ذلك التكليف أراد إبعاد عدد من الشخصيات من مجلس قيادة الثورة بعد اعتراضات أعضائه على السياسة التي كان يديرها الرئيس عبد السلام محمد عارف[٢].

وفي ذلك الوقت كانت الكتلة القومية العسكرية قد عقدت اجتماعاً لها في دار محمد مجيد[٣] لتدارس الأوضاع التي كانت تتطلب إجراء تغيير وزاري يخدم العملية السياسية في تلك المرحلة، ولاسيّما تحقيق الوحدة، واجراء تغيير جوهري في المناصب العسكرية[٤]، على أن ينسجم ذلك التغيير مع الخط الوحدوي الاشتراكي وابعاد الجيش عن السياسة، واختيار رئيس أركان مستقل كون الرئيس عبد السلام عارف قد أسند رئاسة الأركان إلى شقيقه عبد الرحمن محمد عارف[٥]، كان عبد

---

(١) صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٢) حيدر حنون العتابي، المصدر السابق، ص٣٠٦.

(٣) محمد مجيد: (١٩٢١ - ....) عسكري ضمن لجنة الاحتياط للضباط الأحرار، كان قبل انقلاب ١٤ تموز مقدم ركن ويعمل ضابط ركن في مديرية العمليات العسكرية، وعين مديراً للتخطيط العسكري في شباط ١٩٦٣م بعد انقلاب عبد السلام، وكان من المؤيدين لحركة القوميين العرب ١٩٦٤م - ١٩٦٦م، واعتقل في حزيران ١٩٦٦م لاشتراكه في انقلاب فاشل ثم أُفرج عنه. هيثم حمود صالح جلو الطائي، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٤) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٥) عبد الرحمن محمد عارف: (١٩١٦- ٢٠٠٧م) ولد في بغداد، درس الابتدائية في بغداد بمدرسة دار السلام، ثم أكمل دراسته المتوسطة في متوسطة الكرخ والثانوية المركزية في بغداد واجتازها بتفوق في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٦م، التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها في ٤ تموز ١٩٣٧م وتم منحه رتبة ملازم ثانٍ، وترقّى في المناصب والرتب العسكرية حتى وصل إلى منصب رئيس أركان الجيش بالوكالة عام ١٩٦٣م، وهو أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار ١٩٥٦- ١٩٥٨م، تولى رئاسة الجمهورية بعد مقتل أخيه عبد السلام

السلام محمد عارف راغباً بالتغيير لأجل ابعاد بعض الوزراء عن التركيبة الوزارية الجديدة على شرط أن لا يشمل ذلك التغيير رئاسة الأركان، ولاسيّما بعد طلب الكتلة القومية شمولها بالتعديل مما أزعج عبد السلام عارف، وهدد بالاستقالة والسفر خارج العراق، وحلاً للأزمة قدم طاهر يحيى مقترحاً يكون ناجي طالب وزيراً للدفاع مادام الرئيس عبد السلام مصراً على بقاء شقيقه في منصبه، ولكن ناجي طالب اعتذر عن استلام وزارة الدفاع، فتم ترشيح محسن حسين الحبيب بدلاً عنه(١).

وبعد ذلك وجّه الرئيس عبد السلام عارف كتاباً دعا فيه طاهر يحيى لتشكيل الوزارة الثالثة على أَن تعرض فيه أسماء التركيبة الوزارية على رئاسة الجمهورية(٢) والمباشرة ببرنامج وزارته، وتطبيق الشروط التي اتفق عليها لكي تتخلص من حدة النقد والنشاط المباشر من لدن الوحدويين على سياسة الحكومة وأهم تلك الشروط(٣):-

١. إعادة الحياة الدستورية والبرلمانية.
٢. إعادة إعمار شمالي العراق.
٣. إنشاء مجلس شورى.
٤. العناية بالقوات المسلحة.
٥. تحقيق نصوص اتفاق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

= في ١٧ نيسان ١٩٦٦م، صار رئيساً للوزراء ورئيساً للجمهورية في أيار ١٩٦٧م، أطيح بحكومته في ١٧ تموز ١٩٦٨م، وأُبعِدَ الى أنقرة حتى عام ١٩٨٠م ثم عاد إلى العراق، وغادر إلى الأردن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م. زينب عبد الحسن محمود الزهيري، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة ١٩١٦-٢٠٠٧، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، ٢٠١٠م.

(١) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٨، ص٥.

(٣) جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، ص٥٩ - ٦٠.

وبناءً على ما ورد، وافق طاهر يحيى على طلب الرئيس عبد السلام محمد عارف وعرض أسماء الوزراء عليه وصدر المرسوم الجمهوري المرقم (١٠٢٨) في تشرين الثاني ١٩٦٤م لهيئة الوزارة الثالثة[١].

ضمَّت التشكيلة الوزارية مختلف الاتجاهات السياسية، سبعة منهم وزراء عسكريين من ضمنهم طاهر يحيى ووزيرين كرديين، هما: مصلح النقشبندي ومسعود محمد، فضلاً عن مشاركة بعض الوزراء الناصريين فقد دخل الوزارة اللواء الركن ناجي طالب من الضباط الأحرار، وعضو حزب الاستقلال السابق عبد الستار علي الحسين وهو مدني، وأديب الجادر من المؤيدين للاشتراكية وعبد الهادي الراوي وهو عسكري قومي الاتجاه وفؤاد الركابي من الوحدويين[٢]، وبعد ذلك التشكيل شرعت الوزارة الجديدة بتنفيذ برنامجها الوزاري[٣].

من الملاحظ أن التركيبة الوزارية تكونت من الكتل السياسية والأطياف جميعها، فضلاً عن ذلك أنها تميزت بالخبرة، ولاسيّما أنها ضمَّتْ العديد من الشخصيات التي

---

(١) تشكلت الوزارة من: طاهر يحيى رئيساً للوزراء، ناجي طالب وزيراً للخارجية، صبحي عبد الحميد وزيراً للداخلية، محسن حسين الحبيب وزيراً للدفاع، عبد الكريم فرحان وزيراً للثقافة والارشاد، محمد جواد العبوسي وزيراً للمالية، عبد الستار علي الحسين وزيراً للعدل، شكري صالح زكي وزيراً للتربية، عبد العزيز الوتاري وزيراً للنفط، عزيز الحافظ وزيراً للاقتصاد، شامل السامرائي وزيراً للصحة، عبد الصاحب العلوان وزيراً للإصلاح الزراعي، عبدالفتاح الالوسي وزيراً للأشغال والأسكان، عبد الحسن زلزلة وزيراً للتخطيط، عبد المجيد سعيد وزيراً للمواصلات، أديب الجادر وزيراً للصناعة، عبدالهادي الراوي وزيراً للزراعة، فؤاد الركابي وزيراً للشؤون البلدية والقروية، عبد الكريم هاني وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، مصلح النقشبندي وزيراً للأوقاف، عبد الرزاق محي الدين وزيراً للوحدة، مسعود محمد وزيراً للدولة. عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، الوزارات العراقية، ج٣، ص٨٢-٨٣؛ جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨-١٩٨٨م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٣م، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٨، ص٨.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٢٠.

أسهمت في إنجاح بعض أَعمال الوزارة، وكذلك طُعِّمتْ التركيبة الوزارية ببعض العناصر العسكرية، التي كان لها دور في وضع الوزارة.

ثانياً: الدستور المؤقت ٢٩ نيسان ١٩٦٤م:-

أُنيطت مهمة وضع الدستور المؤقت إلى لجنة من ذوي التخصص في مدة أقصاها (٤٥) يوماً، وذلك على أثر الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف إلى القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤م، إذ تم الاتفاق على تنسيق الجهود لتنظيم عمل الأجهزة الدستورية في كلا البلدين لتحقيق الوحدة بينهما، وكانت لجنة من وزارة العدل قد كلفت مجموعة من الحقوقيين المتمرسين لوضع مسودة الدستور المؤقت[(١)].

كان الدستور المؤقت قد استوحى أَحكامه بالدرجة الأولى من دستور الجمهورية العربية المتحدة، إن لم نقل أن عدداً غير قليل من مواد الدستور الأول جاءت نقلاً حرفياً لمثيلاتها في الدستور الأخير، وإِن عناوين أَبواب وفصول الدستور العراقي جاءت مطابقة تماماً لما هو الحال في نظيره دستور ١٩٥٦م المصري[(٢)]، إذ صيغت مواد ذلك الدستور من دون ان يكون لقادة الأحزاب والقوى السياسية رأي فيه، وبعد إقراره من طرف مجلس الوزراء وجّه رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بياناً الى الشعب العراقي في ٣ أيار قدم فيه الدستور، وفي اليوم نفسه أذاع رئيس الوزراء من مبنى الاذاعة نصوصه[(٣)].

أهم ما ورد في كلمة رئيس الجمهورية على لسان رئيس الوزراء طاهر يحيى ان الدستور المؤقت صار مرجعاً للأحكام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٧، ص١٣٠.

(٢) علي جاسم العبيدي، رئيس الدولة في العراق ٢٣ آب ١٩٢١ -١٦ تموز ١٩٦٨م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣م، ص٣١٢.

(٣) علي حمزة سلمان الحسناوي، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨- ١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٨م، ص١٨٠؛ مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٠٣.

كافة، إذ حدد فيه مدة الانتقال بثلاثة أعوام اعتباراً من تاريخ صدوره، وجاء في الدستور أنه سوف يصدر قانون للانتخابات قبل ستة أشهر من انتهاء مدة الانتقال[١]، ومنع الدستور التدخل في شؤون العدالة والقضاء وإبعاد القوات المسلحة عن السياسة أو الحزبية، وأكد الدستور على الاتجاه الإسلامي الذي كان ينادى به، ولاسيّما في الجانب الديمقراطي، إذ أشار إلى التربية الديمقراطية التي تربى عليها المسلمون وهي الشورى إتباعا لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[٢]، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[٣] إذ وصف الاشتراكية بأنها التعاون الذي يريده الإسلام[٤]، وجاء فيه أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك سواء في الجنس أو الأصل أَو اللغة أو الدين، وأن يتعاون الجميع لخدمة الوطن بما فيهم العرب والأكراد، ويضمن الدستور حقوقهم ضمن الوحدة الوطنية[٥].

تضمن ذلك دستور ١٩٦٤م على (١٠٦) مادة وزعت على ستة أَبواب شمل الأول الدولة والثاني المقومات الأساسية للمجتمع، في حين تناول الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة وخصص الرابع منه لنظام الحكم وتناول الباب الخامس الأحكام العامة، أما السادس فقد تضمن الأحكام الانتقالية[٦].

استبشرت الصحافة العراقية بالدستور المؤقت خيراً وعدَّته أساساً لتثبيت دعائم الاستقرار المنشود وبث الطمأنينة في نفوس المواطنين في العيش في سلام وأمان، وعلى الرغم من الايجابيات العديدة التي تضمنها الدستور إلا أنه تعرض الى نقد شديد من بعض القوى السياسية آنذاك، وقد ردت جريدة الجمهورية على تلك

(١) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٢) سورة ال عمران، الآية ١٥٩.

(٣) سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٤) علي حمزة سلمان الحسناوي، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٥) هادي خماس، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٦) علي حمزة سلمان الحسناوي، المصدر السابق، ص١٨١.

الانتقادات في حينه[١]، ومن الشخصيات التي انتقدت الدستور المؤقت زعيم الحزب الديمقراطي كامل الجادرجي في مذكرة وجهها إلى رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف في ١ حزيران ١٩٦٤م، إذ إنَّ كامل الجادرجي لم يعترض عليها من حيث المبدأ، كون الدستور ضروري وأداة مهمة للبلد وللنظام السياسي، في حين كان اعتراضه على قيام مجلس الوزراء بإعداد وتشريع الدستور دون الرجوع إلى الشخصيات السياسية وعدها أضعافاً للقواعد الدستورية التي استمدت شرعيتها من موافقة الشعب[٢].

ثالثاً: المجلس الاستشاري (مجلس الشورى):-

في الاجتماع الأول لمجلس الوزراء الذي عقد في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م في مقر رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف، والذي حضره نائب رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر ورئيس الوزراء طاهر يحيى والوزراء العسكريين والمدنيين كافة، تم الاتفاق على تشكيل لجنة ضمت وزراء العدل والمواصلات والعمل والشؤون الاجتماعية والاقتصاد والخارجية والمالية والتربية والتعليم، على أن يكون وزير الإرشاد مقرراً لها لإعداد مسودة قانون المجلس الاستشاري، وقد خول مجلس الوزراء اللجنة بدعوة المتخصصين كافة للإفادة من آرائهم، إذ تم تحديد سقف زمني أقصاه شهرين وفضَّلوا أن تكون المدة شهراً واحداً، وقرر المجلس أن يكون واجب اللجنة وضع الكيفية التي سيكون عليها المجلس الاستشاري وتعيين واجباته وتخصصاته وأن تضع له نظامه الخاص[٣].

كان رئيس الوزراء طاهر يحيى، قد دعا إلى تعديل الدستور المؤقت وتفعيل دور السلطة التشريعية في إصدار التشريعات[٤].

---

(١) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٧، ص١٤٢-١٤٤.

(٣) علي حمزة سلمان الحسناوي، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٤) حيدر حنون العتابي، المصدر السابق، ص٣٠٦.

وبعد دراسة شاملة لقانون مجلس الشورى من جانب اللجان المتخصصة، تمت الموافقة عليه بعد أن صادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء، إذ شمل ذلك القانون (٣٢) مادة قانونية، أوضحت كيفية وشروط اختيار أعضائه والواجبات المترتبة عليهم، ودورهم في تنظيم شؤون الدولة العامة وحدود صلاحياتهم ونظامه الداخلي ودور رئيس الجمهورية في الدعوة لعقد المجلس وانتهاء مدة عقده، ومدة العضو في المجلس وحصانته القانونية ضد الاتهامات أو الشكاوى الكيدية أو غير القانونية، التي لا تستند إلى حجج قوية، كذلك وضع ذلك القانون حدود راتب العضو وعمره، وعدم جواز إشغال وظيفة أخرى غير عضوية المجلس، وفضلاً عن تمتع العضو بحصانة لا يجوز إسقاطها عنه إلا بأغلبية أصوات الأعضاء، وأن يكون عراقياً بالولادة ومن أبوين عراقيين، وأن لا يكون محكوماً عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رُدَّ إليهِ اعتباره(١).

قرأ رئيس الوزراء طاهر يحيى من إذاعة وتلفزيون بغداد تعديل الدستور المؤقت في ٣ أيار ١٩٦٤م الذي نص على قيام مجلس الشورى يتولى السلطات التشريعية في البلاد ووضع مشروع الدستور الدائم، وجاء في أسباب تعديل الدستور: "**تحقيقاً لرغبة الشعب في العودة بالبلاد إلى الحياة العامة، ووفاء بالعهد الذي التزمت به حكومة الثورة، بأن يتولى الشعب أموره بنفسه وسعياً لتعجيل إنهاء مدة الانتقال وممارسة السلطة التشريعية، لما تبقَّى من هذه المدة من جانب مجلس الشورى تؤول إليه الصلاحيات التشريعية المقررة للمجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء في الدستور المؤقت ووضع الدستور الدائم للجمهورية العراقية**"(٢).

استلزمت النقطة الثالثة من البرنامج تعديل الدستور المؤقت حينما عدلت المادة (٦٣) إذ صارت تقرأ على الوجه الآتي(٣):

---

(١) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (١٠٤٥)، كانون الأول ١٩٦٤م.

(٢) علي حمزة سلمان الحسناوي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٢٠-٣٢١.

١. إقامة مجلس شورى يكون مقره في بغداد توكل إليه ممارسة السلطات التشريعية في أثناء المرحلة الانتقالية، وحدد عدد أعضائه وشروط العضوية وطرق تعيين الأعضاء وعلاواتهم، وسلطات المجلس والأُسلوب الذي مارس به صلاحياته بموجب قانون صدر لهذه الغاية.

٢. ممارسة مجلس الشورى في أول انعقاد له السلطات التشريعية الممنوحة للمجلس الوطني لقيادة الثورة والوزارة بموجب الدستور المؤقت.

٣. إعداد مسودة للدستور الدائم من طرف مجلس الشورى شريطة ان يعرض الدستور على مجلس نواب منتخب في أول دورة له لدراسته.

٤. ممارسة المجلس الوطني لقيادة الثورة والوزارة السلطة التشريعية لغاية اجتماع مجلس الشورى.

رابعاً: الخطة الخمسية للأعوام ١٩٦٥- ١٩٦٩م:-

في عام ١٩٦٥م صدر قانون الخطة الخمسية ١٩٦٥-١٩٦٩م رقم (٨٧) لعام ١٩٦٥م[١]، حينما أعلنه رئيس الوزراء طاهر يحيى في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥م، وكانت أهداف الخطة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مدى خمسة أعوام[٢]، واتصفت تلك الخطة بالعديد من المواصفات، ولاسيّما أَنها كانت أَول محاولة علمية للتخطيط الشامل في العراق وترجمت أهدافها إلى أهداف قطاعية، ثم إلى مستوى المشروعات، وكذلك كانت تهدف إلى احتساب المتطلبات اللازمة لتحقيق الاستثمارات من عمل فني وعملة أجنبية وموارد محلية[٣]، وأجرت الخطة نوعاً من التوازن في معدلات نمو القطاعات المختلفة، أخذت بالحسبان أثر بعضها

---

(١) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (١١٣٥)، ١ تموز ١٩٦٥م.

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٢١.

(٣) غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص١٧٩.

في البعض الآخر[١]، وكان من ضمن الأَهداف الاقتصادية والاجتماعية الأُخرى التي احتوتها الخطة تحقيقها النمو في الدخل القومي، بما لا يقل عن (٨%) سنوياً، لرفع المستوى المعاشي للسكان، وتقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر رئيس لإيراداته، وذلك عن طريق الاهتمام بتنمية قطاعي الزراعة بمعدل (٧,٥%) سنوياً، والصناعة بمعدل (١٢%) لأجل زيادة مساهمات القطاعين المذكورين في تكوين الدخل، والوصول إلى توازن بين الطاقات الإنتاجية والتوسع في الخدمات الاجتماعية الصحية والعلمية، لما لها من آثار في ارتفاع الكفاية الانتاجية للمواطنين[٢].

أشارت الخطة الاقتصادية الخمسية إلى أن السياسة النقدية والائتمانية التي كانت تستهدف تثبيت تدفق النقود إلى المستوى المناسب، للاستعمال الكامل بلا تضخم وانكماش، وأكدت على ضرورة الانسجام بين السياستين النقدية والائتمانية من جهة وبين الخطة الاقتصادية من جهة أخرى، لأن انعدام الانسجام بين سياستي الدولة المالية والاستثمارية، يُعدُّ من الأسباب الأساسية التي كانت تؤدي إلى تعثر الخطة الاقتصادية[٣]، وعلى ذلك الأساس بلغت نسبة التنفيذ لمشاريع تلك الخطة ما يقرب (٧-٥٤%) إذ كانت أعلى نسبة للتنفيذ في القطاع الصناعي يليه النقل والمواصلات ثم قطاع المباني والخدمات واخيراً قطاع الزراعة[٤].

خامساً: قانون السلامة الوطنية لعام ١٩٦٥م:-

من القوانين المهمة التي تم تنظيمها في وزارة رئيس الوزراء طاهر يحيى، قانون السلامة الوطنية، إذ احتوى على (٣٥) مادة قانونية، وكان السبب في إصداره هو

---

(١) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق، ١٩٥٠م-١٩٧٠م، تطور القطاعات السلعية، بغداد، ١٩٧٠م، ج٢، ص٥٩.

(٢) أمجد خضير رحيم محمد الدوري، المصدر السابق، ص٢٤٢؛ فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠-١٩٧٠م، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧م، ص١٠٦.

(٣) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص٣٢١.

(٤) غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص٣٢١.

سيطرة العسكريين على معظم مناصب الدولة الرئيسية، ولاسيّما الصلاحيات التي كانت ممنوحة للحاكم العسكري العام التي فاقت السلطات الأمنية الأخرى[١]، إذ أَلْغَتْ وزارة طاهر يحيى بموجب القانون آنف الذكر الكثير من أَوامر الإبعاد أو الحجر الصادرة عن المحاكم العسكرية، ولاسيّما ما يخص شمالي العراق، وكذلك المحكومين السياسيين، إذ صدرت قرارات ومراسيم العفو عن العديد من المحكومين، التي كانت صادرة بحقهم أحكام إعدام من ضباط العهد الملكي[٢]، وشرعت حكومة رئيس الوزراء بإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم العسكرية التي بقيت مستمرة منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، إذ أطلق سراح المئات من المعتقلين السياسيين، وأعلن عن تخفيض القيود ضد السياسيين المعتقلين والمبعدين إلى خارج البلاد والموظفين المبعدين عن وظائفهم [٣]، ومن الأمور الأخرى التي تضمنها القانون أمور الحرب أو التهديد (الداخلي والخارجي)، أو انتشار وباء أو كارثة عامة، وقد خول رئيس الوزراء صلاحيات واسعة في المناطق التي شملها إعلان حالة الطوارئ، وذلك دون التقيد بأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية[٤]، فإن ما قصده رئيس الوزراء طاهر يحيى في إصداره ذلك القانون هو إعطاء القضاة المدنيين مساهمة أكبر في هذا الشأن لما تقتضيه طبيعة تلك المرحلة القضائية[٥].

سادساً: قانون اتحاد الطلبة رقم ٩٦ لعام ١٩٦٥م[٦]:-

وجدت حكومة طاهر يحيى من الضروري إصدار قانون ينظم النشاطات الطلابية ويؤسس بموجب ذلك القانون اتحاد يسمى اتحاد الطلبة في الجمهورية

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٨، ص٤٧.

(٢) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص١٠٠.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٢١.

(٤) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (١٠٧١)، ٦ شباط ١٩٦٥م.

(٥) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص٣٥.

(٦) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (١١٣٣)، ٢٧ حزيران ١٩٦٥م ؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٨، ص٩٤- ٩٦.

العراقية، ويكون مركزه في بغداد، وعدّ ذلك الاتحاد منظمة طلابية ثقافية اجتماعية، وقد تضمن ذلك القانون مادتين شملت عدد من الفقرات وهي(١):-

أولاً :المادة الأُولى:-

١. تأسيس اتحاد سمي اتحاد الطلبة في الجمهورية العراقية وكان مركزه بغداد.
٢. أعضاء الاتحاد هم الطلبة ويقسمون على أعضاء عاملين في الكليات والمعاهد العليا وأعضاء منتسبين هم طلبة المدارس بعد مرحلة الدراسة المتوسطة.

ثانياً: المادة الثانية:-

كان هدف الاتحاد يرمي إلى تحقيق الأغراض الآتية:-

١. بث الروح الجامعية السليمة بين الطلاب وتحقيق التعاون بينهم وبين أساتذتهم.
٢. تحقيق التعاون في مختلف هيئات الجامعة في تطبيق الأَنظمة والقوانين.
٣. التنظيم في فعاليات الطلاب اللاصفية من ثقافية وفنية واجتماعية ورياضية.
٤. التعاون في إتاحة الفرص للطلاب لممارسة الأساليب الديمقراطية السليمة.

سابعاً: تأسيس شركة النفط الوطنية:-

حينما جاءت حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى الثالثة إلى رئاسة الوزراء استثمرت قانون رقم (٨٠) وحققت بموجبه انجازاً وطنياً، وهو تأسيس شركة النفط الوطنية التي عادت على البلاد بفوائد اقتصادية ومالية كبيرة ساعدت بشكل كبير على تطوير القطاع النفطي، وقد جسد ذلك في منهاج وزارته، إذ ذكر قائلاً: "**أن الحكومة ستعمل على قيام صناعة نفطية تكون أساساً لفعاليتنا الوطنية في استثمار المناطق التي أعيدت حقوقها الى الدولة بموجب القانون رقم (٨٠)، وستبدأ ذلك بتحقيق مشروع شركة النفط الوطنية، وستعمل كذلك على تطوير صناعة النفط الإنتاجية القائمة وحلَّ مشاكلها بما ينسجم وتطلعات العصر**"(٢).

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: غازي فيصل، نضال الاتحاد الوطني لطلبة العراق عبر بياناته ومؤتمراته العامة ١٩٦١-١٩٧٢م، المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة العراق، بغداد، ١٩٦٨، ص١٨٥-١٨٦.

(٢) جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٩٢٣)، ٩ كانون الأول ١٩٦٣ م.

وتم على إثر ذلك تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء عدت تقريراً حَدَّدَ سياسة الحكومة النفطية والخبراء هم[١]: خير الدين حسيب وعبد اللطيف الشواف وعبد الله إسماعيل، وقد جاء في التقرير ما يأتي[٢]:

١. إقامة شركة نفط وطنية وجعلها أداة لتطبيق القانون رقم (٨٠).
٢. تحديد سقف زمني مدته ستة أشهر للشركة لتتقدم بطلب بتخصيص أراضي لعملياتها.
٣. التوصل الى اتفاق بين الحكومة والشركات حول النقاط المختلف عليها.
٤. إجراء مفاوضات لأجل التوصل إلى اتفاق مع الجهات المالكة للشركات العاملة في العراق مع شركة النفط الوطنية يتماشى مع روح العصر وأفكاره وبناءً على تقرير الخبراء صارت حكومة طاهر يحيى تسعى لتأسيس شركة نفط وطنية تأخذ على عاتقها إدارة الأراضي التي انتزعها قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١م ، وفي ٨ شباط ١٩٦٤م شرعت الحكومة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية[٣].

الأسباب الموجبة لتشريع ذلك القانون[٤]:-

إن أَهم ما استهدفته سياسة النفط لحكومة الجمهورية العراقية التي تضمنها المنهاج الوزاري المعلن في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٣م إنشاء صناعة نفط وطنية كانت أساساً للفعاليات النفطية المقبلة في استثمار المناطق التي أعيدت حقوق استثمارها إلى الدولة بموجب قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١م، ووضع الأسس اللازمة لتنميتها وتطويرها بغية إيجاد اقتصاد نفطي متقدم لم يقتصر مداه على تصدير النفط الخام فحسب، بل تعدّاه إلى ممارسة الصناعة النفطية في مراحلها المتعددة لتحقيق تفاعل أوسع للاقتصاد النفطي مع الاقتصاد القومي العام.

---

(١) جريدة العرب، بغداد، العدد (١٧٥)، ٢٥ كانون الأول ١٩٦٣م.

(٢) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٢٣- ٢٢٤.

(٣) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٤) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (٩١٢)، ٨ شباط ١٩٦٤م.

نصَّ القانون رقم (٨٠) الذي صدر في حكم عبد الكريم قاسم على تحديد المناطق الخاضعة لاستثمار شركات النفط الأجنبية العاملة بالمناطق المستثمرة فقط، وحددت المادة الثانية من القانون المذكور المناطق لكل شركة من الشركات وفق جدول مرفق بالقانون، ونصت المادة الثالثة منه على تخصيص أراضي احتياطية أخرى للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحددة لكل شركة، ونصت المادة الرابعة منه على انتزاع الأراضي الأخرى كافة، غير المستثمرة من لدن الشركات[١].

تضمن القانون مواداً كثيرةً بينت أغراض الشركة، وأَهدافها وقد جاء في المادة الثانية من القانون[٢]:-

١. من مهمات الشركة العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية والتنقيب عن النفط واستخراجه وإنتاجه وتصفيته وتخزينه وتوزيعه.
٢. من حق الشركة أن تقوم بتأسيس شركات بمفردها أو مع غيرها أو أن تسهم مع شركات قائمة.
٣. من حق الشركة التعاقد مع شركات تقوم بأعمال لها علاقة بأعمالها.
٤. من حق الشركة إنشاء شركات برأس مال مملوك كله لها وفقاً لنظام أساسي كانت تصدره.
٥. لا تمارس الشركة عملية تصفية وتوزيع المنتجات النفطية لأغراض الاستهلاك المحلي داخل العراق، مادام هناك مؤسسات حكومية أخرى كانت تحتكر قانوناً هذه العملية.

المادة الثالثة:-

١. للشركة الحق في ممارسة الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون في الأراضي العراقية جميعها عدا المناطق المتحولة بحكم المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لعام

---

(١) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص١٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٧.

١٩٦١م، وكذلك الأراضي التي كانت قد تخصصها لها الحكومة بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور.

٢. للشركة أن تختار المناطق التي ترغب في ممارسة عملياتها فيما يخصص لها مجلس الوزراء تلك المناطق بناءً على توجيه وزير النفط.

٣. تقدم الشركة طلباً لتحديد المناطق التي ترغب في ممارسة عملياتها فيها في مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ هذا القانون.

المادة الرابعة:-

١. يكون رأس مال الشركة (٢٥) مليون دينار تدفعه الحكومة بطلب من مجلس إدارة الشركة، وموافقة مجلس الوزراء وممكن زيادته بحسب الحاجة إلى الحد الذي يقرره مجلس الوزراء.

٢. على الحكومة أن تسلم الشركة رأس مال أو جزءً منه على شكل إعانات مقومة بالنقد.

٣. مسؤولية الشركة محددة برأس مالها.

ولتطمين الشركات العاملة في العراق عقد وزير النفط عبد العزيز الوتاري[١] مؤتمراً صحفياً في ٩ شباط ١٩٦٤م وعَدَ فيه بتعيين مجلس للشركة مشيراً الى سياسة الحكومة في المجال النفطي، إذ طمأن الشركات بعدم رغبة الحكومة في تأميم النفط وقال: "**لم تطلب الشركات من الحكومة ضمانات جديدة بعدم التأميم ولم تكن هناك نية بالتأميم مادامت الشركات تقوم بعمل مستمر للحكومة، وأن الحكومة ستساعد الشركات لتزيد من إنتاج النفط**"[٢].

شكلت الحكومة وفداً في ٢٧ شباط ١٩٦٤م، برئاسة عدد من الخبراء النفطيين وهما غانم الفيصل وعبد الله إسماعيل لمفاوضة الشركات العاملة في العراق بشأن

---

(١) عبد العزيز الوتاري: (١٩٣٠- ...)، ولد في نينوى، حصل على شهادة الدكتوراه في هندسة النفط من كلية كولورادو الأمريكية، عين وزيراً للنفط للمدة من ٨ شباط ١٩٦٣م إلى ١٦ أيلول ١٩٦٥م. سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٢) علياء حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢٧.

الموضوعات المختلف عليها بين الحكومة والشركات النفطية[١]، وقبل انطلاق جولة المفاوضات وصل إلى بغداد رئيس مجلس إدارة شركة نفط العراق المدعو (دالي) Daly، وأجرى جولتين من المفاوضات الأولى في شباط ١٩٦٤م مع وزير النفط عبد العزيز الوتاري والثانية حضرها أيضاً رئيس الوزراء طاهر يحيى، إذ سبق لدالي أن التقى سفراء كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وممثل العراق في منظمة الأوبك عبد الرحمن البزاز[٢]، وقد أشار في التقرير الذي قدمه إلى مدرائه في ١٢ آذار ١٩٦٤م، إلا أنه اعترض قانون شركة النفط الوطنية وقال أن الطرفين لم يتوصلا إلى موقف محدد فإن المفاوضات لن تصل إلى نتيجة، ويعني

---

(١) هادي خماس، المصدر السابق، ص١٣٦؛ سنان صادق حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٢) عبد الرحمن البزاز: (١٩١٣-١٩٧١م) ولد في بغداد، درس في مدرسة دار السلام الابتدائية عام ١٩٢٣م، وتخرج فيها في أيلول ١٩٢٨م، ثم دخل الثانوية المركزية وتخرج فيها عام ١٩٣٢م، ومستواه العالي أهله للقبول في كلية الحقوق التي تخرج فيها عام ١٩٣٥م، ثم أكمل دراسته العليا في جامعة لندن، كان أحد المؤيدين لحركة رشيد عالي الكيلاني إذ سجن بعد فشل الحركة في أيار ١٩٤١م، عين في نهاية الحرب العالمية الثانية عميداً لكلية الحقوق وبقي في ذلك المنصب حتى عام ١٩٥٦م، إذ عفي من منصبه لاحتجاجه على موقف الحكومة العراقية من العدوان الثلاثي على مصر، أُعيد تعيينه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عميداً لكلية الحقوق حتى آذار ١٩٥٩م ليعتقل بعد اختلافه مع حكومة عبد الكريم قاسم، وحين الإفراج عنه غادر إلى القاهرة وبقى فيها لاجئاً سياسياً حتى شباط ١٩٦٣م، إذ عين سفيراً في مصر ثم سفيراً في بريطانيا، وفي المدة ١٩٦٤- ١٩٦٥م عين نائباً لرئيس الوزراء، وبعد أُسبوعين تقريباً تولى منصب رئيس الوزراء، وبهذا صار أول رئيس وزراء مدني عراقي منذ عام ١٩٥٨م، استقال في آب ١٩٦٦م واعتقل بعد انقلاب حزب البعث عام ١٩٦٨م. محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨م، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠١م؛ جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ – ٢٠٠٠، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٤٢.

بذلك حصول الشركة على تعويضات عن خسائرها من حقوق الامتياز وما هي التعويضات التي يمكن للدخول في المفاوضات على أساسها[١].

بدأت المفاوضات في بغداد بين وفدي الحكومة والشركات المالكة لشركات النفط العاملة في العراق في ٢ أيار ١٩٦٤م، التي مثَّلها كل من مدير شركة النفط الفرنسية (دانيه) Dany ومدير شركة النفط البريطانية (ستوكيل) Stokwell ومدير شركة (سكوني موبل) الأمريكية (موزز) Mosis وأحد كبار موظفي شركة نفط العراق المحدودة في لندن (بيرد) Beared[٢]، وقد استمرت المباحثات بشأن الموضوعات المختلف عليها منذ أعوام عديدة، والتي وصلت إلى أحد عشر موضوعاً، أضاف إليها الوفد العراقي المواضيع الخمسة الأخيرة[٣].

انتهت في ٣ حزيران ١٩٦٥م أي استمرت ثلاثة عشر شهراً عقد في أثنائها مئة وخمس عشرة جلسة استغرقت من الزمن ما يزيد على الأربعمئة ساعة[٤]، وقد شارك طاهر يحيى في بعض اجتماعات المفاوضات بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للنفط وكالة[٥]

---

(١) أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٤.

(٣) تضمن جدول أعمال المباحثات الآتي: التخلي عن الأراضي غير المستثمرة، والقانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١م، تصفية حساب كلفة الإنتاج، مساهمة العراق في رأس مال الشركات، نفقات التسويق، الغاز الطبيعي، تعيين المدير العراقي، دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل، استعمال العراقيين، استعمال الناقلات العراقية، أسعار النفط، تجهيز المصافي بالنفط الخام بسعر الكلفة، تدبيل طرق كيل النفط، تصدير نفط خانقين، الغاز الطبيعي المصدر إلى سوريا، تنفيق الربح. حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص١٨٣ – ١٨٤؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٨، ص١٢٧ – ١٢٨؛ عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، منشورات دار الكتب العصرية صيدا، بيروت، د.ت، ص٢٣٠.

(٤) أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص١٢٠؛ عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٥) يُنظر الملحق رقم (١٠). الملفة الشخصية لطاهر يحيى، الكتاب المرقم (١٠١٠)، ٣١ تشرين الأول ١٩٦٤م.

كما مبين في الجدول الآتي[١].

ت	الاجتماع	التاريخ	الساعة	المكان
١	الاجتماع الأول	١٠ تشرين الثاني١٩٦٤م	من الساعة السادسة حتى الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثون مساءً	مقر رئيس الوزراء طاهر يحيى
٢	الاجتماع الثاني	٢٣ كانون الأول١٩٦٤م	من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة التاسعة مساءً	مقر رئيس الوزراء طاهر يحيى
٣	الاجتماع الثالث	٦ آذار ١٩٦٥م	من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة مساءً	مقر رئيس الوزراء طاهر يحيى
٤	الاجتماع الرابع	٩ آذار ١٩٦٥م	من الساعة السادسة والدقيقة الثلاثون مساءً حتى الساعة التاسعة مساءً	مقر رئيس الوزراء طاهر يحيى

أعلن رئيس الوزراء طاهر يحيى: **"أن شركة النفط الوطنية ستقوم بدور كبير في استغلال موارد العراق من النفط، وتحقيق الآمال المعقودة عليها، وبشَّر العراقيين بأن شركات النفط الأجنبية أبدت استعدادها لتنفيذ مطالب العراق كلها لصالح الشعب العراقي"**[٢].

وعلى الرغم من حرص الحكومة العراقية على سرية المباحثات النفطية، إلا أن القوى السياسية استطاعت بوسائلها الخاصة معرفة ما يدور في تلك المباحثات النفطية، ورأت فيها تفريطاً بحقوق الشعب، فاستعملت الوسائل جميعها لإحباط تلك المباحثات فتم تهديد أَعضاء الوفد المفاوض عبر الرسائل، وكذلك إصدار المناشير وكتابة الشعارات على جدران المباني[٣]، وعلى إثرِ تلك التهديدات قدم رئيس الوفد المفاوض وزير النفط عبد العزيز الوتاري شكوى إلى رئيس الجمهورية عبد السلام

(١) أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٢) عبد الله بهلول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، تقديم: كمال مظهر أحمد، جعفر العاصمي للطباعة الفنية الحديثة، بغداد، ٢٠٠٩م، ص٢٣٦.

(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٨، ص١٢٨.

عارف ضد بعض السياسيين الذين كانوا يهاجمون المباحثات والقائمين عليها، ولأجل عرقلتها وأنهم كانوا يعدونها (لعبة سياسية)، وقد أجابه رئيس الوزراء طاهر يحيى: "**أنه ليس لرأي هؤلاء السياسيين أية قيمة وأنّه يعرف أساليبهم ويعد لهم ما يوقفهم عند حدهم إذا ما حاولوا اللعب عليه**" وأضاف قائلاً: "**انه ورئيس الجمهورية كانا يؤيدان تسوية الخلافات القائمة مع الشركات، وأنهما اللذان سيتخذان القرار النهائي**"، وقال أحد أعضاء الوفد المفاوض عبد الله إسماعيل: "**إن الرئيس عبد السلام عارف اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر هاتفياً وأخبره بالمرحلة التي وصلت اليها المباحثات النفطية وسأله إن كان يوافق عليها فأجابه جمال عبد الناصر بأن: المشكلة هي مشكلة عراقية وانه يبارك أية سياسة أو قرار تتخذه الحكومة العراقية يحقق مصلحتها**"(١).

يبدو أن الرئيس عبد السلام محمد عارف أراد أن يسد الطريق أمام معارضة الناصريين للاتفاق بأخذ موافقة الرئيس جمال عبد الناصر عليه.

كان رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى مقتنعين بالاتفاقية وكانا يخشيان معارضة أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وعدد من الوزراء، وكان لا بد من عرض الاتفاقية على المجلس الوطني لدراستها والإطلاع على محتوياتها، بحيث يستوعب مضمونها لضمان الموافقة عليها، وبعد اجتماع حضره العديد من الوزراء العسكريين من غير أعضاء المجلس وأجراء المداولات والمناقشات اللازمة، انتهت برفض الاتفاقية بالإجماع مما جعل رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى غير قادرين على الدفاع عنها أو عرضها بجلسة مشتركة على المجلسين، وانتهت تلك الاتفاقية، وأمر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بحفظها، لأنها رفضت من جانب المجتمعين لها(٢).

---

(١) عبد الله إسماعيل، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨، لندن، ١٩٨٩، ص٩٩.

(٢) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٥٤.

ثامناً: الأزمة الوزارية عام ١٩٦٥م:-

لم ينجح التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الوزراء على وزارته في إعادة الثقة بين الرئيس عبد السلام محمد عارف وبقية زملائه القوميين، وقد أوضح وزير الداخلية صبحي عبد الحميد أسباب الخلاف قائلاً: "**أن الخلاف أو الصراع الذي حدث بين الرئيس عبد السلام والقوميين لم يكن لأجل السلطة**"[١]، بينما قال سفير مصر في العراق أمين هويدي: "**أن أسباب الصراع بين الرئيس عارف والضباط القوميين كانت شخصية على السلطة**"[٢].

وحينما أدرك الضباط القوميين، ولاسيّما كتلة صبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق[٣]، مماطلة الرئيس عبد السلام عارف في السير في طريق الوحدة وسعيه إلى الاستحواذ على السلطات كلها، وتحوله إلى حاكم فردي، ومسارعته إلى تعديل

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٢) أمين هويدي، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٣) عارف عبد الرزاق: (١٩٢١ – ٢٠٠٧م) ولد في قرية كبيسة التابعة إلى محافظة الأَنبار، بعد إكمال دراسته الابتدائية في قريته، انتقل إلى بغداد وأكمل الدراسة المتوسطة عام ١٩٣٩م، ودرس في الثانوية العسكرية في العام ذاته، وفي عام ١٩٤١م دخل الكلية العسكرية وتخرج عام ١٩٤٣م برتبة ملازم ثان، وفي عام ١٩٥١م دخل كلية الأَركان وفي عام ١٩٥٣م تخرج منها، وفي عام ١٩٥٨م صار آمراً على القاعدة الجوية في الحبانية، له دور في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م، وبعد نجاح الانقلاب عين وزيراً للزراعة، وفي عام ١٩٦٥م عين رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، وفي عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦م قام بمحاولتين انقلابيتين لكنهما فشلتا، الأُولى ضد حكم الرئيس عبد السلام عارف، ولجأ بعدها إلى الجمهورية العربية المتحدة، والمحاولة الثانية ضد حكم الرئيس عبد الرحمن عارف وعلى إثرها سجن وفي عام ١٩٦٧م أطلق سراحه، ساهم عام ١٩٩٠م مع المعارضة العراقية خارج العراق في عقد الاجتماعات وانتخب عام ١٩٩٢م رئيساً للجمعية الوطنية. ميثاق حبيب حسين علي المحمدي، عارف عبد الرزاق ودوره العسكري والسياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية التربية، جامعة الأَنبار، ٢٠١٢م، ص١٢؛ هيثم حمود صالح، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.

الدستور المؤقت لإلغاء قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة، وليبقى وحده صاحب السلطة العليا في الدولة[١].

أخذت الكتل داخل وخارج السلطة تعمل باتجاه الصدام فيما بينها لأجل السلطة، مما أضطر الرئيس جمال عبد الناصر إلى التدخل شخصياً عن طريق برنامج العمل السري الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩ أيار ١٩٦٥م، الذي دعا فيه الأطراف المتنازعة إلى إنهاء التكتل داخل الجيش، وإبعاده عن السياسة ليتفرغ إلى مهامه الأساسية في الحفاظ على العراق، بدلاً من استعماله من جانب الأطراف المتصارعة لأغراضها الخاصة[٢].

تداعت الأحداث بسرعة كبيرة أثناء وجود عارف عبد الرزاق في فرنسا ففي شهر حزيران ١٩٦٥م تجددت وبشكل قوي المشاكل السياسية بين الرئيس عبد السلام عارف والقوميين أثارها وزير الإرشاد عبد الكريم فرحان[٣]، إذ عدها البعض القشة التي قصمت ظهر البعير[٤].

بدأت الأزمة مساء يوم ٢٣ حزيران ١٩٦٥م حينما اتصل سكرتير عام رئاسة الجمهورية بمدير وكالة الأنباء العراقية، وطلب منه نشر خبر عن تطورات الأوضاع

(١) علي حمزة الحسناوي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٢) حيدر حنون العتابي، المصدر السابق، ص٣١١.

(٣) عبد الكريم فرحان: (١٩٢٢ – ٢٠١٥م) ولد في قضاء الصويرة في محافظة واسط، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨م وتخرج عام ١٩٤٢م، دخل كلية الأركان في عام ١٩٤٩ – ١٩٥١م، التحق بكلية الحقوق، أحد أَعضاء تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٦م، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م عين بمنصب قائد موقع بغداد، ثم قائد الفرقة الأولى في كركوك، عين وزيراً للإرشاد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، وفي حزيران عام ١٩٦٥م استقال عن منصبه بسبب الخلاف مع الرئيس عبد السلام عارف، عين أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي، ثم عين وزيراً للزراعة عام ١٩٦٧م في حكومة طاهر يحيى الرابعة، وبعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م ترك العمل السياسي وتوجه إلى ممارسة المحاماة. عبد الكريم فرحان، المصدر السابق.

(٤) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٦.

في الجزائر التي انتهت بإزاحة الرئيس أحمد بن بيلا[١]، عن الرئاسة في الانقلاب الذي قام به ضده هواري بومدين[٢]، على أن يكون الخبر موضوع التعليق لرئيس الصحافة والإذاعة في اليوم التالي، وكان نص الخبر كالآتي "**أن أحداث الجزائر تستأثر باهتمام رجال الثورة في العراق، وعلى رأسهم الرئيس عبد السلام عارف، الذي كان يتابع الموقف في القطر الشقيق، انطلاقاً من حرص العراق على ثورة الجزائر ومسيرتها، وإن الرئيس عبد السلام عارف والرئيس جمال عبد الناصر على**

(١) أحمد بن بيلا: (١٩١٨ – ٢٠١٢م) ولد في مدينة مغنية بالقرب من وهران، وعمل في تلمسان، والتحق بالخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، واشترك في المعارك الفرنسية والإيطالية في الحرب العالمية الثانية، انتخب عضواً في مجلس بلدية مرنية عام ١٩٤٦م، وصار نائباً في حركة أنصار الحريات الديمقراطية، واشترك بالمنظمة الخاصة، وعين قائداً في مدينة وهران ١٩٤٨م، وقبض عليه وحكم عليه بالسجن لمدة ثمانية أعوام من ١٩٥٢م، وتمكن من الفرار من السجن والتوجه إلى القاهرة، اشترك في ثورة ١٩٥٤م، اختطفته المخابرات الفرنسية في أثناء سفره جواً من المغرب إلى تونس عام ١٩٥٦، واعتقل لمدة ستة أعوام، أفرج عنه بعد اتفاقية إيفيان يوم ١٩ آذار ١٩٦٢م، تولى رئاسة الجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال. روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلا، ترجمة: العفيف الأخضر، ط٣، بيروت، ١٩٦٧، ص٥؛ شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠١٤/١٢/٢٢، www.ar.m.wikipedia.org.

(٢) هواري بومدين: (١٩٣٢ – ١٩٧٨م) ولد في قرية بني عدي، وهو بن محمد بن إبراهيم بن خروبة، درس الكتاب في المدرسة القرآنية، ومن ثم المدرسة الفرنسية أيضاً وتعلم الفرنسية، وفي سن الرابعة عشر من عمره انضم إلى حزب الشعب الجزائري، ثم ترك أهله، وانظم إلى مدرسة الكتاني في مدرسة مدينة قسنطينة، وأنهى دراسته فيها، استدعى إلى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي وهو في الثامنة عشرة من عمره، وقد هرب من الجيش والتجأ إلى مصر عام ١٩٥١م، ودرس في الجامع الأزهر في القاهرة إلى أن أكمل تعليمه الديني، وانضم إلى جبهة التحرير الوطني، وتدرج فيها حتى صار قائد لولاية الخامسة، وبعدها صار قائداً على جيش الحدود، وصار وزيراً للدفاع في حكومة الرئيس أحمد بن بلا، ثم انقلب عليه يوم ١٩ حزيران عام ١٩٦٥م، ليتسلم رئاسة الجمهورية الجزائرية. صباح نوري هادي العبيدي، هواري بومدين ودوره السياسي والعسكري في تاريخ الجزائر ١٩٣٢ – ١٩٧٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ديالى، كلية التربية، ٢٠٠٥م.

اتصال مستمر حول الموقف في الجزائر، وإن هذه الاتصالات تضمنت بذل المساعي الحميدة للحفاظ على حياة الرئيس أحمد بن بلا"(١).

تسلم المذيع في إذاعة بغداد في ٢٤ حزيران ١٩٦٥م نص مقالات الصحف وتعليقها على الموضوع، ووجد أن إذاعة نصها الحرفي قد يستغرق مدة طويلة، فاتصل المدير العام للإذاعة والتلفزيون عبد اللطيف الكمالي الذي أمره باختصار التعليقات، حتى لا يتم تجاوز الوقت المحدد، ونفذ المذيع تعليمات رئيسه، واستمع الرئيس عبد السلام عارف إلى ما أُذيع فوجد أن تعليماته لم تنفذ فكلف عبد الله مجيد معرفة سبب عدم تنفيذها، وقام عبد الله مجيد بالاتصال بمدير الإذاعة والتلفزيون عبد اللطيف الكمالي، وكلفة بإعادة النص الحرفي للتعليقات في نشرة أقوال الصحف المسائية، إلا أنَّ الأَخير رفض الطلب الموجه له مبرراً سبب الرفض بأن الخبر فيه دعاية شخصية لرئيس الجمهورية، الأمر الذي كان ينافي واجب الإذاعة وغضب عبد الله مجيد بعد أن وجد أن أَوامر رئيس الجمهورية لا يمكن تنفيذها، بل وتم الاعتراض عليها من موظف بدرجة مدير عام، واتصل عبد الله مجيد بأحد المذيعين مباشرة وكلفة بإذاعة المطلوب، ونفذ المذيع التعليمات التي دفعت عبد اللطيف الكمالي إلى توجهه غاضباً إلى وزير الإرشاد عبد الكريم فرحان وطرح عليه الموضوع، فانضم وزير الإرشاد فوراً إلى مدير عام الإذاعة والتلفزيون وأيده على موقفه هذا(٢)، أدى ذلك إلى غضب وزير الثقافة والإرشاد، وقام بتوجيه كتاب سري إلى رئيس الوزراء طاهر يحيى(٣)، مما جعل رئيس الجمهورية يشعر بأن الكلام كان

---

(١) هادي خماس، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٢) أمين هويدي، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٣) نص الكتاب السري والشخصي الموجة إلى رئيس الوزراء طاهر يحيى في ٢٥ حزيران ١٩٦٥م من جانب وزير الثقافة والإرشاد "**الموضوع مهمة الإذاعة والتلفزيون ودورها الإعلامي، إن واجبات الإذاعة والتلفزيون خطيرة وفي مقدمتها بناء الإنسان العربي، وتعميق المفاهيم القومية والإنسانية وتوعية المواطن وتربيته، لكن لمست أن بعض المسؤولين ما زالوا يتصورون أن هذه الأجهزة وجدت للدعاية للحكام والمسؤولين، فأخذوا**

موجهاً إليه إهانة لشخصه، واتصل هاتفياً برئيس الوزراء طاهر يحيى في مقره وكان عبد الكريم فرحان متواجداً هناك في تلك اللحظات، وأسمع الأَخير كلاماً كان مؤثراً لدرجة أن عبد الكريم فرحان أَصر على تقديم الاستقالة وقدمها فعلاً إلى رئيس الوزراء طاهر يحيى، وغادر العراق إلى القاهرة في اليوم الثاني من الاستقالة[١]، وعلى إثرِ تلك الاستقالة قدم بعض الوزراء القوميين استقالاتهم تضامناً مع عبد الكريم فرحان وهم كل من وزير الداخلية صبحي عبد الحميد، ووزير الصناعة أديب الجادر، ووزير العدل عبد الستار علي الحسين، ووزير الشؤون البلدية فؤاد الركابي، ووزير الاقتصاد عزيز الحافظ، وبذلك صار عدد الوزراء المستقلين "**ستة وزراء**"[٢]، بل صارت الأزمة الوزارية مشكلة حقيقية ليس مجرد تقديم ستة وزراء استقالتهم فحسب، ولكن بعد أن لمحَ وزراء آخرون لرئيس الوزراء طاهر يحيى بأنهم ينوون الاستقالة كذلك، من تلك الوزارة التي صارت ناقصة وغير متكاملة بسبب الخلافات[٣].

بعد خروج تلك العناصر القومية المهمة من الوزارة صار الجو مهيئاً ليتصرف الرئيس عبد السلام محمد عارف بكل انفراد في السيطرة على المؤسسة الحكومية، إذ تدخل في صلاحيات وزارة الدفاع في نقل العديد من ضباط الكتلة القومية إلى خارج

= **يضغطون على الموظفين فأربكوا أمور هذه الأجهزة وأثروا على مناهجها، فكرهها الشعب ورغب عنها، أرجو تفضلكم بإصدار الأوامر للمعنيين والمسؤولين لتقدير هذه الناحية، وعدم الاتصال بأي موظف من موظفي المديرية المذكورة، عدا مديرها العام، وزير الثقافة والإرشاد، صورة منه إلى مدير الإذاعة والتلفزيون، وكالة الأنباء العراقية، رئاسة ديوان الجمهورية أرجو تبليغ موظفيكم بذلك**". عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص١٧٢.

(١) أمين هويدي، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٢) عبد الكريم فرحان، صبحي عبد الحميد، وفؤاد عارف، وعزيز الحافظ، وأديب الجادر، وعبد الستار عبد الحسين. جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٤٨٦)، ٤ حزيران ١٩٦٥م.

(٣) صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص٢٣٣؛ للمزيد من التفاصيل ينظر:
J.H. Bamtery, British Petroleum and Global, 1950 – 1975, The Challenge of Nationalism, New York, 1985, P.168.

بغداد، مما دفع وزيري الدفاع والخارجية إلى تقديم استقالتيهما(١)، وحينما تخلص الرئيس عبد السلام محمد عارف من خصومه المناوئين لسلطته، بدأ في التفكير للتخلص من رئيس الوزراء طاهر يحيى، فبدأ يناور لإبعاده من رئاسة الوزارة، إذ طلب من صديقه سعيد صليبي وحميد قادر معاونة عارف عبد الرزاق، والعمل على إقناعه للتعاون معه، وحينما عاد صديقاه الوسيطان وأخبراه باستعداد عارف عبد الرزاق للتعاون، باشر الرئيس عبد السلام محمد عارف بوضع الخطط لإبعاد رئيس الوزراء طاهر يحيى عن الوزارة(٢).

علم رئيس الوزراء طاهر يحيى أن الرئيس بدأ يخطط لإبعاده عن الوزارة، وإقناعه بضرورة فسح المجال للآخرين على أساس خدمة البلاد، زادت الأزمة أكثر حينما كانت تنقل إلى الرئيس عبد السلام عارف ما يقوله طاهر يحيى في مجالسه الخاصة وبالعكس، وكذلك أن طاهر يحيى كان على معرفة بأن الأشخاص المحيطين بالرئيس وراء الأزمات كلها التي حصلت(٣).

حاول رئيس الوزراء طاهر يحيى إرضاء الجميع حتى الرئيس وحاشيته ووزرائه والضباط والأصدقاء والناس، ولكنه لم ينجح في المحافظة بمركزه رئيساً للوزراء أطول مدة ممكنه أمام النزاعات التي كانت أقوى منه(٤).

بعد نجاح الرئيس عبد السلام عارف بتمزيق وزارة طاهر يحيى، دعا إلى عقد اجتماع في القصر الجمهوري، إذ شهد الاجتماع توتراً شديداً وعلى إثرها قدم رئيس الوزراء استقالته من رئاسة الوزارة يوم ٥ أيلول ١٩٦٥م، وختم كلامه بالمثل الشعبي العراقي "**يردس حيل الما شايفها**"، وألفت حكومة جديدة برئاسة عارف عبد الرزاق،

---

(١) علي حمزة سلمان الحسناوي، المصدر السابق، ص٢٠٧؛ أديث وائي ايف، بينروز، المصدر السابق، ص٥٢.

(٢) خليل كنه، العراق أمسه وغده، بيروت، ١٩٦٦م، ص٤١١.

(٣) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٤) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٦١.

وأذيعت أسماء الوزراء الذين كان أغلبهم ممن رشحهم رئيس الجمهورية عبد السلام عارف[١].

الملاحظ مما تقدم ومنذ بداية الأزمة الوزارية، أن طاهر يحيى لم يكن طرفاً في النزاع الحاصل، لأنه أراد معالجة الأزمة وحلها بكل الوسائل المتاحة، ولكن الأوضاع تدهورت أكثر من ذلك، ولم يتم السيطرة عليها، ولاسيّما أنه كان يضن إن تلك الخلافات شخصية يمكن معالجتها بطريقة أو بأخرى، ولكن الأيام أثبتت عكس ذلك حينما قدَّم عدد من الوزراء استقالاتهم إلى رئيس الوزراء طاهر يحيى، مما دعا الأخير تقديم استقالته بعد أن تبين رئيس الوزراء طاهر يحيى أن الرئيس عبد السلام عارف وبتحريض من المقربين له حاولوا إبعاده عن منصبه، وفعلاً تمكن عبد السلام محمد عارف من التخلص من الوزراء الذين كان يضنهم يقفون ضد أي قرار سوف يصدره.

---

(١) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص١٧٦.

أولاً: الوزارة الجديدة ومنهاجها:-

نتيجة للمشاكل الداخلية التي شهدتها وزارة عبد الرحمن عارف[١]، وبسبب العدوان الصهيوني في ٥ حزيران ١٩٦٧م أُجبر عارف على التخلي عن رئاسة الوزراء في ٦ تموز فسلمها إلى طاهر يحيى[٢]، ولاسيّما بعد اعتذار ناجي طالب عن تشكيلها، فتم عرضها من لدن رئيس الجمهورية إلى طاهر يحيى، فشكلها الأخير في ١٠ تموز ١٩٦٧م[٣]، جاء في كتاب التكليف:"**بناءً على تخلينا عن رئاسة الوزراء ونظراً لثقتنا بكم، ولما نعهده فيكم من دراية واخلاص، قررنا اسناد الوزارة اليكم استناداً إلى المادة (٤٣) من الدستور المؤقت، على أن تعرضوا علينا أسماء زملائكم، مع مراعاة تحقيق المنهاج الوزاري**"[٤]، وفي ضوء ذلك بعث طاهر يحيى بكتاب جاء فيه:"**تشرفت بتكليفكم إياي لتشكيل الوزارة فحمداً لله على ثقتكم العالية وتقديركم، وانني إذ أؤكد لسيادتكم العزم والتصميم على تنفيذ ما تفضلتم به في كتاب التكليف وأعرض لسيادتكم أسماء زملائي راجياً الموافقة**"[٥].

أُلفت الوزارة يوم ١٢ تموز ١٩٦٧م، وعرضت أسماء أعضائها على رئيس الجمهورية[٦].

---

(١) حيدر حنون العتابي، المصدر السابق، ص٤٩٤.

(٢) علي حمزة سلمان الحسناوي، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(٣) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١١٦.

(٤) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الوزارات العراقية، ج٣، ص١٨٤.

(٥) مراسيم ستيزار، الوزارة الرابعة، وزارة الثقافة والارشاد، بغداد، ١٩٦٧م، ص٥.

(٦) تشكلت الوزارة من: طاهر يحيى رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية وكالة، شاكر محمود شكري وزيراً للدفاع، عبد الرحمن الحبيب وزيراً للمالية، مصلح النقشبندي وزيراً للعدل، عبد الرحمن القيسي وزيراً للتربية، أحمد الحبوبي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، أحمد الشماع وزيراً للصحة، مالك دوهان الحسن وزيراً للثقافة والإرشاد، عبد المجيد الجميلي وزيراً للمواصلات، عبد الكريم فرحان وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للزراعة وكالة، محمد يعقوب السعيدي وزيراً للتخطيط، أديب الجادر وزيراً للاقتصاد، خليل إبراهيم حسين وزيراً للصناعة، عبد الستار عبد الحسين وزيراً للنفط، شامل السامرائي وزيراً للوحدة، عبد الهادي الراوي وزيراً

تضمنت الوزارة الجديدة عدداً من الأسماء في وزارة الرئيس عبد الرحمن عارف السابقة، بعد استبعاد عدد من الوزراء، وإدخال وزراء جدد، وإبقاء وزارتي الداخلية والخارجية شاغرتين بعد أن اتفق عبد الكريم فرحان واسماعيل خير الله مع طاهر يحيى، أملاً في إقناع رئيس الجمهورية لأسناد وزارة الداخلية إلى عارف عبد الرزاق، ووزارة الخارجية إلى صبحي عبد الحميد، وأمام تلك الحالة اضطر رئيس الجمهورية سحب ترشيحه لعدنان الباجةجي[١] لمنصب وزارة الخارجية في اللحظات الأخيرة[٢].

اختلفت تلك الوزارة عن سابقاتها من الوزارات كونها تكونت من عناصر أكثر انسجاماً فيما بينها، وجمعت بين السياسيين والناصريين القوميين المستقلين[٣]، إلا أن طاهر يحيى واجه معارضة قوية من لدن البعثيين بسبب تسلمه رئاسة الوزارة، على

= لرعاية الشباب، عبد الفتاح الشامي وزيراً لشؤون الشمال ووزيراً للبلديات والأشغال بالوكالة، عبد الرزاق محي الدين وزيراً للدولة، إسماعيل خير الله وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ووزيراً للخارجية وكالة. مراسيم ستيزار، الوزارة الرابعة، المصدر السابق، ص٦- ٧؛ جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٣٢.

(١) عدنان الباجة جي: (١٩٢٣م – ....) سياسي ودبلوماسي عراقي، ولد في بغداد، وهو ابن السياسي البارز في عهد الملكية مزاحم الباجه جي، تخرج في الجامعة الأميركية ببيروت، ثم تابع دراسته العليا في كلية فيكتوريا بالقاهرة، عين سفيراً للعراق في الأمم المتحدة إبان حكم عبد الكريم قاسم، ثم وزيراً للخارجية في عهد عبد السلام عارف، كان الباجة جي خارج العراق حينما أطاح البعثيون بحكم عبد الرحمن عارف في انقلاب تموز ١٩٦٨م، وارتأى عدم العودة وقرر العمل مع المعارضة العراقية، إذ كان عضوا بارزاً فيها، ويتمتع الباجه جي بصلات قوية في الخليج إذ التحق بحكومة أبو ظبي للعمل فيها، وقد حضر اجتماع التوقيع على دستور إقامة الإمارات العربية المتحدة وإعلان استقلال الدولة. شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢/١/٢٠١٥. Ar.M.Wikipedia.Org.

(٢) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٣) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١١٧.

أن اختياره للمنصب الجديد هو معاداة للجماهير بحسب اعتقادهم[١].

ألقى الرئيس عبد الرحمن عارف في حفل استيزار الفريق طاهر يحيى للوزارة الجديدة كلمة أشار فيها إلى الأوضاع الخطيرة التي مرَت بها البلاد العربية، والتي تطلبت منه القيام بأعباء رئاسة الوزراء، فضلاً عن منصب رئيس الجمهورية"**وفي الوقت الحاضر يتطلب الموقف أن أقوم بزيارات متعددة لإخواني ملوك ورؤساء الدول العربية للعمل على إزالة آثار العدوان فقررت أن أسند رئاسة الوزارة إلى الأخ طاهر وهو زميل وأخ في الجهاد من قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ وأرجو أن تُحَققوا ما يصبوا إليه الشعب في العراق بصورة خاصة، وما يصبوا إليه الشعب العربي عامة، وإنه يجب أن يصبح التوافق على أتمه بين سكان العراق قاطبة ولاسيّما بين القوميتين العربية والكردية**"[٢]، بعد قبوله تشكيل الوزارة صرح رئيس الوزراء طاهر يحيى بأن حكومته ستعمد إلى تعبئة الطاقات البشرية والموارد جميعها"**لاستعادة الحق العربي وإزالة اثار العدوان**"[٣].

أراد طاهر يحيى أن تكون حكومته الجديدة، حكومة لتعزيز الوحدة الوطنية، وإقامة تنظيم شعبي تندمج فيه الأحزاب، والتيارات السياسية كافة، والعمل على تحقيق الوحدة العربية عسكرياً واقتصادياً[٤].

أذاع رئيس الوزراء منهاج وزارته يوم ٢٨ تموز ١٩٦٧م، والذي جاء فيه:"**وتقديراً منا للمرحلة الخطيرة التي يمر بها العراق والأمة العربية هي أن الاستعمار العالمي بأداته الصهيونية الآثمة يخطط للعرب مصيراً مذلاً مظلماً يقضي على استقلال الأمة، ويعيدها الى مناطق نفوذه واستغلاله وتبعيته، وعليه سنواصل**

---

(١) زهير عبد الجبار الدوري، حزب البعث العربي الاشتراكي الدور السياسي والنضالي في العراق منذ النشأة إلى سنة ١٩٦٨م، شهود عيان يروون الساعات الأخيرة للزعيم عبد الكريم قاسم، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١م، ص٣٤٣.

(٢) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١١٧.

(٣) مراسيم استيزار، الوزارة الرابعة، المصدر السابق، ص٩-١١.

(٤) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، الوزارات العراقية، ج٣، ص١٥٢.

مواجهة التحدي الاستعماري بتخطيط وطني يحافظ على مكاسب الشعب"[١]، إذ تطرق المنهاج الوزاري الى أغراض عديدة هي العمل بأسرع ما يمكن لإعداد الجيش العراقي لمواصلة مهمته في معركة الشرف، وذلك عن طريق تسليحه بأحدث الأسلحة، ورفع كفاءته القيادية والفنية والتعبوية، وجاء في المنهاج الوزاري الاهتمام بموضوع توسيع التبادل التجاري مع مصر وتطويره، وفي ذلك الجانب أعلن عن امكانية زيادة المصارف التخصصية، وتشجيع القطاع الخاص، وأولت الحكومة القضاء عنايتها الكبيرة، وعملت أيضاً على تنشئة جيل واعٍ مستنير مؤمن ومخلص لوطنه، وكذلك تطوير أجهزة الدولة الإدارية، وتطهيرها من العناصر الفاسدة، والمجيء بعناصر ذات كفاءة عالية، ومؤمنة بمبادئ الثورة، ذلك ما تعلق بالشأن الداخلي، أما المجال الخارجي فقد أكد على التزام الحكومة باتفاقية القيادة السياسية الموحدة، وإنهاء آثار العدوان، وتعبئة الطاقات لاسترداد الحق العربي في فلسطين، ودعم ومساندة نضال الشعوب لأجل حريتها، وتوثيق التعاون مع الشعوب والدول الإسلامية والدول الصديقة، التي أيدت حق العرب في فلسطين[٢].

ثانياً: السياسة النفطية لحكومته:-

أُصدر رئيس الوزراء قانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية رقم (٩٧) لعام ١٩٦٧م، إذ تم حصر حق استثمار النفط بشركة النفط الوطنية في الأراضي العراقية جميعها، بما فيها المياه الإقليمية والمصالح العراقية في منطقة الحياد، التي استعادها العراق من شركات النفط بموجب القانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١م، وبذلك صارت شركة النفط الوطنية الجهة الشرعية الوحيدة صاحبة الحق في التصرف في الأراضي جميعها التي استردت من الشركات، وحدد ذلك القانون الأساليب الواجب إتباعها من لدن شركة النفط الوطنية العراقية، لتحقيق أغراضها، وهو أسلوب الاستثمار المباشر أو الاشتراك مع الغير إذا وجدته يحقق أهدافها[٣].

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج١٠، ص٨٤ – ٨٥.

(٢) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١١٨.

(٣) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص١٩٠.

عدَّ صدور ذلك القانون ثورة ضد الاحتكارات النفطية في العراق، إذ كان يهدف إلى استرجاع أراضٍ واسعة من الشركات، وتخليص الاقتصاد العراقي من تحكم الشركات، ودعم الاستقلالين السياسي والاقتصادي[١]، وهو إذعاناً لرغبة الشعب، إذ وضع الأساس السليم لسياسة النفط الوطنية، وعدّ خطوة جريئة في سبيل التحرر من هيمنة الشركات الاحتكارية[٢]، وأكد ذلك الرئيس عبد الرحمن عارف في ١٩ كانون الأول ١٩٦٧م حينما تحدث عن سياسة العراق النفطية وقال:"**كانت سياسة العراق تتأثر دوماً بالشركات الأجنبية، فهي تتحكم في زيادة الإنتاج أو تقليله وفقاً لمآربها... وبعد صدور القانون رقم (٩٧) قررنا أن تكون علاقتنا النفطية قائمة على أساس المقاولة وليس الامتياز... ان العراق سيكون هو المتحكم في ثرواته لا الشركات، وفي هذا المجال سيكون العراق مستعداً للتعاون مع أقطار العالم كافة**"[٣].

توسعت مسؤوليات شركة النفط الوطنية العراقية بعد صدور ذلك القانون في تنفيذ السيادة النفطية العامة للدولة، إذ لزم القانون المذكور الشركة الوطنية باستثمار النفط والمواد الهيدروكربونية والطبقية في المناطق التي خصص لها، لذا اقتضى تشريع ذلك القانون بتأسيس شركة النفط الوطنية، ليحل محل القانون رقم (١١) لعام ١٩٦٤م، وَحَلَّتْ شركة النفط الوطنية الجديدة محل الشركة السابقة، وتَمَّ نقل حقوق والتزامات الشركة السابقة جميعها إلى الشركة الجديدة[٤].

فضلاً عن تلك التشريعات النفطية، سعت حكومة رئيس الوزراء إلى تطوير معهد بحوث النفط الذي أسس عام ١٩٦٥م، فأعدت نظاماً جديداً له صدر في تشرين الأول ١٩٦٧م، وعهد للمعهد دعم وإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية المتعلقة بصناعة النفط ومشتقاته بما في ذلك الغاز الطبيعي، بغية الحفاظ على

(١) علياء محمد حسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٨٣.

(٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج١٠، ص١٥٢.

(٣) حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص١٩٠ – ١٩١.

(٤) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٥٣.

الثروة النفطية وتنميتها والإفادة منها في دعم الاقتصاد الوطني[١].

ثالثاً: اتفاقية النفط بين شركة النفط الوطنية ومجموعة الشركات الفرنسية إيراب[٢] (ERAB):-

لم تعد سياسة فرنسا الخارجية على استعداد للتحيز إلى جانب الكيان الصهيوني على حساب الدول العربية، إذ تغيّر أسلوبها في التعامل المتوازن بعد حرب ٥ حزيران ١٩٦٧م، على أثر العدوان الصهيوني على الدول العربية في بياناتها الرسمية، إذ أكدت على ضرورة انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية[٣]، وتثميناً لمواقفها من القضايا العربية، بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وبين وشركتي ايراب الفرنسية وسباتيولا الإسبانية في آب ١٩٦٧م مستهلة بذلك المفاوضات باجتماعين أسفرا عن توقيع اتفاق أولي في تشرين الثاني ١٩٦٧م، وقد مثل الجانب العراقي فيها كل من أديب الجادر رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية وخير الدين حسيب وعبد الله السياب عضوي مجلس الإدارة، وعن الجانب الفرنسي مسيو جيهان سي لدت (M. Jihan Ce Ledt)، ومسيو جورج ل. رينورد (M. George L. Rinord)[٤].

وقعت الوزارة مع مجموعة شركة (إيراب) الفرنسية اتفاقاً، وأهم ما جاء بمشروع هذه الاتفاقية الآتي[٥]:

---

(١) أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٢) عبد المنعم السيد علي، مشروع اتفاقية إيراب واتفاقيات الامتياز الحالية واتفاقية شركة نفط بغداد واتفاقية إيراب الإيرانية، مجلة البترول والغاز العربي، العدد الثاني، بيروت، تشرين الثاني ١٩٦٧م، ص١٤.

(٣) وليد خالد يوسف، أوراق من تاريخ العلاقات العراقية الفرنسية، مجمع الوليد الطباعي، تكريت، ٢٠١٤م، ص١٢٥.

(٤) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٨٥.

(٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج١٠، ص١٧١.

١- عمل الشركات الفرنسية كمقاول في نطاق القانونين رقم (٩٧) و(١٢٣) لعام ١٩٦٧م.
٢- عادت ملكية النفط في مراحله كافة مع المنشآت جميعها إلى شركة النفط الوطنية العراقية.
٣- كانت مدة العقد ستة أعوام للبحث والتنقيب وعشرون عاماً للاستثمار بعد تنازل الشركات الفرنسية بعد ستة أعوام عن الأراضي المتعاقد عليها واستمرارها في نشاطها في الحقول المنتجة فقط.
٤- بعد خمسة أعوام من بدء الإنتاج والتصدير تتسلم شركة النفط الوطنية العراقية إدارة المشروع وتقوم بجميع العمليات بالتعاون مع الشركات الفرنسية.
٥- عند اكتشاف النفط بكميات تجارية يقسم النفط المكتشف على نصفين متساويين يعطى أحدهما إلى الشركة الفرنسية لتطويره لحساب شركة النفط الوطنية العراقية، أما النصف الآخر فيترك لشركة النفط الوطنية العراقية احتياطاً وطنياً تتصرف به بالطريقة التي تراها تتفق ومصلحة البلاد.
٦- يحق للشركات الفرنسية ان تشتري من شركة النفط الوطنية العراقية (٣٠%) من النفط الذي يتم تطويره وإنتاجه أي (١٥ %) من النفط الذي يتم العثور عليه.
٧- تدفع الشركات الفرنسية الى شركة النفط الوطنية العراقية مبالغ غير قابلة للرد مجموعها (١٥) مليون دولار.
٨- يتم احتساب الأسعار على أساس الأسعار المعلنة والأسعار التي يتفق عليها بين الطرفين.
٩- تكون نسبة الربح (١٣,٥ %) من الأسعار المعلنة وتعد من النفقات العامة.

تَمَّ على أساسه تطوير مساحة (٤٠) ألف ميل مربع لصالح شركة النفط العراقية الوطنية، مقابل منحها الأفضلية في ثلث الإنتاج السنوي ولأعوام عديدة[1]، وبمقتضى ذلك الاتفاق تكون الشركة الفرنسية مقاولاً للشركة الوطنية،

(١) أكرم نور الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٤١.

وتعهدَّتْ بالعمل لحساب الأخيرة لأغراض البحث والتنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتصدير، وكانت فيه الحقول ومنشآتها والنفط المستخرج والمنشآت الأخرى ملك للشركة الوطنية، وهي المسؤول الأول والأخير عن المشروع، فألفت مساحة الاتفاق (١٠,٨٠٠ كم٢) بضمنها (٢,٢٤٠ كم٢) في المناطق المغمورة، والباقي في مناطق مختلفة من جنوبي العراق(١).

أشادت حكومة رئيس الوزراء بالاتفاقية وقال عنها:"**إنها كسرت قيود الاحتكارات الأجنبية لثروتنا الوطنية في مجال النفط، إنها خطوة ثورية**"(٢)، وحاربت الشركات الاحتكارية الاستثمار العراقي الوطني المباشر محاربةً عنيفةً وعدّت قيام شركة النفط الوطنية والصلاحيات المعطاة لها مخالفاً لروح الامتيازات، التي كانت تمنع الحكومة من منح أي امتياز نفطي لغير شركة نفط العراق(٣).

وقعت بعض الأعمال التخريبية يوم ١ كانون الأول ١٩٦٧م في منشآت النفط العراقية، ولاسيّما في كركوك، مما دعا الحكومة العراقية إلى التحرك، وأصدر رئيس الوزراء بيانين، الأول رقم (١٥) يوم ١١ كانون الأول ١٩٦٧م، حذر بموجبه من الدخول الى المنشآت والمعامل النفطية، إلا بإذن السلطة ذات العلاقة، ويعطى إذن الدخول إلى تلك المواقع المحظورة بالاتفاق بين الدائرة المسؤولة التابعة لها تلك المواقع، وآمري القواطع العسكرية(٤)، وجاء في البيان الثاني رقم (١٦) تحديد بعض المناطق في كركوك وعدَّها مناطق محرمة يمنع التجول والمرور بها، بحسب القوانين الصادرة في البيان، إلا لذوي العلاقة وبإذن خاص من قيادة الفرقة الثانية التي أوكل لها حماية تلك المنطقة، وبموجب ذلك البيان تم غلق الطرق المهمة المؤدية إلى

(١) طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥م، ص١١٥ – ١١٦.

(٢) أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص١٦٧.

(٣) غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٤) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٨٧.

حقول النفط ومنشآته ومنع المرور فيها اعتباراً من ساعات المساء حتى طلوع الشمس[١].

زار وفد ضمّ ثلاثة أعضاء مثلوا مجموعة شركات النفط الفرنسية (إيراب) بغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٨م، وذلك للتوقيع النهائي الذي تم التوصل إليه، وفي ٤ شباط أعلن رسمياً أنه قد تم التوقيع على اتفاق عقد المقاولة التفصيلي الخاص بالتنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه الذي ستعمل بموجبه شركات النفط (إيراب)[٢].

رابعاً: تعديل وزاري واسع في وزارته الرابعة:-

نتيجة للوضع الداخلي المتفاقم أقدمت وزارة طاهر يحيى على تعديل وزاري يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٧م[٣]، فاعترض ستة من الوزراء على صدور قانون التعديل الرابع لقانون اليانصيب والاكتتابات رقم (٣) لعام ١٩٦٧م وقدّموا استقالاتهم[٤]، وفي الوقت نفسه صدر مرسوم جمهوري آخر بإشغال الوزارات الشاغرة[٥].

خامساً: دوره في اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٦٧م:-

بعد الإعلان عن خبر وفاة الرئيس عبد السلام محمد عارف على اثر سقوط طائرته في محافظة البصرة في ١٣ نيسان ١٩٦٦م، الأمر الذي أوجد فراغاً كبيراً في البلاد مما دفع الضباط العسكريين والسياسيين إلى إيجاد البديل، وبعد صراع طويل

---

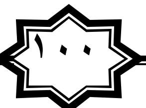
(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج١٠، ص١٧٣ -١٧٤.

(٢) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٨٨.

(٣) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، المنتظم في تاريخ العراق، ص٢٦٨.

(٤) وهم كلاً من: عبد الرحمن القيسي وزيراً للتربية، أحمد الحبوبي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، أحمد الشماع وزيراً للصحة، محمد جواد العبوسي وزيراً للاقتصاد، عبد الهادي الراوي وزيراً للرعاية والشباب، عبد الرزاق محي الدين وزيراً للدولة. عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، الوزارات العراقية، ج٣، ص١٦٥.

(٥) تم تعيين كلاً من: طه الحاج ياسين وزيراً للتربية، عبد الكريم هاني وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، جمال أحمد حمدي وزيراً للصحة، عبد الكريم كنونه وزيراً للاقتصاد، ياسين خليل وزيراً لرعاية الشباب، فيصل شرهان العرس وزيراً للدولة. جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج١٠، ص٣٠٣.



وقع الاختيار على عبد الرحمن محمد عارف في ١٧ نيسان ١٩٦٦م، وبعد صدور بيان رسمي بذلك[١].

شغل طاهر يحيى منصب نائب أول لرئيس الوزراء عبد الرحمن عارف في ١٠ أيار ١٩٦٧م[٢]، وأدى دوراً مهماً في أثناء الزيارة التي قام بها على رأس وفد كبير إلى القاهرة، لأجل اتخاذ موقف موحد في مواجهة التحديات الصهيونية، إذ أعلن بأنه يحمل رسالةً مكتوبةً من الرئيس عبد الرحمن عارف إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وكان الوفد مخولاً في اتخاذ أي قرار تسفر عنه المباحثات في الميادين العسكرية والسياسية لمشاركة الجمهورية العربية المتحدة في المعركة، وكان في استقبال الوفد العراقي الرئيس جمال عبد الناصر ونائبه المشير عبد الحكيم عامر[٣].

قدم طاهر يحيى في أثناء تلك المباحثات نصيحةً للرئيس جمال عبد الناصر طلب فيها أن تكون الجيوش هي المبادرة بالضربة الأولى للكيان الصهيوني، وكذلك انضمام العراق إلى اتفاقية الدفاع المشترك، واستكمالاً لتلك المباحثات، وفي زيارة ثانية وصل في ٤ حزيران عام ١٩٦٧م إلى القاهرة وفد رفيع برئاسته، والنائب الثاني لرئيس الوزراء عبد الغني الراوي، ووزير الدفاع شاكر محمود شكري، والأمين العام للقيادة السياسية الموحدة ووزير الوحدة عبد الرزاق محي الدين، وكان في استقبال الوفد الرئيس جمال عبد الناصر، ودارت المباحثات بشأن الموقف العربي، وانضمام العراق إلى اتفاقية الدفاع المشترك[٤].

---

(١) علي ناصر علوان الوائلي، المصدر السابق، ص١٣٠؛ زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٣٤.

(٢) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٠٩.

(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج١٠، ص٢٠.

(٤) نزار العايد، لو سمع عبد الناصر نصيحة طاهر يحيى لتغير تاريخ الأمة العربية، جريدة الوطن، بغداد، العدد (٩٧)، ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧م، ص١٢.

أسفرت تلك المباحثات عن الاتفاق إلى انضمام العراق إلى اتفاقية الدفاع المشترك، ووقعها عن الجانب العراقي نائب رئيس الوزراء طاهر يحيى، وعن الجانب المصري الرئيس جمال عبد الناصر[(١)].

ضمت الاتفاقية مصر والأردن والعراق وجاء نص الاتفاق:"**أن حكومات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية استجابة منها لرغبة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة الشقيقة في دعم وتعزيز الدفاع المشترك عن كيان الأمة العربية، وتوحيداً لجهودها في تنسيق وسائلها الدفاعية، ولتأمين حماية سلامتها ومثلها القومية، قد اتفقت على عقد بروتوكول بشأن انضمام الجمهورية العراقية إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية، الموقع في القاهرة بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٦٧**"[(٢)].

وإبّان اشتداد الأزمة التي سبقت نكسة حزيران ١٩٦٧م وصل وفدٌ برئاسة طاهر يحيى إلى القاهرة، لتفقد القطعات العسكرية في جبهة سيناء، فهوجمت طائرته من لدن طائرات الكيان الصهيوني، ولم تجد طائرة الوفد العراقي مطاراً صالحاً للهبوط[(٣)]، وشاهد الوفد مطار (فايد) يحترق بما فيه من أبنية وطائرات مصرية وحينما علم الوفد ان الحرب قد أعلنت وأن طائرات الكيان الصهيوني قصفت المطارات المصرية جميعها وحطمت طائراتها، وأصيبت طائرة الوفد مما اضطرها للهبوط هبوطاً اضطرارياً وغادروا الطائرة بصعوبة بالغة وبسرعة، لعدم وجود سلم الهبوط المعتاد وغادروا الطائرة من دون خسائر في الأرواح، واحترقت الطائرة بعد دقائق من

---

(١) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦م، ج٢، ص٣١٥؛ جريدة المنار، بغداد، العدد (٣٧٥١/١٤)، ٥ حزيران ١٩٦٧م.

(٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج١٠، ص٢٣.

(٣) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٤٨.

مغادرتهم لها[١]، إذ إنَّ الرئيس جمال عبد الناصر لم يستمع إلى نصيحة طاهر يحيى، فقد كانت المبادرة هي الضربة الأولى التي وجهها الكيان الصهيوني إلى جمهورية مصر العربية في صبيحة ٥ حزيران عام ١٩٦٧م، ودمرت الطائرات الجاثمة عليها، وتقدمت قوات العدو الصهيوني واحتلت كامل أراضي سيناء، وصارت تتحكم بقناة السويس، مما أجبر الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى إغلاقها تماماً، وحرمان مصر من مواردها الهائلة، ولعل احتلال العدو الصهيوني لأراضي سيناء كلها وتحكمه بقناة السويس، كان ضربةً قاصمةً ردَ بها الكيان الصهيوني مرةً ثانيةً على قرار جمال عبد الناصر بإعلان تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م، أعقبه العدوان الثلاثي على مصر، الذي شاركت فيه (بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني)، ذلك العدوان الذي جمع حول عبد الناصر أبناء الأمة العربية جميعهم، إذ جعلوا منه رمزاً للنضال والتحرر القومي العربي[٢].

سادساً: العلاقات العراقية مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء وزارته الرابعة:-

قرر العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أَعقاب بدء العدوان الصهيوني على مصر في ٥ حزيران ١٩٦٧م[٣]، إذ اتخذت حكومة رئيس الوزراء سياسة مناوئة للغرب لم يسبقه إليها أي بلد عربي آخر[٤]، فقامت بفرض حظر تام على تصدير النفط إلى الولايات

(١) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٥٩؛ فيصل حسون، خسرنا معركة فلنربحها حرباً، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٧م، ص١٦.

(٢) نزار العايد، المصدر السابق، ص١٢.

(٣) محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، بغداد، ١٩٧٣، ص٩٤.

(٤) علي محمد كريم المشهداني، الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٨ (دراسة تاريخية تحليلية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤م، ص١٠١.

المتحدة الأمريكية[١].

حاولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، إلا أنها لم تثمر عن شيء ايجابي، بسبب رفض رئيس الوزراء طاهر يحيى استقبال أي وفد أمريكي يخص الشركات الأمريكية، على الرغم من الوساطات الكثيرة، وقد علل ذلك الرفض بقوله:" **نحن أَعطينا كلاماً للبولنديين لاستثمار الكبريت ونحن نحترم العقود والمواثيق**"[٢]، وكان السبب الرئيس لذلك الرفض هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية المعادي للعرب والداعم للعدوان الصهيوني والعمل على تثبيته[٣].

سعت حكومة رئيس الوزراء على تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ولاسيّما في مجال استثمار حقول النفط[٤]، إذ طلبت المساعدة من الأخير[٥]، فتم التوصل الى اتفاق في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧م تعهد الأخير بموجبه بتقديم المساعدة الفنية، وبتجهيزات الحفر لحقل الرميلة الشمالية والمساعدة على تسويق النفط المتوقع إنتاجه من لدن شركة النفط الوطنية العراقية[٦]، وعلى إثر تلك الاتفاقيات زار وفدٌ سوفيتيٌ عالي المستوى ضمَّ (١٦) خبيراً توصلت عن طريقه الحكومة العراقية إلى تطوير صناعتها النفطية وفق الآتي[٧]:

١. تجهيز الآلات والخدمات اللازمة لغرض حفر الآبار في جنوبي العراق.
٢. البحث عن النفط في المناطق الشمالية من العراق عن طريق القيام بالمسح الجيولوجي.

---

(١) أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص٣٨٢ .

(٢) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٣) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص٩٠.

(4) F.R.U.S, No 194. Telegram from The Embassy in Iraq to The Department of state, Baghdad, Jun 1967.

(٥) غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٦) عبد الوهاب حميد رشيد، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٧) أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص١٧٧-١٧٨.

٣. تحديد إمكانات الآبار في جنوبي العراق وشماله.

٤. تتحمل المؤسسات السوفيتية النفقات جميعها ويقوم الجانب العراقي بتسديدها على شكل شحنات من النفط من شركة النفط الوطنية.

يتضح مما سبق أن حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى اتخذت موقفاً معادياً من الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة للسياسة التي كانت تنتهجها مع العرب في تقربها من الكيان الصهيوني، إذ جاءت تلك السياسة استجابة لردود فعل الشعب العراقي أيضاً وقواه الوطنية فتمَّ قطع العلاقات الدبلوماسية، وإيقاف تصدير النفط وأخذ شعار استعمال النفط كسلاح في المعركة، وكانت تلك السياسة المعادية لأمريكا هي البداية لإسقاط حكومة طاهر يحيى في ما بعد.

سابعاً: تطورات القضية الكردية في العراق:-

أدلى الملا مصطفى البارزاني بتصريحات إلى صحيفة التآخي العراقية في ٢١ تموز ١٩٦٧م عن الوضع في شمالي العراق قال فيها:"**باستطاعتي القول أن السلم متوافر في المنطقة الشمالية بوجه عام على الرغم من وجود بعض الحوادث المحلية الضيقة... ولهذا فبوسعي أن أقول إن الوضع في الشمال يحتاج إلى الكثير من الجهد الحكومي والشعبي لكي يبقى مستقراً وفي مأمن من محاولات الخصوم وتشبثات الزمر العابثة الحاقدة**"[(١)]، على أثر ذلك قررت حكومة طاهر يحيى معالجة المشكلة الكردية، والسير في تطبيق بيان ٢٩ حزيران لعام ١٩٦٦م، فبدأت المشاورات بين الحكومة والأكراد حول تنفيذ ما ورد في بيان ٢٩ حزيران وأعمار المناطق المتضررة جراء القتال، ومشاركة الأكراد في الوزارة، إذ اصطدمت المشاورات بمطالب كردية جديدة طالبت بالاستقلال الذاتي، وانتشرت الشائعات حول تحرك القوات الحكومية إلى الشمال لاستئناف القتال، إذ نفى وزير رعاية الشباب ووزير الدفاع وكالة عبد الهادي الراوي تلك الشائعات، وأَوضحت وزارة الدفاع العراقية ان الحركات التي كانت تقوم بها الوحدات العسكرية في شمالي العراق ماهي الاّ مناورات اعتيادية تدريبية، وقد نفى الملا مصطفى البارزاني في الوقت نفسه تلك

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج١٠، ص١٤٥.

الشائعات نفياً قاطعاً قائلاً:"**ان الأكراد لم تنطلق منهم أي طلقة نارية ضد الجيش العراقي**" **وقال**:"**إن مروّجي هذه الأكذوبة يهدفون إلى إعادة القتال بين الأخوة**"، وقرر طاهر يحيى القيام بجولة في الشمال(١).

زار رئيس الوزراء المنطقة الشمالية عام ١٩٦٧م لإظهار حسن النية، والتقى الملا مصطفى البارزاني وعَبَّرَ الأخير عن ثقته بالحكومة لإصلاح وأعمار المنطقة الشمالية، وأشاد الملا مصطفى بالمساعي الحميدة التي كان يبذلها رئيس الوزراء في خدمة الشعب وقال:"**إننا نؤيد هذه المساعي وندعمها بكل قوة**"، وندّد الملا مصطفى بالشائعات التي كان يطلقها المغرضون، حول حقيقة الوضع في شمالي العراق، وأكد أن المنطقة تنعم بالهدوء والاستقرار(٢).

توجهت لجنة برئاسة رئيس الوزراء إلى ناحية كلالة في أربيل يوم ١٥ أيلول ١٩٦٧م، وقد سبقتها مباحثات تمهيدية بين الجانبين وتم الاتفاق عليها ضمنت سلامة تنقل ووصول اللجنة واستعداد الملا مصطفى لاستقبال اللجنة والحوار معها، وحينما وصلت اللجنة إلى كلالة، كان في استقبال الوفد الملا مصطفى وابنه إدريس وأحد الشيوخ الأكراد، اقترح أحد أعضاء الوفد ميثاقاً وطنياً تضمن النقاط الأربع الآتية(٣):-

١. أن استئناف القتال جريمة وخيانة بحق الوطن والمواطن.
٢. تعود الإدارة المحلية بعد انسحاب المسلحين الأكراد إلى الاقضية والنواحي والقرى لممارسة نشاطها وتأدية خدماتها.
٣. يعود الأكراد جميعهم لمزاولة أعمالهم السابقة، فالموظف يرجع إلى وظيفته والعسكري إلى وحدته، والفلاح إلى أرضه والعامل إلى عمله وحرفته.

---

(١) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٦٢٢.

(٢) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص١٠١.

(٣) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص٢٠٩-٢١٠؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة وثائقية في ضوء التقارير الأمنية الخاصة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠م، ص٦٤.

٤. تسليم المسلّحين الأكراد أسلحتهم المتوسطة والثقيلة إلى الحكومة المركزية.

أجرى رئيس الوزراء في ٢٠ أيلول ١٩٦٧م تعديلاً وزارياً، تم بموجبه تعيين إحسان شيرزاد[١] خلفاً لوزير العمل والشؤون الاجتماعية عبد الفتاح الشالي الذي كان يشغل وزارة الأشغال وكالة، وكانت تلم محاولة لاسترضاء الأكراد[٢].

لم يعترض أحد على تلك المقترحات المقدمة، والظاهر أنها لقيت قبولاً ضمنياً، ثم أكد رئيس الوزراء طاهر يحيى للملا مصطفى حرص الحكومة على تنفيذ البيان الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٦٦م، وقرب إعادة منطقة كندناوه في لواء أربيل إلى أصحابها الأكراد على أثر إبعاد حواس صديد وجماعته من عشيرة الصائح عنها[٣].

تعثرت المحادثات بين الحكومة والأكراد، وفي ١٤ نيسان ١٩٦٨م كشف ناطق عسكري عن وقوع أعمال عنف غامضة في الشمال، وهو أول إعلان رسمي عن وقوع حوادث في شمالي العراق منذ ٢٩ حزيران ١٩٦٦م، وأشار الناطق العسكري أن

---

(١) إحسان شيرزاد: (١٩٢٤م-....) ولد في أربيل، تخرج من كلية الهندسة في بغداد عام ١٩٤٦م، أكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠م، أستوزر خمس مرات في وزارات الأشغال والإسكان والبلديات في أعوام ١٩٦٧-١٩٧٤م. صباح ياسين الاعظمي، إعلام المجتمع العلمي العراقي ١٩٤٧- ٢٠٠٤م، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١١١-١١٢.

(٢) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص١٠١.

(٣) حينما جاءت الحكومة بعد حركة شباط ١٩٦٣م، قامت باستعمال جماعة الشيخ حواس صديد والقوات غير النظامية الموالية للحكومة من العرب والمسماة بـ (فرسان خالد بن الوليد) إلى تلك المنطقة التابعة لقضاء مخمور في محافظة أربيل بهدف إسكانها هناك، وكانوا قد سكنوا في ما يقرب عن (٣٠) قرية بعد إبعاد سكانها الكرد عنها، وقامت الحكومة بإخلاء تلك القرى وإعادة المشردين والمبعدين إلى قراهم وقامت بتعويض الشيخ حواس صديد وجماعته (٥٠) ألف دينار لقاء تركهم المنطقة . ميفان عارف عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٢٢٠؛ للمزيد من التفاصيل ينظر:

F.O.B 371/175754, Letter, No.10114/100/64, EQ1019/69 from S.I.E gerton British Embassy, Baghdad, to M. st. E. Burton, foreign office London, 21 November 1964.

عناصر من الأشقياء تصدت في كمين أعدته في نقطة تقع على بعد (٢٠) كيلو متراً إلى الجنوب من مدينة أربيل لسيارتين مدنيتين وقتلت ستة أشخاص وأصابت أثنين آخرين بجروح، قال أن حادثاً مماثلاً وقع في منطقة ثانية فتحت فيه تلك العناصر نيرانها على قطعة عسكرية، فقتل أربعة جنود وأصيب تسعة آخرون بجروح وقال الناطق نفسه:"**أن الحكومة قد اتخذت الإجراءات الكفيلة للقضاء على أمثال هؤلاء الأشقياء وتقديمهم إلى العدالة**"[١].

في شهر أيار من العام نفسه وقعت الحكومة في وضع حرج حينما أغلقت جريدة التآخي لأنها نشرت بياناً (يضر بالوحدة الوطنية) واستقال وزيران كرديان على الفور من الحكومة، وعادا إلى كردستان في حين قدم مسؤول جريدة التآخي صالح اليوسفي[٢] مذكرة قاسية إلى الرئيس عبد الرحمن عارف هاجم فيها عدم نزاهة بعض الوزراء كانوا قد أساؤوا عمداً إلى العلاقات العربية الكردية، وفشلت محاولة الرئيس عبد الرحمن عارف في أواخر حزيران لإقناع الوزراء الأكراد بسحب استقالاتهم، وفي محاولة لإقناع شاه إيران محمد رضا بهلوي[٣] بوقف مساعداته إلى الملا مصطفى

(١) نقلاً عن: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص١٤٨-١٤٩.

(٢) صالح اليوسفي: (١٩١٧-١٩٨١م) تخرج من كلية دار العلوم الشرعية في بغداد ١٩٤٢-١٩٤٣م، انضم إلى حزب هيوا عام ١٩٤٦م، تسلم العديد من المناصب الحزبية والحكومية، شكل الحزب الاشتراكي الكردستاني، اغتيل في بغداد. عبد السلام علي، صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي، د.م، ١٩٩٢م.

(٣) محمد رضا بهلوي: (١٩١٩-١٩٨٠) شاه إيران، ولد في طهران، حصل على عدد من الشهادات الفخرية من أنحاء مختلفة من العالم، خلف والده رضا شاه على الحكم بعد خلعه عام ١٩٤١م تحت ضغط أحداث الحرب العالمية الثانية، صاحب مشروع الأعوام السبعة للتنمية الاقتصادية، تعرض لعدد من محاولات الاغتيال، وفي عهده جرى تأميم النفط عام ١٩٥١م، تصادم مع رئيس وزراءه مصدق عام ١٩٥٣م، كانت سياسته عدائية للعرب، لذلك تحالف مع الكيان الصهيوني، أسقط في ثورة شعبية عام ١٩٧٩م. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣م، ص٤٤-٤٨.

البارزاني زار الفريق طاهر يحيى إيران في ٢٤ حزيران ١٩٦٨م، إلا أن تلك الزيارة لم تحقق الغرض المطلوب، ولاسيما أن الدعم الإيراني للملا مصطفى البارزاني كان مصدر حرج كبير للحكومة العراقية، وتلك الزيارة فسحت المجال أمام الأحزاب السياسية أن تنتقد علناً ضعف الحكومة إزاء التهديد الإيراني الذي استمر في شمالي العراق حتى يوم ١٧ تموز ١٩٦٨م(١).

يتضح مما سبق أن وزارة طاهر يحيى سعت إلى حل المشاكل التي بقيت عالقة بين الحكومة والأكراد، وذلك في زيارات قام بها ممثلون عن الوزارة إلى المنطقة الشمالية، التقوا في أثنائها الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني، إذ تميزت تلك الزيارات بتبادل الثقة والطمأنينة بين الطرفين في بداية الأَمر غير أن المشاكل سرعان ما عادت إلى الواجهة مره ثانية بسبب التدخلات الخارجية التي كانت تحاول الضغط على الحكومة العراقية عن طريق إثارة المشكلة الكردية، لأجل إضعاف الحكومة وإبعادها عن القضايا العربية.

ثامناً: مشاركته في اجتماع القيادة السياسية للجمهورية العربية المتحدة ٢-٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧م:-

زار وفد عراقي القاهرة لحضور اجتماع القيادة السياسية الموحدة، وأجرى عدد من اللقاءات استمرت من ٣٠ تشرين الثاني ولغاية ٢ كانون الأول ١٩٦٧م ومثّل العراق في تلك المشاورات طاهر يحيى والوفد المرافق له، وعن الجمهورية العربية المتحدة نائب رئيس الجمهورية زكريا محي الدين(٢)، وقد بحث الجانبان الظروف

---

(١) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٢٣ ؛ راضي داودي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية – الإيرانية ١٩٦٣-١٩٧٥م دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧م، ص٧٩-٨٠؛ روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض، عبد المجيد حميد جودي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٤٣٢.

(٢) زكريا محيي الدين: (١٩١٨ – ٢٠١٢م) ولد في كفر شكر بمحافظة القليوبية في مصر، التحق بالكلية الحربية وتخرج فيها عام ١٩٣٨م، عمل في بداية عمله العسكري في السودان عام ١٩٤٠م، شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، وبعد أن شارك في ثورة تموز ١٩٥٢م

التي كانت تمر بها الأمة العربية[١]، واستعرضا الجهود التي أسفرت عنها اجتماعات الأمم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس الأَمن لبحث وسائل إزالة آثار العدوان، وناقش المؤتمرون موضوع الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي، وضرورة توحيد الجهود والمواقف إيماناً بالمسؤولية المشتركة ووحدة المصير[٢] فضلاً عن استعراض الجانبين الخطوات التي اتخذت في الجوانب الاقتصادية والثقافية بين البلدين، وتم بحث وسائل تنمية تلك الروابط تحقيقاً لخير الشعبين الشقيقين والعمل لأجل الأهداف العربية الكبرى[٣]، أعرب الجانب العراقي في ذلك الاجتماع عن تقديره البالغ للخطوات التي قطعتها الجمهورية العربية المتحدة لإزالة آثار العدوان، وأكد دعم العراق لتلك الجهود والمشاركة فيها كاملة، وبالمقابل أعرب الجانب المصري عن ارتياحه للخطوات التي سارت عليها الحكومة العراقية، لأجل دعم الوحدة الوطنية ونشر روح الأخوة بين المواطنين في أرجاء العراق[٤].

أشاد الرئيس جمال عبد الناصر بدور الجيش العراقي في أثناء حرب حزيران وجاء في معرض حديثه:"**نرجو في هذه الأوقات العصيبة ان تصل جهود القادة العرب إلى النجاح لتكون الجيوش العربية التي تعمل على أساس خطة واحدة منسقة وعلى أساس هدف واحد محدد... وعلى هذا الأساس علينا أن نفكر تفكيراً**

= عمل مديراً للمخابرات الحربية ثم مديراً للمخابرات عام ١٩٥٣م ووزيراً للداخلية في العام نفسه حتى عام ١٩٦٠م، عمل عام ١٩٦١م نائباً لرئيس الجمهورية ورئيساً للوزراء حتى استقال من الوزارة في عام ١٩٦٦م وفي ٩ حزيران ١٩٦٧م رفض أن يكون رئيساً للجمهورية. فاروق جويدة، من يكتب تاريخ ثورة يوليو، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٥ – ٤٦ ؛ شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠١٥/١/٦. Ar.M.Wikipedia.Org.

(١) حنان عبد الكريم خضير الألوسي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٢) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص٢٦٥.

(٣) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٩٠.

(٤) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص٢٣٢.

جدياً وجديداً في توحيد قوى العرب كلها"[١].

تاسعاً: قانون المؤسسة العامة للصحافة العراقية:-

انتشرت الشائعات حول تأميم الصحافة، مما ازعجت تلك الشائعات نقابة الصحفيين العراقيين، وذلك بعد تشكيل وزارة طاهر يحيى[٢]، إذ حاول الأخير تنظيم الصحافة بشكل جعلها تحقق بعض الطموحات المشروعة، فأنشأ مؤسسة عامة للطباعة والنشر كان لها حق التملك والتصرف، وأصدر القانون رقم (١٥٥) لعام ١٩٦٧م، وإن من الأسباب التي دعت الى إصدار ذلك القانون، دور الصحافة في التأثير على الرأي العام والذي جاء فيه:"**إذ أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولةً بمقتضى الدستور المؤقت وأن المعركة الراهنة تتطلب أن توجه الصحافة في العراق توجيهاً قومياً سليماً يدفعها إلى مستوى المعركة ويسد الطريق والتغيرات أمام المتسللين إلى صفوفها**"[٣].

وَلّد صدور قانون الصحافة ردود أفعال كبيرة لدى أوساط الصحفيين والمثقفين، فانتقدت صحيفة صوت العرب البغدادية في اليوم نفسه القانون ووصفته بأنه محاولة لإزالة مقام الحرية، التي تضمنها الدستور العراقي[٤]، قَدّم نقيب المحامين العراقيين فائق السامرائي في ٩ كانون الأول ١٩٦٧م مذكرةً الى رئيس الوزراء قال فيها:"**وجدت النقابة في القرارات مخالفة صريحة للمفاهيم الديمقراطية والإعلان الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة ومخالفة صريحة لأهداف ثورة تموز ١٩٥٨م**"[٥]، تلك المفاهيم التي ضمنت للفرد:-

---

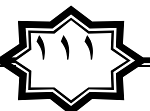
(١) حنان عبد الكريم خضير الألوسي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٢) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص٢٦٦.

(٣) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص١٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣٢.

(٥) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٠٣.



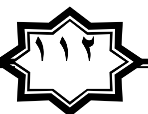
١. جميع الحقوق والحريات المثبتة في الإعلان دونما تمييز ولاسيّما (في العرق واللون والجنس واللغة والدين وفي الآراء السياسية).
٢. لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير.
٣. لكل إنسان الحق في حرية الاجتماعات والجمعيات المسالمة.
٤. لكل إنسان الحق في المشاركة في تدبير الشؤون العامة في بلده على يده أم على يد ممثلين يختارون اختياراً حراً.

مما تقدم نرى أن الذي دفع رئيس الوزراء طاهر يحيى إلى إصدار قانون الصحافة هو لأن تلك المرحلة كانت استثنائية، لما كانت تمر به الأمة العربية، ولاسيّما العدوان الصهيوني على الأمة العربية، وخوفاً من تسلل العناصر المندسّة إلى الصحافة التي كانت تخدم الأطراف المعادية في تحقيق غاياتها.

عاشراً: موقف الحكومة من تأسيس المجلس التشريعي المؤقت عام ١٩٦٨م:-

من المكاسب الوطنية التي أراد طاهر يحيى تحقيقها، الإصلاح الداخلي لاسيَّما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ أعلنت الحكومة في بيان صادر لها يوم ٦ أيار ١٩٦٨م إن إنشاء مجلس تشريعي مدة مؤقتة إلى حين إجراء انتخاب مجلس نيابي، وكان مشروع ذلك القانون يتكون من مئة وخمسين عضواً، يمثلون العمال والفلاحين وأصحاب الحرف والمهن وتقرّرَ الاستمرار في العمل سنتين في الدستور المؤقت تم في أثنائها استكمال الوسائل لقيام مجلس الأمة، وباشرت الحكومة بتوجيه الجهات المتخصصة لإكمال عملية التعداد العام للسكان، وتهيئة السجلات والقوائم الإحصائية كافة[1]، التي حددت مدتها بسنتين بسبب الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها الأمة العربية، بحسب البيان الحكومي، لتمكين أعداداً كبيرة من أبناء الشعب للمساهمة في إدارة الدولة وتحمل مسؤولية تلك المدة، عن طريق إنشاء مجلس يسمى المجلس التشريعي تناط به الأعمال التشريعية التي كان يمارسها مجلس الوزراء حتى ينعقد مجلس الأمة إلى جانب قيامه بوضع مسودة

(١) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٠٦ – ٥٠٧.



الدستور الدائم ليقرهُ مجلس الأمة، وهي مرحلة مهمة لانبثاق الحكم النيابي في البلاد(١).

برّر الرئيس عبد الرحمن عارف تمديد مدة الانتقال إلى عامين آخرين والإعلان عن مجرد فكرة قيام مجلس تشريعي بقوله:"**إن خطة ما بعد التمديد تتركز في الأهداف الآتية**(٢):-

١. قيام المجلس التشريعي ممثلاً لسلطة المواطنين في كل أنحاء العراق ومتعاوناً مع الحكومة للإسراع بإنجاز الخطوات التي يحتاجها الوطن في ظروفه المتغيرة، وكل ما من شأنه يدعم واقع الثورة والإعداد السليم للواقع السليم.
٢. الاهتمام الفائق بالواقع الاقتصادي، والقيام بالوسائل كافة لاستغلال موارد وطاقات العراق البترولية والمعدنية، للحصول على موارد عديدة ونامية للميزانية العراقية بما يحقق القدرة على مواجهة المطالب الجديدة للآلاف من الأيدي العاملة وخريجي الجامعات حين تخرجهم.
٣. بناء القوات المسلحة بناءً قوياً ومتفوقاً حتى تستعد وتتمكن من أداء التزاماتها القومية في المراحل والظروف كافة، ولاسيّما أن العرب مقبلون على خوض معارك تتطلب الاستعداد الكامل والتسليح الشامل.

أحد عشر : تطورات الأوضاع السياسية الداخلية في عهد وزارته الرابعة:-

شهدت البلاد حركة اضطرابات واسعة قام بها طلبة المدارس والمعاهد والكليات، تضمنت مطالب مشروعة كتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعد انتكاسة ٥ حزيران ١٩٦٧م، وكان ذلك لزيادة الضغط على الحكومة بوسائل مختلفة، إذ جاءت تلك التحركات بدفع قوى خارجية للإطاحة بالحكومة، تطورت فيما بعد إلى مسائل سياسية، مما دعا الحكومة إلى الاستعانة بالجيش، وقد قوبل ذلك العمل بالاستنكار من لدن التنظيمات السياسية، ودَلَّتْ تلك الأحداث دلالة واضحة على أنّ الأمر لم يكن مجرد مصادفات، بل إنما هو تخطيط مرسوم من لدن

(١) جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٣٥٧)، ٧ أيار ١٩٦٨م.

(٢) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص٣٥١.

قوى أجنبية تآمرية كانت تحاول إثارة سخط الجماهير، والقضاء على ثقة الشعب بحكومته المخلصة، ورجاله المسؤولين(١).

كانت نتيجة ذلك ازدياد المطالبة بإصلاح النظام السياسي وتوقع حدوث انقلاب عسكري، كما ورد في التقارير الأمنية وتشديد حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى على تلك المطالب، كان قد أدى إلى تحرك عددٍ من الضباط القومين للضغط على رئيس الجمهورية، لإجراء حوار مع القوى السياسية، فاقترح رجب عبد المجيد(٢) إجراء حوار مع القوى الوطنية والقومية كافة، فوافق الرئيس عبد الرحمن عارف على ذلك الاقتراح، لأجل التمهيد للقائه رئيس الجمهورية في اجتماع يعقد في القصر الجمهوري(٣).

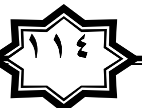
عقد اجتماع في القصر الجمهوري يوم ٣٠ آذار ١٩٦٨م، وبحضور الرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى وعدد من الوزراء، تناولت المباحثات دور العراق في المعركة ضد العدوان الصهيوني، وكيفية معالجة المشاكل الداخلية التي عانى منها العراق بما فيها الوضع الدستوري وتهيئة الظروف المناسبة لتجسيد إرادة الشعب(٤)، وكان طلب رئيس الجمهورية من الحاضرين أن يوضح كل شخص منهم الأمور التي يراها مناسبة لإصلاح الوضع السياسي، وتحدث ناجي طالب وهو

(١) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٢) رجب عبد المجيد: (١٩٢٠ – ١٩٩٩م) من مواليد مدينة عانة، أكمل دراسته الابتدائية فيها، وأكمل المتوسطة في الرمادي، وفي عام ١٩٣٦م التحق بمدرسة الهندسة العسكرية، انتمى إلى جمعية الجوال عام ١٩٣٧م، ثم حزب الاستقلال عام ١٩٤٦م، من الضباط والمؤسسين لحركه الضباط الأحرار، وعضو بارز في اللجنة العليا للضباط الأحرار، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م عين سكرتيراً لمجلس الأعمار، ثم عين وزيراً للإسكان في أيار ١٩٦٣م في حكومة أحمد حسن البكر الثانية، وفي حكومة ناجي طالب عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. زينة حارث جرجيس، رجب عبد المجيد ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م.

(٣) علي حمزة سلمان الحسناوي، المصدر السابق، ص٢٤٦ – ٢٤٧.

(٤) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص٣٠٧.



أحد الحاضرين عن الأمور التي تم الاتفاق عليها من مقترحات، إذ شرع الحاضرون بتوجيه النقد إلى وزارة طاهر يحيى وطالبوا باستقالتها وتشكيل وزارة جديدة، فعدّ الأخير تآمراً عليه، وقد انتهى الاجتماع من دون التوصل إلى نتائج معينة، وطلب رئيس الجمهورية من المجتمعين وضع نقاط واضحة ومعينة على هيئة خطة مرحلية أو ميثاق وطني، على أن تجري مناقشتها في اجتماع لاحق لم يحدد تاريخ معين له[١].

استلم رئيس الجمهورية مذكرة قدَّمها عدد من السياسيين العسكريين، وذلك لما تم الاتفاق عليه في اجتماع القصر الجمهوري، إذ جاء في المذكرة أَن تبتعد الحكومة عن الطبيعة الفردية في الحكم، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية ومعالجة البطالة المتفشية التي شملت حتى المثقفين من أبناء الشعب وتعزيز هيبة الدولة بإنهاء الوضع السائد في شمالي الوطن، وفرض سيادة القانون على مفاصل الدولة جمعيها في تطهير جهاز الدولة، وتضمنت المذكرة اقتراحاً لإصلاح النظام السياسي وسميت مذكرة رفاق السلاح[٢]، التي انتقدها رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف، لإصلاح النظام السياسي، أوضح الأخير إن هؤلاء الذين وقّعوا على المذكرة، كانوا غير منسجمين وغير متفقين مع بعضهم، وأن تواقيعهم على المذكرة لم تحل دون بقاء خلافاتهم السياسية، وتناقضاتهم العسكرية[٣].

في تلك الأثناء تنامت قوة وكتلة عبد الرزاق النايف[٤]، وإبراهيم عبد الرحمن

---

(١) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص٣٢٧ – ٣٢٨.

(2) Lorenzo Kent Kimball , The changing Pattern of Political Power in Iraq 1958 to 1971 , New York ;

للمزيد ينظر الملحق (١١). محفوظات الدكتور وائل رشيد مصلح

(٣) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٤) عبد الرزاق النايف: (١٩٣٤– ١٩٧٨م) من مواليد الفلوجة ومن المقربين للرئيس عبد الرحمن عارف، أسس ما يسمى بـ "جماعة ضباط القصر" أو حركة الثورة العربية، التي كانت تضم مجموعة صغيرة من ضباط الحرس الجمهوري والاستخبارات العسكرية وكان من بين قادتها إبراهيم الداوود، ووهاب الهيتي، ورياض المفتي، وكمال عبود، وسعدون غيدان،

الداوود[١]، واتسع نفوذها وانضمت إليها عناصر بدافع العصبية والعشائرية، أو طمعاً في المكافأة حين تسلم مقاليد الحكم، الذي بات قريباً من ضباط وموظفين كبار[٢]، إذ تمكن عبد الرزاق النايف من تشكيل تنظيم أطلق عليه اسم حركة الثوريين العرب، وأصدر صحيفة ناطقة باسمه هي صحيفة الثورة العربية، وقد عمل في الصحيفة شخصيات من الكتاب والصحفيين سخرهم الأخير لإظهار مساوئ حكم طاهر يحيى[٣].

كان تركيز بيانات ذلك التنظيم ضد طاهر يحيى شخصياً، إذ كان المطلوب تهيئة أذهان الناس إلى قبول التغيير المرتقب، الذي كانت تسعى إليه وتعمل لأجله تلك المجموعة التي كان يساندها ويدعمها المقدم إبراهيم عبد الرحمن الداوود، وكان تنظيم حركة الثوريين العرب مدعوماً من لدن (C.I.A)[٤] التي كانت تَعُدْ عبد الرزاق رجلها القوي في العراق، ولكي ينجح مخطط الإطاحة بالحكومة وفقاً للنهج الجديد الذي كانت تريده وترعاه قوة خارجية، لابد من إقامة حلف يجمع بين جماعة عبد الرزاق النايف وبين تنظيم سياسي مجرب، وله باع طويل وشعارات قومية فكان ذلك الحليف هو حزب البعث جناح أحمد حسن البكر، فهو التنظيم المطلوب للمرحلة

= ومن المدنيين نزار حسين الحاج بكر، وفائق المياح وآخرين، وقاد انقلاب ١٩٦٨م وصار رئيساً للوزراء حتى ٣٠ تموز ١٩٦٨م، لينقل الى المنفى في لندن، إذ قتل في أثناء خروجه من أحد الفنادق هناك. سيف عدنان القيسي، المصدر السابق، ص١٧٦؛ بلقيس شرارة ورفعة الجادرجي، جدار بين ظلمتين، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٣٠٤.

(١) إبراهيم عبد الرحمن الداوود: (١٩٢٩م – ....) ولد في قضاء هيت، دخل الكلية العسكرية في عام ١٩٤٩م وتخرج فيها عام ١٩٥٢م، دخل كلية الأركان عام ١٩٥٩م، وتخرج منها عام ١٩٦١م، شغل العديد من المناصب في الجيش وعين عام ١٩٦٧م آمراً للواء الحرس الجمهوري، اشترك في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م. جعفر الحسيني، العراق على حافة الهاوية ١٩٦٨– ٢٠٠٠م، دار الحكمة، لندن، د.ت، ص٣٥٠.

(٢) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٣) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٩٣.

(٤) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٥٤.

القادمة[١]، وكان طاهر يحيى يدرك أهداف هؤلاء قبل أشهر من الانقلاب، إذ لم يطلبوا تنحية رئيس الجمهورية، وإنما كان إبراهيم عبد الرحمن الداوود وعبد الرزاق النايف يأملان بالإطاحة به عن طريق الضغط على الرئيس عبد الرحمن عارف[٢].

ذكر وزير الثقافة والإرشاد مالك دوهان الحسن انه أخبر رئيس الوزراء طاهر يحيى بأن كتلة عبد الرزاق النايف ترفع التقارير السرية إلى رئيس الجمهورية على إنه هناك مؤامرة انقلابية لتغيير الحكم، يصير فيها طاهر يحيى رئيساً للجمهورية، ويصير هو رئيساً للوزراء، إلا إن طاهر يحيى لم يبالِ بذلك، وقد أخبره أنه على علم بما يقوم به عبد الرزاق النايف، وأنه مرتبط بالعمالة لدول أجنبية، وأضاف إن الرئيس متمسك به، وقد طرح وزير الثقافة والإرشاد مالك دوهان الحسن حلاً لتلك القضية وهو أن يقوم رئيس الوزراء بقيادة انقلاب عسكري، ولاسيّما وأن سفير الاتحاد السوفيتي في العراق آنذاك (فاسيلي)[٣] Fasigy قد أخبر مالك دوهان الحسن بأن هناك انقلاب يخطط له البعثيين، وبمساندة دول كبرى، إذ نوه السفير لوزير الثقافة والإرشاد أن الدول الكبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية، فكان جواب رئيس الوزراء لوزير الثقافة والإرشاد مالك دوهان الحسن:"**أنه أخرج مسطرة من مكتبه ورفعها بيده قائلاً سألقي عليهم بهذه المسطرة، فقال له الوزير: إن الأمر لا يستحق السخرية أو استخفافاً منك، ويضيف الوزير بجدية بالغة: أبا زهير ستخرج من السلطة بالقوة وعليك أن تتخذ إجراء آخر بديلاً قبل سقوط حكومتك، فكرر على مسامعي**

(١) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٢) فيبي مار، المصدر السابق، ص٨٤-٨٥.

(٣) فاسيلي فيودرور فيج نيكالايف: ولد في موسكو عام ١٩١٨م، أكمل دراسته الجامعية عام ١٩٣٤م، عمل في الوظائف الحكومية، حصل على الدكتوراه عام ١٩٥٠، عمل في التدريس الجامعي، شغل مناصب عدة، ولاسيما الدبلوماسية، عمل سفيراً لبلاده في تشيكوسلوفاكيا، وفي عام ١٩٦٥ تم تعيينه سفيراً فوق العادة لبلاده في العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر: الأخبار السوفيتية، العدد (١٣٢/٢٠) ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٥.

إن الحل بالاستقالة وأنه أعطى كلام شرف للرئيس عبد الرحمن عارف بعدم خيانته"[١].

على إثر ذلك رفع رئيس الوزراء طاهر يحيى رسالة إلى رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف شارحاً الظروف الصعبة التي تشكلت بها الوزارة، خاتماً رسالته بالموافقة على قبول الاستقالة من الوزارة[٢]، لكن المرشح لمنصب رئيس الوزراء الجديد سفير العراق في موسكو محسن حسين الحبيب اعتذر عن قبول المنصب بنصيحة رجب عبد المجيد حينما سأله محسن حسين الحبيب عن السبب في ذلك أجابه:"**أنت صديقي ولا أريد أن تتعرض وزارتك إلى انقلاب عسكري وان تكون أنت الضحية لهذا الانقلاب"**[٣].

اضطر رئيس الجمهورية على إثر ذلك الموقف، أن يعدل عن إجراء تغيير رئيس الوزراء، إلا أن طاهر يحيى اشترط على رئيس الجمهورية عدد من الشروط للبقاء في الوزارة، منها الموافقة على إبعاد عبد الرزاق النايف من معاونية مديرية الاستخبارات العسكرية، وإبعاد آمر الحرس الجمهوري إبراهيم الداوود، ونقل آمر كتيبة دبابات القصر سعدون غيدان، فوافق الرئيس على شروط طاهر يحيى بنقلهم ملحقين عسكريين إلى خارج العراق[٤].

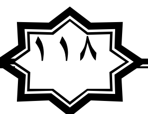
---

(١) ذكر رئيس اتحاد نقابة العمال في تلك المدة عمر البجاري أن رئيس الوزراء طاهر يحيى قد أخبره في داخل السجن، وذلك بعد نجاح انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م، أنه كان ينوي القيام بانقلاب قبل مجيء البعثيين إلى السلطة وأنه أخبر حماد شهاب الذي كان أمراً لأحد الفرق العسكرية بذلك، مما دفع الأخير إلى إبلاغ عدنان شريف وهو أحد العسكريين المقربين من البعث فعجل ذلك بقيام الانقلاب. برنامج شيء من التاريخ، محمد مظفر الأدهمي لقاء مع عمر البجاري، ٢٤ أيلول ٢٠١٥؛ جريدة البينة الجديدة، بغداد، العدد (١٦١٩)، ١ تشرين الأول ٢٠١٢، ص٩.

(٢) يُنظر الملحق رقم (١٢) نص الرسالة المرفوعة من رئيس الوزراء طاهر يحيى إلى الرئيس عبد الرحمن عارف. محفوظات جمال طاهر يحيى.

(٣) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٥٧ – ١٥٨.

(٤) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٩٧.



حاول رئيس الوزراء طاهر يحيى إخراج العراق من الأزمة التي تعرض لها، ولكنه لم يتمكن، وذلك لضعف حكومته أمام جماعة عبد الرزاق النايف، التي كانت مستحوذة على بعض المؤسسات العسكرية التي كان يساندها رئيس الجمهورية(١).

وهناك من يرى أن حكومة عبد الرحمن عارف وطاهر يحيى كانت قريبة من جمال عبد الناصر، وذلك ما أدى الى التآمر عليها وانها ليست مرغوبة من لدن الغرب، وأن موضوع التدخل الغربي لإسقاطها يمكن أن يكون معقولاً على الرغم من قلة الأدلة على ارتباط الانقلاب بالغرب(٢).

كانت سفارة الجمهورية العربية المتحدة ترسل التقارير إلى القاهرة عن نشاط عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداوود، إذ وصلت أسماع الرئيس جمال عبد الناصر تلك الأخبار التي تتعلق بسوء الأوضاع السياسية بالعراق، وتردي الحالتين الاقتصادية والاجتماعية، وبروز عدد من ضباط القصر والاستخبارات العسكرية، وسيطرتهم على معظم مقدرات البلاد، وعجز الحكم وعدم تمكن رئيس الجمهورية من إدارة البلاد بشكل سليم وكثرة الطامعين حوله والمتآمرين، فأرسلت القاهرة إلى بغداد السيدين طلعت صدقي ومحمد كبول(٣)، لاستطلاع الأوضاع فيها ورفع تقرير شامل عن الأوضاع التي شهدتها البلاد آنذاك(٤)، وقد جاؤوا إلى بغداد ومكثا ثلاثة أشهر اتصلا فيها بالقوى القومية والسياسية وناقشا معهم الأوضاع العامة والمخاطر التي تحيط بالبلاد وشخَّصا في الوقت نفسه القوى الحقيقية التي تحكم البلاد وبعيداً عن أنظار رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف، وأن تلك القوى تتكون من معاون مدير الاستخبارات العسكرية عبد الرزاق النايف وآمر الحرس الجمهوري إبراهيم عبد

(١) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٩٧.

(٢) حامد البياتي، صدام حسين والمؤامرة الكبرى، أسرار انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق في الوثائق السرية الأمريكية، مؤسسة الرافد، لندن، ٢٠٠٠م، ص٦٣.

(٣) طلعت صدقي ومحمد كبول: وهما من الضباط اللامعين في مجال الاستخبارات المصرية. علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٠٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٠٩.

الرحمن الداوود وقالا لصبحي عبد الحميد: "**هناك حماران يسرحان في بغداد هما النايف والداوود من استطاع ركوبهما أوصلاه إلى القصر الجمهوري، فأركبهما قبل أن يركبهما غيرك، امتطيها قبل أن يمتطيها البعثيون**"[١]، أصرا عليه في ذلك وبيّنا له خطر التباطؤ والتهاون، وقد طلبا من صبحي عبد الحميد وبإلحاح أن يلتقي مع عبد الرزاق النايف، فوافق على ذلك وناقش الأمر مع حزبه وطلب أن يكون حذراً معه وأن لا يرتبط معه بوعد قاطع[٢].

جاء عبد الرزاق النايف إلى دار صبحي عبد الحميد ودار بينهما حديث طويل بشكل واسع وهنا سأل عبد الرزاق النايف، صبحي عبد الحميد عن من يصلح لتولي رئاسة الوزراء إذا أقيل رئيس الوزراء طاهر يحيى، فرد عليه صبحي ان الفريق طاهر يحيى أفضل رئيس وزراء ولا يوجد من يحل محله وانتهى اللقاء دون أن يحقق شيئاً، لأن عبد الرزاق النايف كان هو الآخر حذراً من صبحي عبد الحميد، وقد وجد النايف أن صبحي عبد الحميد من أعوان طاهر يحيى الذي يتبادل معه الكراهية[٣].

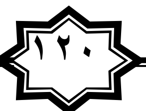
ازداد طموح كتلة عبد الرزاق النايف في شهر شباط ١٩٦٨م، لإشغال بعض المناصب الوزارية فقرروا الإطاحة بالرئيس عبد الرحمن عارف، أما هدفهم الرئيس هو إقالة وزارة طاهر يحيى بأي وسيلة، إذ أكد صبحي عبد الحميد بأن أخبار تحركات عبد الرزاق النايف كانت تصله دائماً، وقد حذر رئيس الوزراء طاهر يحيى من تلك الكتلة في حال استلامها مقاليد الأمور في البلاد وتأثيرها على الوطن والقومية العربية، وإلغاء القرارات الاشتراكية والابتعاد عن التعاون مع مصر، ونبذ فكرة الوحدة العربية، والتقرب من الغرب، ولاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تم تهديد عدد من الوزراء الذين كانوا يعارضون إعطاء امتيازات الكبريت إلى شركة أمريكية، وكان الفريق طاهر يحيى يخبر الرئيس عبد الرحمن عارف بنشاطهم وخطرهم، إذ كانت تصل أخبارهم من جهات أخرى، إلا أن رئيس الجمهورية عبد

---

(١) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص٣٠٩.

(٢) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٥١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٤٣.



الرحمن عارف كان يثق بهم، فلم يبالي إلى تحذير رئيس وزرائه طاهر يحيى[١].

وفي تلك الأثناء زاد ضغط محمد كبول وطلعت صدقي على عبد الرزاق النايف للالتقاء مع صبحي عبد الحميد مرة أخرى ومساعدته في الانقلاب، فدعا عبد الرزاق النايف صبحي عبد الحميد إلى حفلة شاي في داره على شرف محمد كبول وطلعت صدقي، وقد كرر عبد الرزاق النايف على صبحي عبد الحميد السؤال نفسه الذي طرحه عليه في زيارته الأولى في بيته عن مرشحه لرئاسة الوزراء إذا ما أقيل طاهر يحيى، فأجابه صبحي عبد الحميد بالجواب السابق نفسه"**أنه لا يوجد أفضل من طاهر يحيى**"[٢].

أثنا عشر: نهاية وزارته الرابعة:-

تحرك الانقلابيون وتحديداً في الساعات الأولى من فجر يوم ١٧ تموز ١٩٦٨م في الملابس العسكرية الحقيقية والمزيفة، وكانت الساعة تشير إلى الثانية وأربعين دقيقة صباحاً، وكانت تتقدمهم سيارة مرسيدس بيضاء كان يقودها حردان عبد الغفار التكريتي، والى جانبه أحمد حسن البكر وخلفهما صالح مهدي عماش وانور عبد القادر الحديثي، وكانت تسير خلفهما شاحنة عسكرية مغطاة وفي داخلها ما يقرب عن الثلاثين شخصاً أو أقل من الانقلابين[٣].

في تلك الأثناء تقدم سعدون غيدان[٤] على باب الكتيبة التي كان أمراً لها، وصاح بأعلى صوته بالحراس الواقفين على الباب:"**افتحوا لهم الباب إنهم جماعتنا**

---

(١) صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص٣٠٨.

(٢) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٦٢١.

(٣) زينب عبد الحسن محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١٤١.

(٤) سعدون غيدان: (١٩٣٠-١٩٧٠) ولد في الرمادي ثم دخل الكلية العسكرية، وتخرج فيها عام ١٩٥٣م، أدى دوراً متميزاً في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م، وحركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، عيد عام ١٩٦٧م أمراً لكتيبة دبابات الحرس الجمهوري، وكان له دوراً كبيراً في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م، وكان آخر منصب له وزيراً للداخلية. جعفر الحسيني، العراق على حافة الهاوية ١٩٦٨-٢٠٠٠، المصدر السابق، ص٦٢.

ودعوهم يدخلون وجلس باقي الحرس على صوت (الجلبة) وصاروا يقولون للجنود إن رئيس الوزراء طاهر يحيى يريد عمل انقلاب على رئيس الجمهورية، ونحن جئنا لمساعدته وفك الحصار عنه"[١].

جرى محاصرة القصر الجمهوري من الجهات جميعها، إذ وجد الرئيس عبد الرحمن عارف أن العصيان لا يجدي نفعاً، فأخذ يجري عدد من الاتصالات بعدد من قادة الفرق في معسكرات خارج بغداد، ووجد الأبواب مغلقة أمامه، وأجرى اتصالاً مع رئيس الوزراء طاهر يحيى فقال له الأخير: " **اصمد سأقلب الدنيا عليهم**"، إلا أن الرئيس رد قائلاً:"**لا أقبل ابداً أن يوجه الجندي العراقي سلاحه في وجه أخيه الجندي الآخر لأي سبب ولأجل أي شيء**"[٢].

تلقى رئيس الوزراء طاهر يحيى إنذاراً بعدم المقاومة وإلا يعتقل، وعلى الرغم من عدم مقاومته تم اعتقاله مع معظم الوزراء وستة وثلاثين شخصية سياسية، ووضع الحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة[٣]، ويفيد رحيم الكبيسي الذي كان مع طاهر يحيى في المعتقل أن الأخير نقل لهم نبوءة الرئيس عبد السلام عارف من أنه سيأتي يوم يعتقلهم أحمد حسن البكر ويضعهم في السجن، وذلك حينما ذهب طاهر يحيى ومعه بعض الضباط إلى عبد السلام للتوسط لأجل إطلاق سراح أحمد حسن البكر من المعتقل، حينما زج فيه بعد فشل محاولة ٥ أيلول ١٩٦٤م[٤]، وأضاف رحيم الكبيسي أن طاهر يحيى غضب غضباً شديداً حينما بلغه أن أهله أو عائلته تتوسط له عند أحمد حسن البكر[٥].

---

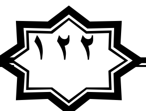
(١) علياء محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٤١.

(٢) زينب عبد الحسين محمود الزهيري، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٣) يُنظر ملحق رقم (١٣). الملفة الشخصية لطاهر يحيى، الكتاب السري المرقم (١٢٣٥)، بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٦٨م؛ سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص١٩٢.

(٤) شامل عبد القادر، ناظم كزار سيرة أقوى مدير أمن عام في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩٦٨-١٩٧٣ وأسرار انقلابه الفاشل، مكتبة المجلة، بغداد، ٢٠١٤م، ص٨٦.

(٥) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٥٩.



تعرض طاهر يحيى إلى أعتى صنوف التعذيب، إذ أصيب بطفح جلدي ومرض الدزنتري في معدته، ويروى انه صار ينزف منه الدم، فظهرت دمامل في وجهه وبدأ يعاني من عجز في كليته وسقوط شعر رأسه، أما عيناه فقد صارتا غائرتين ويحيطهما السواد، وأَخذ يسير على أصابعه أو يزحف وفقد من وزنه الكثير[١]، أجهد الأنقلابيون أنفسهم لأجل الحصول على أدلّة تدين طاهر يحيى بالفساد أو الرشوة، ولم يوفقوا فقد اعتقلوا المدير المفوض لشركة الكوكا كولا عبد الواحد زكي واستعملوا معه أنواع التعذيب، لأجل ان يقر ويعترف بأنه قدم الرشوة لطاهر يحيى، لأجل تمشية معاملات الكوكا كولا، ولم يعترف الرجل لأنه فعلاً لم يدفع رشوةً للأخير، حتى توفي تحت وطأة التعذيب[٢].

من المحاولات الأخرى لتشويه سمعة طاهر يحيى ما ذكره عبد الكريم فرحان حين استدعته لجنة التحقيق على القضية نفسها قالوا:"**هل تعلم ان طاهر يحيى قد تقاضى رشوة خمسين ألف دينار من مدير الشركة مقابل عدم غلق المصنع، قلت لهم ان هذه دعاية مغرضة لا أساس لها من الصحة فطاهر يحيى في رأيي رجل دولة عفيف**"[٣]، وفي محاولة لزيادة الضغط عليه فإن طاهر يحيى نقل إلى قصر النهاية[٤]، وتعرض على إثرها إلى الإهانة والإذلال، إذ كان يطلب منه أن يؤدي

(١) عزيز الحاج، شهاده للتاريخ أوراق في السيرة الذاتية السياسية، مؤسسة الرافد، باريس، ٢٠٠٢م، ص٣٥٥.

(٢) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٣) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٤) قصر النهاية: أحد قصور الأسرة الهاشمية في العراق، وكان اسمه في العهد الملكي قصر الرحاب، وشهد ذلك القصر، النهاية المأساوية لحياة تلك الأسرة صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨م، ثم استعمل مكاناً للسجن والتعذيب حين قيام حركة ٨ شباط ١٩٦٣م، وبين الأعوام ١٩٦٤ – ١٩٦٨م عاد قصر الرحاب إلى الدولة فقامت باستثماره مصلحة السياحة بعض الوقت، ثم شغلته مصلحة المعارض وقتاً آخر، وبعد ١٧ تموز ١٩٦٨م، أضيفت إلى القصر الذي تحول إلى معتقل رسمي ردهات وأقبية زحفت في الاتجاهات كلها واتت على مساحة مهمة من معرض بغداد الدولي من طرف، وقناة الخر من جهة أخرى، وتم تهديمه

(الرقص)، ولاسيّما بعد أن يتم استدعاؤهم أمام مدير الأمن العام[(١)]، وكان يطلب منه تنظيف المراحيض زيادة في ذلك، وتدهورت صحته، وكاد ان يفقد بصره بعد أن قضى عامين في السجن[(٢)].

ويذكر إن الرئيس جمال عبد الناصر طلب من وزير التخطيط العراقي جواد هاشم إبلاغ تحياته إلى الرئيس أحمد حسن البكر وطلب منه إطلاق سراح طاهر يحيى وعبد الرحمن البزاز وإرسالهما إلى القاهرة، مقابل تعهد الرئيس جمال عبد الناصر بعدم قيام حكومته بأي نشاط معادٍ للبعث في حالة وصولهما إلى مصر، وفي أثناء عودة جواد هاشم إلى بغداد التقى بالرئيس أحمد حسن البكر، فأخبره بما دار بينه وبين الرئيس جمال عبد الناصر، إلا أن أحمد حسن البكر قال عن الرئيس جمال عبد الناصر:"**انه كذاب، ولا يهدأ له بال إلا بالتآمر**"[(٣)]، وكذلك طالب المرجع الديني السيد محسن الحكيم بالإفراج عن رئيس الوزراء طاهر يحيى[(٤)].

تم إطلاق سراح طاهر يحيى، ووضع تحت الإقامة الجبرية، إذ كانت داره موضع مراقبة من لدن السلطات المختصة ولم يسمح له بالسفر للعلاج[(٥)]، وقضى أيامه الأخيرة في داره حتى وفاته[(٦)].

= بعد ٣٠ حزيران ١٩٧٣م على أثر محاولة التغيير التي قام بها ناظم كزار مدير الأمن العام. ستار نوري العبودي، المصدر السابق، ص١٦٥.

(١) أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٢) هيثم حمود صالح جلو الطائي، المصدر السابق، ص٦١.

(٣) محمد وليد عبد صالح، التجربة الناصرية واثرها في حياة العراق السياسية ١٩٥٢-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٠م، ص٢٨٥.

(٤) جواد هاشم، المصدر السابق، ص٩٩.

(٥) سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى، ص١٩٣.

(٦) ذكر جواد هاشم وهو وزير عراقي سابق في مذكراته أن الفريق طاهر يحيى قد توفى داخل السجن ١٩٨٦م، في حين أكد ولده جمال طاهر يحيى أن والده توفى في داره وهو حاضر لوفاته في بغداد عام ١٩٨٦م بعد ان قضى أيامه الأخيرة في داره. جواد هاشم، المصدر السابق، ص٤٢؛ مكالمة هاتفية مع السيد جمال طاهر يحيى ١٩ حزيران ٢٠١٤م.

كان البعثيون يعدون حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م عملاً خيانياً ويطلقون عليه (ردة تشرين) الذي قام به الرئيس عبد السلام عارف وطاهر يحيى وعدد من العسكريين ضد قيادة الحزب والحرس القومي[١].

ذكر هادي خماس وهو أحد المعاصرين لطاهر يحيى"**إن طاهر يحيى يعد أفضل رئيس وزراء بعد نوري السعيد في العراق**"[٢]، إذ تولى رئاسة أربع تشكيلات وزارية حتى عام انقلاب ١٩٦٨م[٣].

يتضح مما تقدم، أن طاهر يحيى قد ورث الوزارة الرابعة في مرحلة صعبة جداً متمثلة بالأوضاع الداخلية المتأزمة، وكذلك الأوضاع الخارجية، ولاسيّما بالعدوان في ٥ حزيران ١٩٦٧م، وكذلك أن طاهر يحيى لم يكن مرغوباً فيه لدى بعض البعثيين في تلك المدة، لما كانت تكنه له من الحقد والكراهية على أنه كان السبب الرئيس لإبعادها عن السلطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، إذ مورست عليه العديد من التدابير والخطط لإسقاط حكومته، فضلاً عن ذلك أن طاهر يحيى في تقاربه من الاتحاد السوفيتي والفرنسيين وإهماله الأمريكان، وقطع العلاقات مع الأخيرين سهّل على البعثيين استغلال تلك الفرصة للتخلص منه.

---

(١) إبراهيم الزبيدي، دولة الإذاعة سيرة ومشاهدات ١٩٥٦- ١٩٧٤، دار نارة للنشر، ط٢، ٢٠٠٦ م، ص٢٨٨.

(٢) هيثم حمود صالح جلو الطائي، المصدر السابق، ص٦١.

(٣) جاسم محمد الذهبي، المصدر السابق، ص١٤٨.

١. نشأ طاهر يحيى في داره في محلة القلعة في تكريت ١٩١٤م، وهو من أسرة معروفة بالتجارة، ولاسيّما بتجارة الحبوب، وأكمل دراسته الابتدائية في سامراء، والمتوسطة في بغداد، ودار المعلمين الابتدائية في بغداد.
٢. بدأ نشاطه السياسي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، واشترك في النشاط القومي في العراق في جمعية الجوال ، ولاسيّما أنه كان من أعضائها البارزين وكان من المؤيدين والحريصين على الوحدة العربية.
٣. اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م وجرح فيها جرحاً بليغاً لتبقى طلقات جنود العدو الصهيوني أوسمة على جسده، ونال وسام الرافدين لدوره في معارك حصن كيشر.
٤. انضمامه إلى تنظيم الضباط الأحرار لتوجهه القومي، إذ كان من ضمن تلك التنظيمات السرية الثورية، التي كانت تعمل على إسقاط النظام الملكي للسياسة التي انتهجها إزاء القضايا العربية، ولاسيّما نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، والتي كانت سبباً في إحالته على التقاعد.
٥. كان من المعارضين لسياسات الحكومات في العهد الملكي، والتي دفعت به للمشاركة الفاعلة في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، التي أنهت النظام الملكي في العراق ، وفي الوقت نفسه كان من المعارضين لمقتل العائلة المالكة.
٦. كان حريصاً على نبذ الخلافات بين زملائه، ولاسيّما الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، إذ كان يعمل جاهداً لحل تلك الخلافات.
٧. مواقفه المعارضة لسياسات عبد الكريم قاسم الانفرادية في الحكم، والتي دفعته للاشتراك في حركة الشواف ١٩٥٩م، والتي لم يكتب لها النجاح والتي كانت سبباً في إحالته على التقاعد.
٨. بعد الإبعاد وإحالته إلى التقاعد، صار طاهر يحيى يفكر جدياً هو وزملاؤه بالتخلص من حكم عبد الكريم قاسم، إذ أسهم مساهمة فاعلة في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م، وكان على رأس القوة العسكرية التي احتلت معسكر الرشيد صباح يوم الانقلاب.

٩. أقدم طاهر يحيى الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش إلى الاشتراك في حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، التي أطاحت بسلطة البعث الأولى نتيجة لتصرفات الحرس القومي التي أضرت بسمعة البلاد.

١٠.لمواقفه الصريحة والقومية الشجاعة تم اختياره رئيساً للوزراء في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣م ، والتي تعد الوزارة الأولى التي يشكلها، وقد دعا في منهاج وزارته إلى ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والإصلاح الزراعي وإنجاز بعض المشاريع.

١١.أعاد تشكيل الوزارة الثانية في عهد الرئيس عبد السلام عارف، إذ كانت أهم أهدافها هو التحولات الاقتصادية وقرارات التأميم لعام ١٩٦٤م والدعوة إلى الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة.

١٢.شكل وزارته الثالثة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م، وأعادت الحياة الدستورية ووضع دستور مؤقت وإصدار العديد من القوانين المهمة ولاسيّما قانون مجلس الشورى، وقانون السلامة الوطنية لعام ١٩٦٥م، وقانون اتحاد الطلبة في الجمهورية العراقية المرقم ٩٦ لعام ١٩٦٥م، فضلاً عن إعلان الخطة الخمسية وتأسيس شركة النفط الوطنية، إذ استثمرت قانون رقم (٨٠) وحققت بموجبه أضخم انجاز وطني غير أن الوزارة واجهت أزمة وزارية نتيجة للخلافات السياسية التي أدت إلى استقالتها في ٥ أيلول ١٩٦٥م.

١٣.شغل منصب نائب رئيس الوزراء في وزارة عبد الرحمن عارف في ١٠ أيار ١٩٦٧م، وأدى دوراً مهماً في التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك مع الرئيس جمال عبد الناصر في مواجهة التحديات الصهيونية.

١٤.نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، وكذلك الأوضاع الخارجية المتمثلة بنكسة ٥ حزيران ١٩٦٧م، تخلى الرئيس عبد الرحمن عارف عن رئاسة الوزراء إلى طاهر يحيى في ١٠ تموز ١٩٦٧م، إذ شهدت تلك الوزارة إصدار منهاج وزاري دعا إلى إعادة بناء القوات المسلحة وإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية وحل القضية الكردية، وإصدار أهم قانونيين (٩٧) (١٢٣) اللذان يتعلقان باستثمار النفط العراقي، وعقد أتفاق مع الشركات

الفرنسية (إيراب E. R. A. B) لموقف فرنسا من القضايا العربية، ولاسيّما عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧م، أما على الصعيد الخارجي العمل على مواجهة التحديات الصهيونية وتعبئة الطاقات جميعها لاسترداد الحق العربي.

١٥.إعلان طاهر يحيى سياسة معادية للغرب، إذ نادى بقطع علاقات العراق الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفرض حظر تام على تصدير النفط.

١٦.جرى اعتقاله بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م، وقد تعرض الى أقسى أنواع التعذيب والإهانة في سجن قصر النهاية المشهور على يد خصومه السياسيين والذين كانوا غير بعيدين عن ارتباطهم مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الانقلاب، كون طاهر يحيى انتهج سياسة معادية للغرب في إبعاد أغلب الشركات الأمريكية التي كانت راغبة في الاستثمار في العراق.

١٧.تبين لنا إن طاهر يحيى لم ينتمِ إلى أي حزب وإنما كان مستقلاً ويميل إلى الأفكار القومية العربية، وقد اتخذ العديد من الخطوات لتحقيق الهدف الأسمى الذي طالما أراد أن يحققه وهو الوحدة العربية.

ملحق رقم (١)

نسخة مصورة من خلاصة دفتر النفوس لطاهر يحيى[1]

التاريخ

العدد

رقم صحيفة الاس

١٨٧

خلاصة دفتر نفوس

الاسم والشهرة : طاهر

تاريخ ومحل الولادة : ١٩١٤ الف وتسعمائة واربعة عشر

اسم الاب : يحيى

اسم الام : حليمة بنت صالح

تاريخ اعطاء الدفتر : ٢٦/٥/

المحل الذي سجل فيه

اللواء : ديالى

القضاء : مندلي

الناحية :

المحلة أو القرية :

رقم المسكن :

نوع المسكن :

(صورة طبق الاصل)

---

(١) م.ت.ع ، الملفة الشخصية لطاهر يحيى ، تسلسل (١١/٠١٩٢٣).

ملحق رقم (٢)

نسخة مصورة من واقع الحال لطاهر يحيى[١]

— ترجمة الحال —

(١) الاسم طاهر

(٢) اسم الأب يحيى التكريتي

(٣) اسم الأم حليمه

(٤) الديانة مسلم

(٥) محل وتاريخ الولادة تكريت ١٩١٤

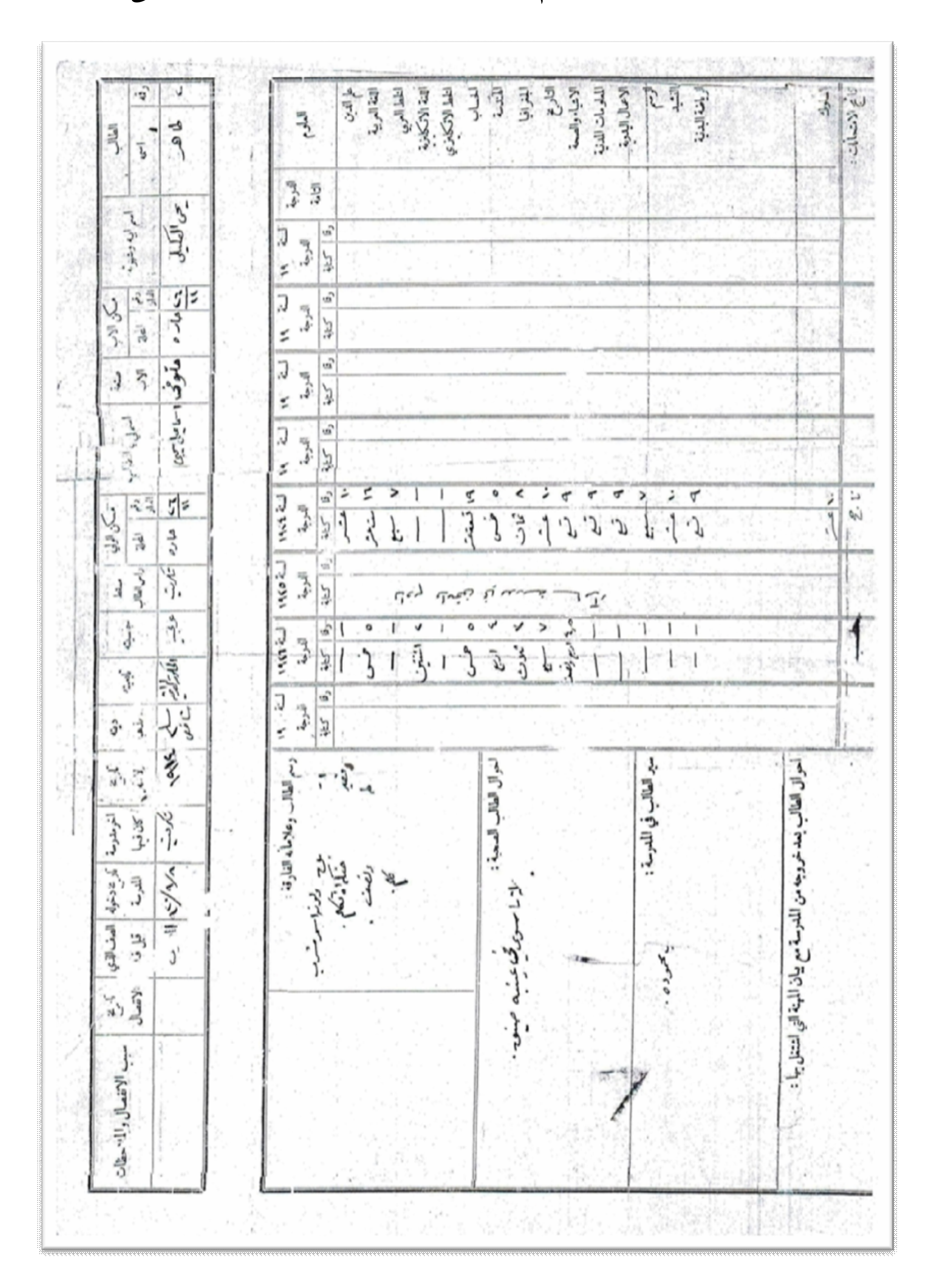
(٦) التحصيل دار المعلمين الابتدائيه

(٧) اللغات التي يحسنها العربيه / الانكليزيه

(١) دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى ، محفوظات جمال طاهر يحيى.

ملحق رقم (٣)

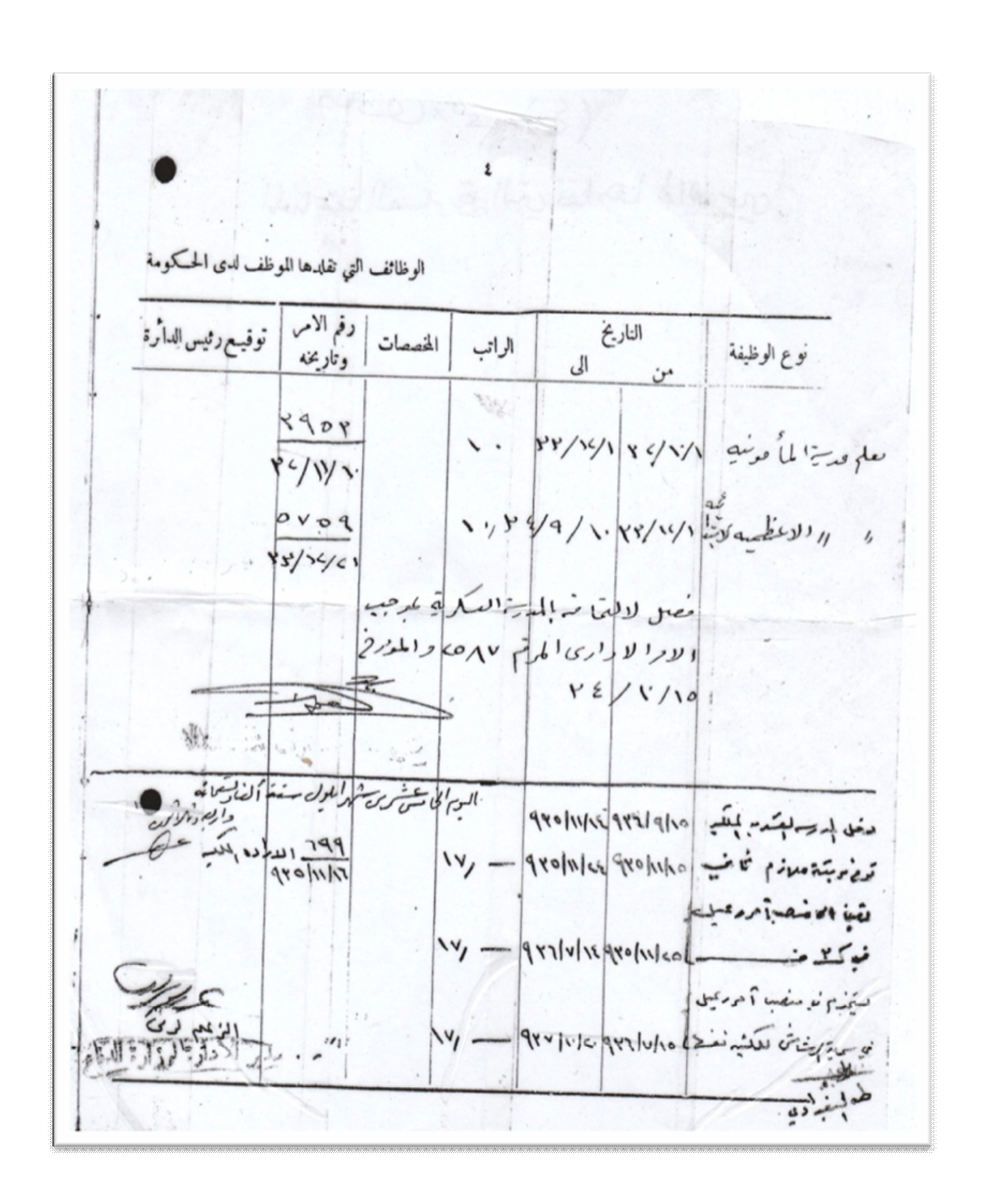
نسخة من صورة القيد العام للمرحلة الابتدائية صفحة طاهر يحيى[١]



(١) سجل القيد العام لمدرسة تكريت الابتدائية الأولى لعام ١٩٢٠م.

ملحق رقم (٤)

قسماً من المناصب المدنية والعسكرية التي تقلدها طاهر يحيى[(١)]



٤

الوظائف التي تقلدها الموظف لدى الحكومة

نوع الوظيفة	التاريخ من	الى	الراتب	المخصصات	رقم الامر وتاريخه	توقيع رئيس الدائرة
معلم مدرسة المأمونية	٢٢/٧/١	٢٣/١٢/١	١٠		٢٩٥٣ / ٢٢/١١/٦	
" الاعظمية الابتدائية	٢٣/١٢/١	٢٤/٩/١٠	١٠		٥٧٥٩ / ٢٣/١٢/٢١	
فصل للالتحاق بالمدرسة العسكرية بموجب الامر الاداري المرقم ٥٨٧ والمؤرخ ٢٤/٧/١٥						[illegible]
دخل المدرسة العسكرية	٩٢٤/٩/١٥	٩٢٥/١١/١٤		اليوم الخامس عشر من شهر ايلول سنة [illegible]		
ترفع الى رتبة ملازم ثاني	٩٢٥/١١/١٥	٩٢٥/١١/٢٤	١٧/ —		٦٩٩ الارادة الملكية ٩٢٥/١١/١٦	[illegible]
نقل الى [illegible] فوج ٣	٩٢٥/١١/٢٥	٩٢٦/٧/١٤	١٧/ —			
[illegible]	٩٢٦/٧/١٥	٩٢٧/١/١٠	١٧/ —			الزعيم [illegible] / مدير الادارة العامة لوزارة الدفاع

---

(١) دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى ، محفوظات جمال طاهر يحيى.



يتبع ملحق رقم (٤)

العراقية والادارة الملكية

نوع الوظيفة	التاريخ	الراتب	المخصصات	رقم الامر وتاريخه	توقيع رئيس الدائرة
نقل الى صنف التدريب بالمدرسة [illegible]	٩٢٧/١٠/٢١ - ٩٢٧/١١/٢١	١٧/—			
نقل الى منصب آمر فصيل [illegible]	٩٢٧/١١/٢٧ - ٩٢٨/١/٢٢	١٧/—			
نقل الى منصب معلم في [illegible]	٩٢٨/١/٢٢ - ٩٢٩/٥/١٦	١٧/—			
ترفيع الى رتبة ملازم اول	٩٢٩/٥/١٧ - ٩٢٩/٦/٢٠	٢١/—		٤٤١ غ الارادة الملكية ٩٢٩/٥/١٧	
نقل الى منصب [illegible] الفرقة [illegible]	٩٢٩/٧/١ - ٩٣٠/٢/٢٨	٢١/—			
نقل الى منصب آمر رعيل [illegible]	٩٣٠/٢/٢٩ - ٩٣٠/٧/٢٧	٢١/—			
[illegible] (وكالة)	٩٣٠/٧/٢٨ - ٩٣١/١/٢١	٢١/—			
نقل الى منصب آمر سرية [illegible] ١٤	٩٣١/١/٢٢ - ٩٣١/٦/١١	٢١/—			الزعيم [illegible]

يتبع ملحق رقم (٤)

٢

الوظائف التي تقلدها الموظف لدى الحكومة

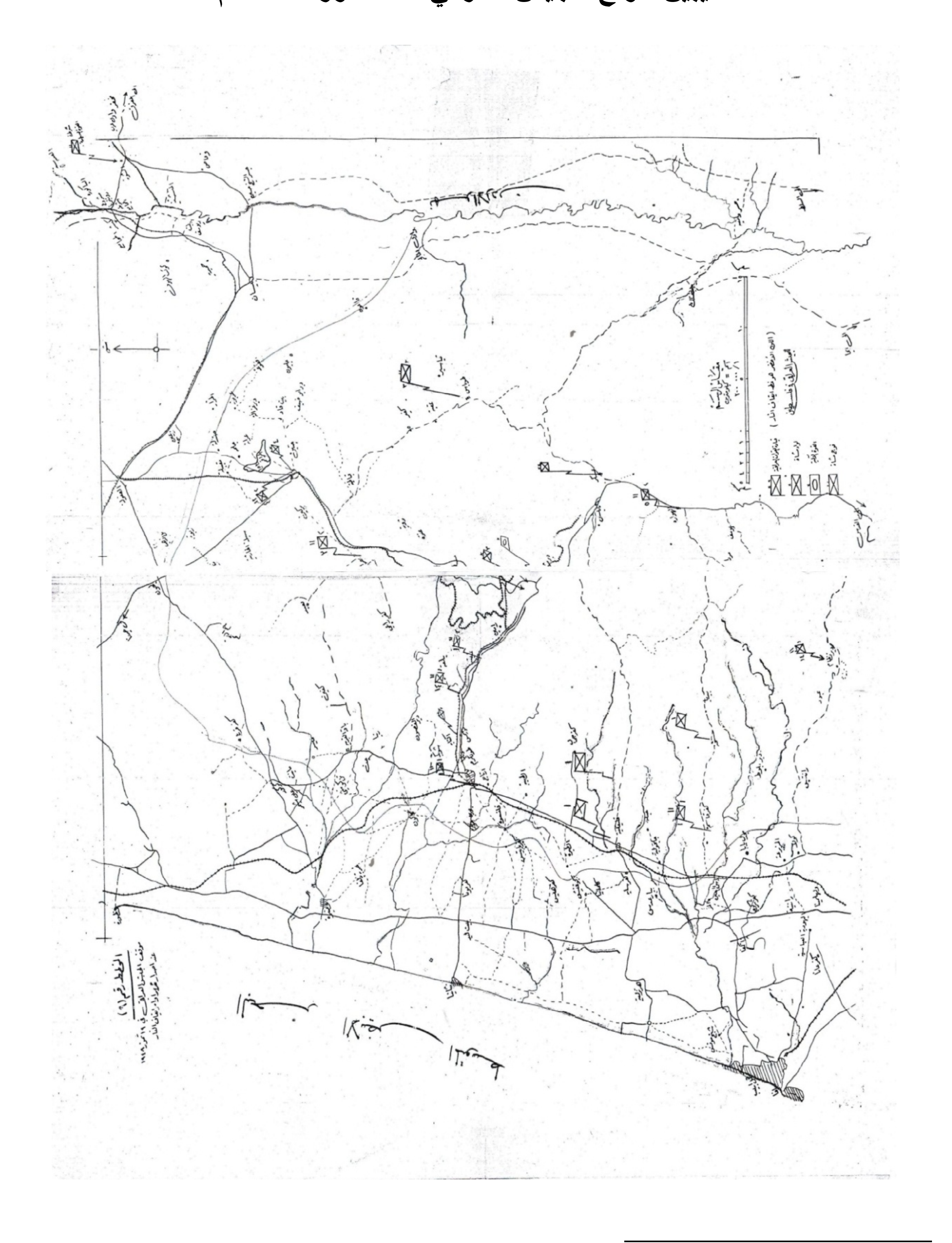
نوع الوظيفة	التاريخ من	التاريخ الى	الراتب	المخصصات	رقم الامر وتاريخه	توقيع رئيس الدائرة
نقل الى الكتيبة الهاشمي	١٢/٦/٩٤١	٩/٢/٩٤٢	٢١/ —			
نقل الى منصب ضابط ركن اللواء [illegible]	١٠/٢/٩٤٢	٦/٥/٩٤٢	٢١/ —			
ترفيع لرتبة رئيس	٧/٥/٩٤٢	١٢/٦/٩٤٤	٢٦/ —		٢٠١ / ٢٠/٤/٩٤٢	الدائرة [illegible]
نقل الى منصب مساعد [illegible] كتيبة المنصور الثانية	٢/٦/٩٤٤	٢٩/٨/٩٤٤	٢٦/ —			
نقل الى منصب مساعد [illegible] كتيبة خالد الثالثة	٣٠/٨/٩٤٤	٦/٥/٩٤٦	٢٦/ —			
ترفيع لرتبة رئيس اول	٧/٥/٩٤٦	٢٧/٥/٩٤٦	٣٠/ —		٢٥٤ / ٥/٥/٩٤٦	الدائرة [illegible]
ثبت تعيينه بمنصب آمر سرية [illegible]	٢٨/٥/٩٤٦	١٦/٧/٩٤٧	٣٠/ —			
[illegible]	١٥/٧/٩٤٧	٢١/١٠/٩٤٧	٣٥/ —			
ثبت تعيينه بمنصب آمر سرية في الكتيبة [illegible]	٢٢/١٠/٩٤٧	١/٥/٩٥١	٣٥/ —			[signature] الزعيم [illegible]

[illegible] البغدادي

[stamp: [illegible] الدائرة [illegible] وزارة الدفاع]

ملحق رقم (٥)

مخطط يبين موقع الجيش العراقي ١٩ تموز ١٩٤٨م[١]



(١) د.ك.و ، السجلات الخاصة بالخرائط العسكرية لمعارك الجيش العراقي ١٩٤٨م ، مخطط رقم (٩).

ملحق رقم (٦)

إعادة ضباط إلى الخدمة في الجيش[١]

مديرية الادارة
الرقم م١٠/ شا/ ٢/ ٤٨٠
التاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٦٣

الى :- مديرية الحسابات العسكرية العامة
موقع بغداد

الموضوع :- اعادة ضباط الى الخدمة في الجيش

صدر المرسوم الجمهوري المرقم ٤ والمؤرخ ١٨ رمضان ٢

اولاً :- باعادة الضباط المتقاعدين التالية اسماؤهم الى الخدمة في الجيش بالرتب المذكورة ازاء اسمائهم اعتباراً من ٨/ ٢/ ١٩٦٣ .

١-	اللواء	طاهر يحيى
٢-	الزعيم	رشيد مصلح
٣-	الزعيم	عبد الهادي محمد الراوي
٤-	الزعيم الركن	عبد الغني محمد سعيد الراوي
٥-	الزعيم الركن	عبد الكريم فرحان
٦-	الزعيم الركن	عبد المجيد سعيد [illegible]
٧-	الزعيم	ياسين محمد السامرائي
٨-	العقيد الركن	محمد مجيد
٩-	العقيد	كامل طه [illegible]
١٠-	العقيد	يحيى عبد الباقي الناصري
١١-	العقيد	نهاد فخري
١٢-	العقيد	صالح عبد القادر الرمضاني
١٣-	العقيد	ابراهيم عبد الغفور الشيخ
١٤-	المقدم الركن	حسن مصطفى النقيب
١٥-	المقدم الركن	عبد الله سلطان
١٦-	المقدم	محمد فرج الجاسم
١٧-	المقدم	عبد الجبار عبد الكريم
١٨-	المقدم	بهجت سعيد
١٩-	المقدم	عبد المجيد محمود الويس
٢٠-	الرئيس الاول	عبد الهادي عبد الله المهدي
٢١-	الرئيس الاول	فاضل [illegible]
٢٢-	الرئيس الاول	عبد القادر جميل [illegible]
٢٣-	الرئيس الاول	عباس محمد علي [illegible]
٢٤-	الرئيس	حسن محمد صالح
٢٥-	الرئيس	سلطان خلف
٢٦-	الرئيس	علي [illegible]

---

(١) م.ت.ع ، كتاب رئاسة أركان الجيش إلى مديرية الحسابات العسكرية العامة ، المرقم (١٠ش/٢/٤٨٠) ، بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٣م.

الملحق رقم (٧)

نص المرسوم الجمهوري بالملف العسكري للفريق طاهر يحيى في تشكيل الوزارة الاولى[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم جمهوري　　　رقم : ١٠٩٦

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا في البيان رقم (١) الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٣.

رسمنا بما هو آت :ـ

اولاً : تعيين السادة التالية اسماؤهم ادناه بالمناصب الوزارية المؤشرة ازاءهم :ـ

١ـ الفريق طاهر يحيى　　　رئيسا للوزراء
٢ـ الزعيم الركن حردان التكريتي　　　وزيرا للدفاع
٣ـ الزعيم الركن عبد الكريم فرحان　　　وزيرا للارشاد
٤ـ الزعيم رشيد مصلح　　　وزيرا للداخلية
٥ـ المقدم الركن صبحي عبد الحميد　　　وزيرا للخارجية
٦ـ اللواء الركن الحاج محمود شيت خطاب وزيرا للشؤون البلدية والقروية
٧ـ الدكتور عبد الكريم العلي　　　وزيرا للتخطيط
٨ـ المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف　　　وزيرا للمواصلات
٩ـ السيد عبد العزيز الوتاري　　　وزيرا للنفط
١٠ـ الدكتور عبد الكريم كنونة　　　وزيرا للصناعة
١١ـ الدكتور عبد الكريم هاني　　　وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية
١٢ـ الدكتور احمد عبد الستار الجواري　　　وزيرا للتربية والتعليم
١٣ـ الدكتور محمد جواد العبوسي　　　وزيرا للمالية
١٤ـ السيد كامل الخطيب　　　وزيرا للعدل
١٥ـ الدكتور عزت مصطفى　　　وزيرا للصحة
١٦ـ العقيد الجو الركن عارف عبد الرزاق　　　وزيرا للزراعة
١٧ـ السيد عبد العزيز الحافظ　　　وزيرا للاقتصاد
١٨ـ الدكتور عبد الفتاح الالوسي　　　وزيرا للاشغال والاسكان
١٩ـ الدكتور عبد الصاحب العلوان　　　وزيرا للاصلاح الزراعي
٢٠ـ السيد مصلح النقشبندي　　　وزير دولة
٢١ـ الدكتور شامل السامرائي　　　وزير دولة لشؤون الوحدة.

ثانيا : على رئيس الوزراء والوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٣.

المشير الركن

---

(١) م.ت.ع ، الملفة الشخصية لطاهر يحيى ، تسلسل (١١/٠١٩٢٣).

ملحق رقم (٨)

مرسوم جمهوري طاهر يحيى وزيراً للدفاع[١]

رقم ٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم جمهوري

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء

رسمنا بما هو آت :-

أسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى السيد طاهر يحيى رئيس الوزراء مدة غياب السيد حردان التكريتي وزير الدفاع عن العراق .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر شعبان لسنة ١٣٨٣
المصادف لليوم الثامن من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٤ .

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

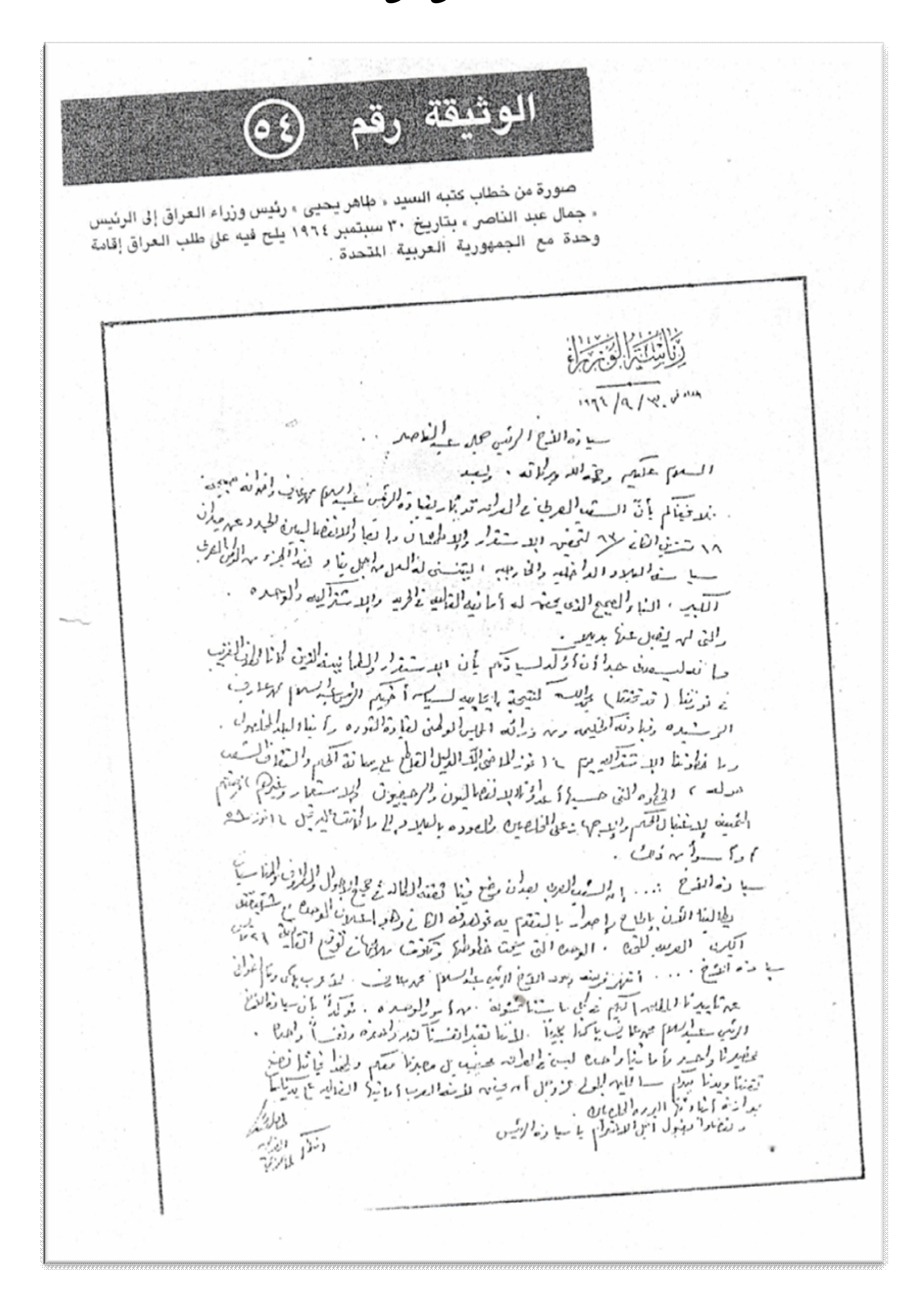
طاهر يحيى
رئيس الوزراء

---

(١) م.ت.ع ، الملفة الشخصية لطاهر يحيى ، المرسوم الجمهوري المرقم (٢٠) ، ٨ تشرين الثاني ١٩٦٤م.

ملحق رقم (٩)

نص الرسالة المرسلة من طاهر يحيى الى الرئيس جمال عبد الناصر[١]



الوثيقة رقم ٥٤

صورة من خطاب كتبه السيد « طاهر يحيى » رئيس وزراء العراق إلى الرئيس « جمال عبد الناصر » بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ يلح فيه على طلب العراق إقامة وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة .

رئاسة الوزراء

بغداد في ١٩٦٤/٩/٣٠

سيادة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد

---

(١) محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة سنوات الغليان ، ج١ ، ص٩٥١.

ملحق رقم (١٠)
طاهر يحيى وزيراً للنفط وكالة[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم جمهوري

رقم ١٠١٠

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء

رسمنا بما هو آت :ـ

اسناد منصب وزير النفط بالوكالة الى السيد طاهر يحيى رئيس الوزراء مدة غياب السيد عبد العزيز الوتاري عن العراق .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر جمادى الاخرة لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم الحادي والثلاثين من شهر تشرين الاول ١٩٦٤.

المشير الركن
عبد السلام محمد عارف

الفريق
طاهر يحيى

(١) الملفة الشخصية لطاهر يحيى ، الكتاب المرقم (١٠١٠) ، ٣١ تشرين الأول ١٩٦٤م.

ملحق رقم (١١)

كتاب إلى رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٦٨ موقع من مجموعة من السياسيين والمسؤولين[١]

السيد رئيس الجمهورية المحترم
تحية طيبة

لقد اظهرت نكسة حزيران ١٩٦٧ واقعنا المرير في شتى المجالات وعلى كل المستويات عربيا وقطريا وعلى الصعيدين العسكري والمدني مما جعل الجماهير تفقد ثقتها بالحكم والثورة والقائمين عليها والمسؤولين عنها . وبدلا من ان تأخذ النكسة ابعادها الايجابية في تفكير المسؤولين في العراق فورا وتكون حافزا لهم ليباشروا بالتغيير الجذري في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري الحالي في البلاد بما يوازي ضخامة المهمة بعد النكسة والتي سبق واتفق عليها في اجتماع القصر الجمهوري الذي عقد في ١٢ حزيران ١٩٦٧ وضم عددا كبيرا من الساسة (وانتهى دونما نتيجة ايجابية من قبل الحكومة) ، فان نظام الحكم القائم باصراره على مواصلة العمل بعقلية ومفاهيم واساليب ما قبل النكسة اثبت عدم قدرته على استيعاب المغزى الحقيقي لها ، وعجزه عن تفهم عظم التبعات التي ستترتب على ابقاء الاوضاع السياسية على جمودها والعمل بانعزال تام عن جماهير الشعب وارادتها .

ولقد اكدت الاحداث ان نكسة حزيران وما ترتب عليها قد وضعت على عاتق العراق مسؤوليات جسام تكفي وحدها لاثارة الحماس لدى المسؤولين في العراق لتدارك سوء الاوضاع بتغيير الطبيعة الفردية للحكم ، واصلاح الوضع الاقتصادي ، ومعالجة البطالة المتفشية التي شملت حتى المثقفين من ابناء الشعب ، وتعزيز هيبة الدولة بانهاء الوضع الشاذ في شمال الوطن وفرض سيادة القانون ، ومكافحة العصوبية والعنصرية والطائفية والعشائرية والاقليمية والرشوة المتفشية ، وتطهير جهاز الدولة .

كما ان طبيعة الحكم الفردي وضعفه وعدم ادراكه لابعاد النكسة قد زاد في عزلته عن الجماهير التي تتطلع ليس فقط لازالة آثار العدوان وانما الى اجتثاث مصدره باستنفار جميع طاقات الامة والجيش بشتى المستويات ودعم العمل الفدائي بالمال والسلاح والضغط من اجل قيام وحدة عسكرية فورية وفعالة من العراق والدول المحيطة باسرائيل على الاقل .

ان السكوت على هذا الواقع المرير الذي يعيشه بلدنا يخدم مخطط الاعداء ويعتبر جريمة لن تغفرها الاجيال القادمة .

وانطلاقا من المسؤولية التاريخية تجاه التطورات والاحداث الداخلية والعربية فقد اجتمع رفاق السلاح الذين ساهموا في رفع راية الثورة في هذا الجزء من الوطن العربي لتدارس الوضع الداخلي والعربي وايجاد الحلول المناسبة لهذه المرحلة . وقد انصبت المناقشات على موضوعين اساسيين هما :

اولا ــ دور العراق في المعركة ضد العدوان الصهيوني .
ثانيا ــ معالجة المشاكل الداخلية التي يعاني منها العراق والمشار اليها اعلاه ، بما فيها الوضع الدستوري من اجل ترسيخ الثورة ومكتسباتها وتهيئة الظروف لتجسيد ارادة الشعب

(١) محفوظات الدكتور وائل رشيد مصلح.

يتبع ملحق رقم (١١)

- ٢ -

في انتخابات حـــرة .

وفي ضوء ماتقدم التقت ارادة المجتمعين على النقاط الواردة ادناه ، والتي طرحت في اجتماع القصر الجمهوري يوم السبت المصادف ٣٠/ ٣/ ١٩٦٨ الذى دعوتم اليه تحريريا وحضره الســيد رئيس الوزراء ووعدتم بمواصلة مناقشتها في اجتماع آخر تحددون موعده فيما بعـــد :

١ - تشكيل مجلس وطني من ٣٠ عضوا يمارس اختصاصات السلطة التشريعية ويشارك في رســم السياسة العليا للبلاد وتشكيل الحكومة وحجب الثقة عنها لحين قيام مجلس وطني منتخـــب من قبل الشعـــب .

٢ - تأليف وزارة أئتلافية قوية تتصف بالكفاءة والنزاهة والماضي النظيف والشعور بالمسؤولية لتحقيـــق مايلـــي :

آ - حل مشكلة الشـــمال .

ب - العمل الجدى ضد العدوان الاسرائيلي والعمل على اقامة وحدة عسكرية تضم العـــراق والاقطار العربية المحيطة باسرائيـــل .

جـ - اجراء الانتخابات العامة في البلاد باسرع مايمكن في مدة اقصاها سنتان .

د - تاكيد الهوية القومية التقدمية للحكم والعمل على اقامة الوحدة العربية الشاملـــة .

هـ - معالجة المشاكل الداخلية وتطوير الوضع المالي والاقتصادى ، وتوحيد الصف الوطنـــي وتأمين الاستقرار والامن ، وتحقيق مبدأ سيادة القانون وضمان الحريات العامـــة ، وتكافؤ الفرص بين المواطنيـــن .

اننا اذ نقدم هذه المذكرة لا ندعي لانفسنا تمثيل كل الشعب ولكن ايمانا منا بمسؤوليتنـــا الثورية وتحسسا بمشاعر الجماهير وكل الثوريين الذين شاركوا في صنع الثورة نرى ان تاليـــف مجلس وطني يتولى السلطة التشريعية وبالتعاون مع حكومة أئتلافية قوية ونزيهة يعمل على نقـــل الحكم الى الشعب بانتخاب مجلس تأسيسي باسرع وقت ممكن خلال مدة اقصاها سنتان هـــو الضمان الأكيد للخروج بالبلاد من ازمتها الحاليـــة .

والســـلام علـــى مـــن اتبـــع الهـــدى .

محمود [illegible]	احمد حسن البكر	ناجي طالـــب	عارف عبدالرزاق	عبدالعزيز العقيلي
صبحي عبدالحميد	صالح مهدى عماش	رجب عبدالمجيـــد	عبدالهادى الراوى	رشيد مصلـــح
	حردان التكريتي		عبدالستار عبداللطيف	اسماعيل مصطفى

١٨/٤/١٩٦٨

بغداد ١٦/٤/١٩٦٨

الملحق رقم (١٢)

نص الرسالة المرفوعة من رئيس الوزراء طاهر يحيى إلى الرئيس عبد الرحمن عارف[١]

السيد رئيس الجمهورية الفريق عبد الرحمن محمد عارف المحترم

تحية واحتراما :

تألفت الوزارة الحالية في العاشر من تموز الماضي ١٩٦٧ لتواصل مابدأته الوزارة السابقة المؤلفة برئاستكم في العمل على مجابهة اصعب الظروف التي مر بها العراق والامة العربية ولاسيما بعد العدوان الاستعماري الصهيوني التوسعي في حزيران الماضي .

لقد كان على الحكومة وسط المخاطر الخارجية وتعقيدات الاوضاع الدولية والتمزق السياسي في الداخل ان تتلمس سبلا للتخطيط والتنفيذ لتصون سلامة العراق وحق شعبه في وطنه ومساهمته في صد العدوان الصهيوني وازالة اثاره وتحرير الارض المغتصبة ودعم كفاح الامة العربية من اجل بقائها في وطنها واحباط محاولات اعدائها في التوسع من الفرات الى النيل .

لقد حرصت الحكومة على ان تجابه المشاكل الكبرى بحزم وصبر وان تحقق مادعوتم اليه من وجوب العمل على زيادة الانتاج واستحصال حقوق العراق في نفطه وانتهاج سياسة وطنية تهدف الى الاستثمار المباشر للنفط او بالاشتراك مع الغير مع تحريم الامتيازات او مافي حكمها فقطع العراق في هذا السبيل اشواطا كبيرة ، وكذلك بذلت الحكومة جهودا ضخمة ومثمرة في ميادين الانتاج الزراعي والصناعي وفي تعزيز الجيش وتوفير السلاح له وتمكينه من القيام بواجباته الخطيرة في الدفاع والتهيوء للقتال منعا لاستمرار العدوان والاغتصاب .

(١) محفوظات جمال طاهر يحيى.



يتبع الملحق رقم (١٢)

- ١ -

لقد استطاع العراق خلال نحو سنة ان يساهم باعظم نصيب في دعم موقف الامة العربية .وايضاح عدالة قضيتها على المستوى الدولي وتصميمها على استخدام مالديها من طاقات وامكانيات للدفاع عن وجودها ، وهي طاقات هائلة تضمن لها النصر ان هي انطلقت في ميادين الاعمار والانماء وحققت التعبئة العامة لجميع قواها الاقتصادية وامكانياتها الطبيعية والبشرية .

ان المرحلة التي مرت بها الحكومة الى جانب معالجة الاوضاع الراهنة كانت مرحلة وضع اسس التحرر الاقتصادى من سيطرة الشركات الاحتكارية وافهام دول العالم ان صلاتها مع العراق ومن ثم مع الامة العربية يجب ان تقوم على اسس المنافع المتبادلة بعيدا عن مناطق النفوذ واساليب التبعية الاستعمارية .

انني اعتقد ان الوزارة الحالية قد بلغت اقصى ماتستطيعه في المرحلة السابقة واننا امام مرحلة جديدة يجب ان تعبأ خلالها كل الكفاءات القادرة على تنفيذ الاسس المذكورة اعلاه مما يتطلب اعادة النظر في تأليف الوزارة لان القوى الاجنبية ستعمل على تعويق انطلاق العراق في خطه الوطني والقومي التحررى وان تحاول تضييع المكاسب التي ماكان لاى حكومة ان تظفر بها في مثل الظروف الصعبة التي مر بها العراق والامة العربية لولا الوعي الشعبي الذى تكون بنتيجة كفاح شعبنا الابي خلال عشرات السنين الماضية .

ان الشعب هو الذى تحمل التضحيات الجسيمة ومكن الحكومة من تحقيق الخطوات السابقة على الرغم من التمزق السياسي في صفوف المعنيين بالسياسة، ومن حق الشعب ان يطمأن الى ان مابدأ في عهدكم من سياسة تحررية سيستمر

يتبع الملحق رقم (١٢)

ـ ٣ ـ

وينمو ويبلغ اهدافه في توفير الخبز والكرامة للمواطنين والسلامة للوطن كله

راجيا من الله ان يهدى اخواننا المعنيين بالسياسة ان يجمعوا على

انتهاج خطة موحدة في مجابهة الاوضاع الراهنة وتعزيز مكاسب الشعب

وصيانة وجوده في وطنه وتحقيق اهدافه في التقدم والتحرر ودعم نضال

الامة العربية في جميع اقطارها .

اني اود ان اؤكد لسيادتكم ان الثقة التي منحتموها للوزارة الحالية

ستظل موضع تقديرى وتقدير زملائي راجيا ان تتفضلوا بقبول استقالة

الوزارة سائلا المولي ان يوفقكم لتأليف وزارة تخلفها وتكون قادرة على

مجابهة المرحلة الجديدة على المستوى الوطني والعربي والدولي .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي وعظيم شكرى

المخلص

٩٦/٧/٨

ملحق رقم (١٣)

حجز أموال طاهر يحيى[١]

الى مديرية رواتب المتقاعدين

م/ حجز اموال

بناءً على امر السيد رئيس الجمهورية المبلغ الينا بكتاب وزارة المالية المرقم ١٢٢٥/ سري والمؤرخ في ٢٠/٧/٩٦٨ تقرر حجز الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للفريق المتقاعد طاهر يحيى راجين تأشير سجلاتكم بموجبه واعلامنا.

د. مدير التقاعد العام

داود الاسود

نسخة منه الى / ديوان رئاسة مجلس الوزراء ـ للتفضل بالعلم

مع التقدير / وزارة المالية ـ مديرية المالية العامة / اشارة لكتابها السري اعلاه

(١) الملفة الشخصية لطاهر يحيى ، الكتاب السري المرقم (١٢٣٥) ، بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٦٨م.



الملحق رقم (١٤)

الفريق طاهر يحيى بالزي العسكري[١]

(١) محفوظات جمال طاهر يحيى.



الملحق رقم (١٥)
الفريق طاهر يحيى بالزي المدني[١]

(١) محفوظات جمال طاهر يحيى.

أولاً: القران الكريم:-

ثانياً: الوثائق

أ- الوثائق غير المنشورة:-

١- التقرير السنوي مرفوع لوزارة الدفاع بتاريخ ١٦ أيار ١٩٤٦م، تقييم عسكري للرئيس الأول طاهر يحيى.

٢- دفتر الخدمة العسكرية الخاص بطاهر يحيى.

٣- المذكرة المؤرخة في ١٦ نيسان ١٩٦٨م، الموجه للرئيس عبد الرحمن عارف، محفوظات الدكتور وائل رشيد مصلح.

٤- نسخة مصورة من سجل النفوس العائد لطاهر يحيى.

٥- نسخة من الكتاب السري المرقم (١٢٣٥)، ٢٠ تموز ١٩٦٨م حجز أموال.

٦- نسخة من صورة القيد العام لمدرسة تكريت الابتدائية، صفحة طاهر يحيى.

٧- نص الرسالة المرفوعة من رئيس الوزراء طاهر يحيى إلى الرئيس عبد الرحمن عارف، محفوظات جمال طاهر يحيى.

ب- الوثائق المنشورة باللغة العربية:-

١- السجلات الخاصة بالخرائط العسكرية لمعارك الجيش العراقي ١٩٤٨م، مخطط رقم (٩).

٢- المرسوم الجمهوري المرقم (١٠١٠)، ٣١ تشرين الأول ١٩٦٤م.

٣- المرسوم الجمهوري المرقم (١٠٩٤)، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣م.

٤- المرسوم الجمهوري المرقم (٢٠)، ٨ تشرين الثاني ١٩٦٤م.

٥- كتاب رئاسة أركان الجيش إلى مديرية الحسابات العسكرية العامة، المرقم (١٠ش/٢/٤٨٠)، بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٣م.

٦- مخطط يبين موقف الجيش العراقي في معارك فلسطين ١٩ تموز ١٩٤٨م.

ج- الوثائق الأجنبية المنشورة

1- F.O.B 371/175753. EQ/1019/26, Report, No.18, confidential, sir, R. Allen, British Embassy, Baghdad, to Mr R.A. Butler, F.o, London, 22 April 1964, summery, section, 1, Iraqi Kurdistan: The present problem.

2- F.O. 371/175754, Letter، No.10114/100/64، EQ1019/69 from S.I.E gerton British Embassy، Baghdad، to M. st. E. Burton، foreign office I on don، 21 November 1964.

ثالثاً: الكتب الوثائقية (المطبوعات الحكومية):-

١- مراسيم ستيزار، الوزارة الرابعة، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

٢- المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي، منشورات الدليل الدولي للجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٤م، العدد ١.

٣- المنهاج الوزاري لوزارة طاهر يحيى، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٣م.

٤- وزارة الثقافة والإرشاد، الذكرى السادسة لثورة تموز، مجموعة القوانين التي شرعت والخطب التي أُلقيت والمشاريع التي أُنجزت، مطابع الحكومة، بغداد، ١٩٦٤م.

٥- وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة، مطابع الحكومة، بغداد، ١٩٨٦م، ج٣.

٦- وزارة الدفاع العراقية، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، مطبعة وزارة الدفاع، بغداد، ١٩٥٩م، ج٥.

رابعاً: المذكرات الشخصية

أ- المذكرات الشخصية المنشورة:-

١- إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث ذكريات، ط٢، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٨م.

٢- أحمد أمين، مذكرات السفير أحمد أمين، العراق بين إعصارين، تقديم وتعليق: كمال مظهر أحمد، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١١م.

٣- إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١٢.

٤- أمير الحلو، مذكرات نقاط الحبر الأَخيرة، دار ميز وبوتاميا، بغداد، ٢٠١٣م.

٥- أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣م.

٦- بلقيس شرارة ورفعة الجادرجي، جدار بين ظلمتين، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م.

٧- جاسم مخلص المحامي، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٩م.

٨- جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ – ٢٠٠٠، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م.

٩- حازم جواد، مذكرات الرجل الذي قاد البعث الى السلطة في عام ١٩٦٣، د.م، د.ت.

١٠- حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩م القصة الكاملة للثورة ذكريات وخواطر، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧م.

١١- خليل كنه، العراق أمسه وغده، بيروت، ١٩٦٦م.

١٢- صبحي عبد الحميد، المذكرات، العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠-١٩٦٨م، دار بابل للدراسات والإعلام، بغداد، ٢٠٠٩م.

١٣- صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٦٨ في العراق، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٨٣م.

١٤- عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، مذكرات تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، دار البراق، ١٩٦٦م.

١٥- فائق الشيخ علي، مذكرات وريثة العروش، ط٥، دار الحكمة، لندن، ٢٠١١م.

١٦- فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، ط٢، تقديم وتعليق: كمال مظهر أحمد، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١م.

١٧- محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، تحقيق: فتحي صفوة، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٨- محمود رياض، مذكرات محمود رياض، الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦م، ج٢.

١٩- هادي خماس، رجل من زمن الثائرين، مذكرات العقيد الركن هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية الاسبق، دار الفراهيدي، بغداد، ٢٠١١م.
٢٠- هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي، مؤسسة المنارة، لندن، ١٩٩٣.

ب- المذكرات الشخصية غير المنشورة:-

١- نعمان عبد الغني، مذكرات (غير منشورة) يحتفظ بها ولده الدكتور محمد نعمان، وهو أحد زملاء طاهر يحيى.

خامساً: المقابلات الشخصية والمكالمات الهاتفية:-

١- لقاء عبر الفيس بوك مع السيد سيف الدين الدوري في ٢٢ شباط ٢٠١٥م.
٢- مقابلة شخصية مع نقيب المحامين في صلاح الدين معاذ أحمد حميد في ٩ كانون الأول ٢٠١٢م.
٣- مكالمة هاتفية مع السيد جمال طاهر يحيى في ١٩ حزيران ٢٠١٣م.
٤- مكالمة هاتفية مع السيد عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي في ١ كانون الثاني ٢٠١٥م.

سادساً: الرسائل والأطاريح الجامعية :-

أ- رسائل الماجستير:-

١- أُسامة أَدهم عبد الغفار الحمداني، حردان عبد الغفار التكريتي ودوره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٥-١٩٦٣م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١٢م.
٢- بديع نافع داود السعدي، الحزب الشيوعي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٠م.
٣- ثامر برد مهدي الحديثي، الأوضاع الداخلية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ وموقفا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٥م.

٤- جاسم محمد عبد الله نجم اللهيبي، محمد محمود الصواف (١٩١٥ – ١٩٩٢) دراسة في سيرته ودوره الديني والسياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م.
٥- راضي داودي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٦٣–١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧م.
٦- ريسان عامر عبد الله الساعدي، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣–١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، بغداد، ٢٠١٠م.
٧- زينة حارث جرجيس، رجب عبد المجيد ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م.
٨- صباح نوري هادي العبيدي، هواري بومدين ودوره السياسي والعسكري في تاريخ الجزائر ١٩٣٢ – ١٩٧٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ديالى، كلية التربية، ٢٠٠٥م.
٩- صلاح خلف مشاي الغريري، دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤م.
١٠- طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥م.
١١- عارف محمد خلف الدليمي، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي ١٩٧٠ – ١٩٨٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية، بغداد، ١٩٨٨م.

١٢- علي كريم عباس العبيدي، صبحي عبد الحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٦م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢م.

١٣- علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام محمد عارف ودوره السياسي والعسكري ١٩٥٨ – ١٩٦٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥م.

١٤- كريم مساهر حمد صالح العبيدي، عبد الحكيم عامر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٢.

١٥- محمد نعمان عبد الغني التكريتي، دور أهالي تكريت الوطني والقومي في العراق (١٩٥٨–١٩٦٨م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٢م.

١٦-ميثاق حبيب حسين علي المحمدي، عارف عبد الرزاق ودوره العسكري والسياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية التربية، جامعة الأنبار، ٢٠١٢م.

١٧- نزار علوان عبد الله، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨– ١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، ٢٠٠٦م.

١٨- هيثم حمود صالح جلو الطائي، النخبة العسكرية في العراق ١٩٥٨– ١٩٦٣ دراسة في جذورها الاجتماعية وأثرها في الحياة السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٣م.

ب– أطاريح الدكتوراه:–

١- بثينة عبد الرحمن ياسين، جمال عبد الناصر، دراسة تاريخية في نشأة وتطور الفكر الناصري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٨م.

٢- جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨-١٩٨٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢م.
٣- جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٢م.
٤- حميد فجر ذياب الدليمي، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٩٩٩م.
٥- حنان عبد الكريم خضير الألوسي، العلاقات السياسية العراقية المصرية بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٨م، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٥م.
٦- زينب عبد الحسن محمود الزهيري، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة ١٩١٦-٢٠٠٧، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، ٢٠١٠م.
٧- علي جاسم العبيدي، رئيس الدولة في العراق ٢٣ آب ١٩٢١- ١٦ تموز ١٩٦٨، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣م.
٨- علي حمزة سلمان الحسناوي، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٨م.
٩- علي محمد كريم المشهداني، الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦٨ (دراسة تاريخية تحليلية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤م.

١٠- غصون مزهر حسين المحمودي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

١١- محمد وليد عبد صالح، التجربة الناصرية وأثرها في حياة العراق السياسية ١٩٥٢-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٠.

١٢-ميفان عارف عبد الرحمن، الأحزاب السياسية العراقية والقضية الكردية ١٩٤٦ – ١٩٧٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٧م.

سابعاً: المصادر العربية والمعربة:-

أ- المصادر العربية:-

١- إبراهيم خليل حسين، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٠م.

٢-إبراهيم الزبيدي، دولة الإذاعة سيرة ومشاهدات ١٩٥٦ - ١٩٧٤، ط٢، دار نارة للنشر، ٢٠٠٦م.

٣- إبراهيم علوان، مراحل مجهولة من حياة الرئيس، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٩٧٠م.

٤- أحمد الحبوبي، أشخاص كما عرفتهم، ط٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥م.

٥- أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، شهود ثورة يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ج٤.

٦- أحمد ساجر جاسم الدليمي، سياسة العراق النفطية ١٩٦٣-١٩٦٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢م.

٧-أحمد غازي السامرائي، تاريخ الأوسمة والأنواط العراقية، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٢م.

٨- أحمد فوزي، أين الحقيقة في مصرع عبد الكريم قاسم، الدار العربية، بغداد، ١٩٩٠م.

٩- __________، شخصيات وتواقيع، الدار العربية، بغداد، ١٩٩٠م.
١٠- __________، عبد السلام محمد عارف سيرته محاكمته مصرعه، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٩م.
١١- أحمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩٣٥ – ١٩٥٩، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢م.
١٢- أكرم نور الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٨م.
١٣- المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث، عرض زمني لأبرز الوقائع والاحداث في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، مجموعة العدالة للطباعة، بغداد، ٢٠٠٩م، ج٢.
١٤- أمين هويدي، حروب عبد الناصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.
١٥- جرجيس فتح الله، رجال ووقائع في الميزان حوار أجراه مؤيد طيب سعيد يحيى، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١م.
١٦- جعفر الحسيني، العراق على حافة الهاوية ١٩٦٨ – ٢٠٠٠م، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣م.
١٧- __________، ثورة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ نقد تجربة الدولة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠٠٨م.
١٨- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨م، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م.
١٩- __________، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة وثائقية في ضوء التقارير الأمنية الخاصة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠م.
٢٠- جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠م.
٢١- جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، الدار العربية، بغداد، د.ت.

٢٢- ____________، عبد الناصر والعراق ١٩٥٢-١٩٦٣، الدار العربية، بغداد، ١٩٩٠م.
٢٣- جهاد كريم، بعثيون من العراق كما عرفتهم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
٢٤- جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق، ١٩٥٠م-١٩٧٠م، تطور القطاعات السلعية، بغداد،١٩٧٠م، ج٢.
٢٥- حامد البياتي، الانقلاب الدامي، ط٢، لندن، ٢٠٠٠م.
٢٦- _________، صدام حسين والمؤامرة الكبرى، أسرار انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق في الوثائق السرية الأمريكية، مؤسسة الرافد، لندن، ٢٠٠٠م.
٢٧- حامد مصطفى مقصود، ثورة ١٤ تموز مدادات الإخوة الأعداء الخلفيات، الوقائع، النهايات، وسيرة ذاتية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٢م.
٢٨- حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية وسياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩م.
٢٩- حيدر حنون العتابي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠١٢م.
٣٠- زهير عبد الجبار الدوري، حزب البعث العربي الاشتراكي الدور السياسي والنضالي في العراق منذ النشأة إلى سنة ١٩٦٨م، شهود عيان يروون الساعات الأخيرة للزعيم عبد الكريم قاسم، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١م.
٣١- سالم الأطرقجي، أوراق من مشوار الصمت مذكرات وأحداث ١٩٥٨-١٩٩٠م، العراق – تركيا – إيران، مكتبة بساتين المعرفة، بغداد، ٢٠١٣م.
٣٢- ستار نوري العبودي، عبد العزيز العقيلي حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩١٩-١٩٨١، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩م.

٣٣- سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام عارف، شباط ١٩٦٣- نيسان ١٩٦٦م، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩م.

٣٤- سيروب استيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، دار الثورة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

٣٥- سيف الدين الدوري، علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلطة البعث الأُولى في العراق ١٩٦٣م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٠م.

٣٦- ______________، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨م.

٣٧- سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر ١٩٦٨ – ١٩٧٩م، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٤م.

٣٨- شامل عبد القادر، الاغتيال بالدبابة أسرار يومي ٨-٩ شباط ١٩٦٣ في حياة الزعيم عبد الكريم قاسم، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١١م.

٣٩- ____________، ناظم كزار سيرة أقوى مدير أمن عام في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩٦٨-١٩٧٣ وأسرار انقلابه الفاشل، مكتبة المجلة، بغداد، ٢٠١٤م.

٤٠- صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م.

٤١- صباح ياسين الأعظمي، إعلام المجتمع العلمي العراقي ١٩٤٧ – ٢٠٠٤م، بيروت، ٢٠٠٥م.

٤٢- صبحي ناظم توفيق، عبد السلام محمد عارف كما رأيته، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٧م.

٤٣- صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١م، دار الفرات، بيروت، ٢٠٠٢م.

٤٤- صلاح الدين عبد القادر محمد فائز، عشرون عام من حربنا مع (إسرائيل) ١٩٤٨-١٩٦٧، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٧٠م.

٤٥- طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩- ١٩٥٨) حياته ودوره السياسي، المكتبة العالمية، بغداد، د.ت، ج١، ٢.

٤٦- طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق، جعفر العاصي للطباعة، القاهرة، ٢٠١٠م.

٤٧- طالب الحسن، اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف وإشكالية الكتابة في تاريخيه السياسي، دار أور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤م.

٤٨- عبد الجبار العمر، الكبار الثلاثة ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٤٩- عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٩.

٥٠- عبد الرزاق النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٧م.

٥١- عبد السلام علي، صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي، د.م، ١٩٩٢م.

٥٢- عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية والداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط، دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٨م.

٥٣- عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول الى صدام، لندن، ١٩٩١م.

٥٤- عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، منشورات دار الكتب العصرية صيدا، بيروت، د.ت.

٥٥- عبد الله إسماعيل، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨، لندن، ١٩٨٩.

٥٦- عبد الله اللامي، بصمات عراقية، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٢م.

٥٧- عبد الله بهلول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، تقديم كمال مظهر أحمد، جعفر العاصمي للطباعة الفنية الحديثة، بغداد، ٢٠٠٩م.
٥٨- عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨ دراسة تاريخية، مكتب رضا التميمي، بغداد، سلسلة ٦، ٢٠٠٠م.
٥٩- ________________، الوزارات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الاحتلال الأمريكي ١٩٢١-٢٠٠٣م، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ٢٠١٠م، ج٣.
٦٠- عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ٢٠٠٢م.
٦١- عدنان الباجه جي، في عين الإعصار، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م.
٦٢- عزيز الحاج، شهادة للتاريخ أوراق في السيرة الذاتية السياسية، مؤسسة الرافد، باريس، ٢٠٠٢م.
٦٣- علاء الدين عبد الكريم وإبراهيم فاضل الناصري، تكريت الخالدة عبر العصور، مكتبة النقاء، بغداد، ١٩٨٦م.
٦٤- علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، دار الحوراء للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥م.
٦٥- علي خيون، دبابات رمضان قصة ثورة ١٤ رمضان ١٩٦٣ في العراق، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م.
٦٦- علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأَدبية، بيروت، ١٩٩٩م.
٦٧- __________، العراق البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣، ط٢، دار البراق، لندن، د.ت.
٦٨- علياء محمد حسين الزبيدي، العهد العارفي في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٣.

٦٩- غازي فيصل، نضال الاتحاد الوطني لطلبة العراق عبر بياناته ومؤتمراته العامة ١٩٦١-١٩٧٢م، المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة العراق، بغداد، ١٩٦٨.
٧٠- فاروق جويدة، من يكتب تاريخ ثورة يوليو، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٧١- فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦م.
٧٢- فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠-١٩٧٠م، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧م.
٧٣- فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٨م.
٧٤- فيصل حسون، خسرنا معركة فلنربحها حرباً، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٧م.
٧٥- قيس جواد علي الغديري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٩٩٢-١٩٦٥، بغداد، (ب.ت).
٧٦- كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة، دار آراس، أربيل، ٢٠١٣م.
٧٧- لطيف حسن الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧م.
٧٨- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م.
٧٩- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
٨٠- محمد بوذينة، أحداث العالم في القرن العشرين ١٩٥٠ - ١٩٥٩م، تونس، ٢٠٠١م، ج٦.
٨١- محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة سنوات الغليان، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨م، ج١.

٨٢- محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣م.
٨٣- محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨م وصبيحتها، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.
٨٤- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٥م.
٨٥- محمد فيصل عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.
٨٦- محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨م، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠١م.
٨٧- محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣
٨٨- محمود الدرة، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل في تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧م.
٨٩- منذر كلاك، تكريت ذاكرة ومدينة، مطبعة تموزة، دمشق، ٢٠١١م.
٩٠- نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً، مؤسسة الخليج، الدوحة، ١٩٨٨م.
٩١- ندوة الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
٩٢- نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م، ج١، ٢.
٩٣- هادي حسين عليوي، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م.

٩٤- وليد خالد يوسف، أوراق من تأريخ العلاقات العراقية الفرنسية، مجمع الوليد الطباعي، تكريت، ٢٠١٤م.
٩٥- يونس بحري، ثورة ١٤ رمضان المبارك، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٣م.

ب- المصادر المعربة:-

١- أديث وائي ايف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥-١٩٧٥م)، ترجمة: عبد المجيد حبيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩م.
٢- اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة جرجس فتح الله، آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٢م.
٣- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦م.
٤- حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرّزاز، دار القبس، الكويت، د.ت، ج٣.
٥- دانا آدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار آراس، أربيل، ٢٠١٢م.
٦- روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض، عبد المجيد حميد جودي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.
٧- روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلا، ط٣، ترجمة: العفيف الأخضر، بيروت، ١٩٦٧.
٨- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، دار مصر للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٩- ماريون وبيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، مراجعة وتقديم: أحمد رائق، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٢م.

١٠- هالة فتاح وفرانك كاسو، موجز تاريخ العراق، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد ١٩١٤ – ٢٠٠٨، دار المرتضى، بغداد، د.ت.

ثامناً: المصادر والمراجع الأجنبية:-

1. F.R.U.S، No 194. Telegram from The Embassy in Iraq to The Department of state، Baghdad، Jun 1967.
2. J.H. Bamtery، British Petroleum and global، 1950-1975، The Challenge of nationalism، New York، 1985.
3- Lorenzo Kent Kimball، The changing Pattern of Political Power in Iraq 1958 to 1971، New York.
4-Records of Iraq, ro115, F.O. 371-180813, Letter from British Embassy in Baghdad, to foreign office, London, May 25,1965.

تاسعاً: الدوريات والصحف العربية:-

١- الأخبار السوفيتية، العدد (١٣٢/٢٠) ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٥
٢- أخبار اليوم، القاهرة، العدد (١٠١٩)، ١٦ أيار ١٩٦٤م.
٣- أخبار اليوم، القاهرة، العدد (١٠٢٨)، ١٨ تموز ١٩٦٤م.
٤- أخبار اليوم، القاهرة، العدد (١٠٢٩)، ٢٥ تموز ١٩٦٤م.
٥- جريدة الأهرام، القاهرة، العدد (٦١٤)، ٢٤ أيلول ١٩٦٤م.
٦- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٨٧)، ٦ كانون الأول ١٩٦٣م.
٧- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٧٥)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣م.
٨- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٩٢٣)، ٩ كانون الأول ١٩٦٣م.
٩- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٩٢)، في ١١ آذار ١٩٦٤م.
١٠- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (١٢٤)، ١٧ نيسان ١٩٦٤م.
١١- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (١٨٠)، ٢٤ حزيران ١٩٦٤م.
١٢- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٦٠٧)، في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م.
١٣- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٤٨٦)، ٤ حزيران ١٩٦٥م.
١٤- جريدة الجمهورية، بغداد، العدد (٣٥٧)، ٧ أيار ١٩٦٨م.
١٥- جريدة العرب، بغداد، العدد (١٧٥)، ٢٥ كانون الأول ١٩٦٣م.

١٦- جريدة العرب، بغداد، العدد (٢٩٧)، ١٨ حزيران ١٩٦٤م.
١٧- جريدة الفجر الجديد، بغداد، العدد (١٠٣٦)، في ٢١ تشرين الأول١٩٦٤م.
١٨- جريدة الفجر الجديد، بغداد، العدد (١١٤٧)، في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٤م.
١٩-جريدة المنار، بغداد، العدد (٣٧٥١/١٤)، ٥ حزيران ١٩٦٧م.
٢٠- جريدة الوطن، بغداد، العدد (٩٢)، ١٨ تشرين الأول، ٢٠٠٧.
٢١- جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (٨٠٩)، ٢ حزيران ١٩٦٣م.
٢٢- جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (٩١٢)، ٨ شباط ١٩٦٤م.
٢٣- جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (٩٧٥)، ١٤ تموز ١٩٦٤م.
٢٤- جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (١٠٤٥)، كانون الأول ١٩٦٤م.
٢٥- جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (١٠٧١)، ٦ شباط ١٩٦٥م.
٢٦- جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (١١٣٣)، ٢٧ حزيران ١٩٦٥م.

عاشراً: الموسوعات:-

١- أسامة عبد الرحمن الدوري، الإدارة البريطانية لتكريت، موسوعة مدينة تكريت، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٧م، ج٤.
٢- بهجت عبد الواحد وآخرون، موسوعة قبائل العرب، دار اليوسف، بيروت، ٢٠٠٦م، ج١.
٣- ثامر عبد الحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، مكتبة الصفا والمروى، لندن، د.ت.
٤- حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، بغداد، ١٩٩٦، ج٢.
٥- خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م، ج٦.
٦- ____________، ثورة الشواف في الموصل، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ج٤.
٧- ____________، سقوط عبد الكريم قاسم، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩م، ج٥.

٨- ____________، الصراعات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين ورفعت الحاج سري والقوميين والموقف في بغداد عند إعلان الثورة، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ج٢.

٩- موسوعة بيت الحكمة لأعلام العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ج١.

أحد عشر: البحوث والمقالات المنشورة:-

أ- البحوث:-

١- جعفر عباس حميدي وآخرون، دور أبناء تكريت في تفجير ثورة ١٤ رمضان – ٨ شباط ١٩٦٣م، موسوعة مدينة تكريت، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٧م، ج٤.

٢- عبد المنعم السيد علي، مشروع اتفاقية إيراب واتفاقيات الامتياز الحالية واتفاقية شركة نفط بغداد واتفاقية إيراب الإيرانية، مجلة البترول والغاز العربي، العدد الثاني، بيروت، تشرين الثاني ١٩٦٧م.

٣- عصام شريف التكريتي، الأثر الوطني لمدينة تكريت ١٩٣٢-١٩٤٥م، موسوعة مدينة تكريت، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٧م، ج٤.

٤- محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، بغداد، ١٩٧٣.

ب- المقالات المنشورة:-

١- الوزير العراقي الذي خطط للانقلاب على عبد الرحمن عارف، جريدة البينة الجديدة، بغداد، العدد (١٦١٩)، ١ تشرين الأول ٢٠١٢.

٢- سامي سامي، النقيب طاهر يحيى ينقذ جندياً جريحاً في فلسطين عام ١٩٤٨م، نداء الوطن، العدد (٢٩) ٢٩ تموز ١٩٦٧م.

٣- عبد الرحمن الخوجة، الاستيلاء على مشروع (نونبرغ) مجلة الوادي، العدد (١٦)، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٤٨م .

٤- نزار العايد، لو سمع عبد الناصر نصيحة طاهر يحيى لتغير تاريخ الأمة العربية، جريدة الوطن، بغداد، العدد (٩٧)، ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧م.

أثنا عشر: منظمة شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت):-

1- encyclopedia.com.

2-http://ar.wikipedia.arglw/indexphp.

3- http://www.anwar-alarab.com/vb/t19140.html.

ثلاثة عشر: اللقاءات المتلفزة

برنامج شيء من التاريخ، محمد مظفر الأدهمي، لقاء مع عمر البجاري، ٢٤ أيلول ٢٠١٥م.